تيارت– جامعة ابن خلدون –

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر

تخصص: اقتصاد التنمية

مشكلة الكفاءة الاقتصادية و اثرها على التنمية المحلية في الجزائر

إعداد الطالبتين:

– ديـــــاب فاطمة

– ربـــــات حسنية

الأستاذ المشرف:

–أ. بوحركات بوعلام

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ:.....

السنة الجامعية:2016–2017

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر و تقدير

اذا عجزت يداك عن المكافأة فلن يعجز لسانك عن الشكر

فنولي الشكر لله عز وجل الذي وفقنا في انجاز هذا البحث المتواضع ثم نسدي بخالص الشكر و التقدير و العرفان الى : استاذنا المشرف بوحركات بوعلام، الذي لم يبخل علينا بنصائحه و توجيهاته و ارشاداته. رغم مشاغله الكثيرة

كما نتقدم بجزيل الشكر الى كل من اعضاء المناقشة اساتذتنا الكرام

الاستاذ الدكتور بالحاج ياسيـــــن جلول

و الاستاذ عبد الهادي مختار

على قبولهم مناقشة مذكرتنا

كما نتقدم بجزيل الشكر الى كل اساتذتنا الكرام من الطور الابتدائي الى المستوى الجامعي

الى كل من عمال مكتبة كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير وكذا عمال المكتبة المركزية نشكرهم جزيل الشكر على تعاونهم معنا

وشكرا الى كل من ساهم في اتمام هذا العمل المتواضع ولـــو بكلمة طيبة

وشكرا

الإهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

سورة الإسراء(23) (وَقَضَى رَبُّكَ أَلاَّ تَعْبُدُواْ إِلاَّ إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا)

أهدي هذا العمل المتواضع إلى أعز شخصين على قلبي

إلى شمعة حياتي المنطفئة أمي رحمها الله

إلى والدي الغالي حفظه الله و اطال الله في عمره

إلى إخوتي و أخواتي و أزواجهم أولادهم حفظهم الله

إلى توأم روحي وهيبة و سهام و أولادهم محمد ياسين نصرو قصي

إلى كل أفراد عائلة ديـــــــــاب

إلى كل من أصدقائي و احبتي

إلى كل من ساهم في هذا العمل و لو بكلمة طيبة

إلى كل من تحملهم ذاكرتي و لم تسعهم مذكرتي

فاطمة

الإهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

أهدي هذا العمل إلى كل من كلله الله بالهيبة والوقار ، إلى من علمني العطاء دون انتظار إلى من أحمل اسمه بكل افتخار ، إلى روح أبي الغالية "ربات خالد " رحمه الله

إلى من أسقتني حبا و حنانا ،و سعت جاهدة لدفعي نحو طريق النجاح ،والدتي الغالية

إلى من ساندني وآزارني في دربي ، شريك حياتي زوجي العزيز السيد" بودالي مختار"

إلى أجمل جوهرتين في الوجود من ملئ حياتي بهجة و سرور ، فلذتا كبدي ولدي حسين وابنتي ملاك

إلى من أمدتني يد العون وحملت أعبائي ابنة خالتي جميلة ثاني إلى سندي في هذه الحياة أخي و أختي

و إلى كل عائلة ربات وبودالي

إلى صديقتي و التي أخذ منها الصبر عني نصيبه طيلة إنجاز هذا العمل فاطمة

حسنية

فهرس المحتويات

البيان	الصفحة
شكر وتقدير	
الإهداء	
فهرس المحتويات	
قائمة الجداول	
قائمة الأشكال	
مقدمة	أ
الفصل الأول: الإطار العام لتسيير الموارد الاقتصادية	
تمهيد	02
المبحث الأول : ماهية الموارد الاقتصادية	03
المطلب الأول :تسيير الموارد الاقتصادية و خصائصها	03
المطلب الثاني: أسباب دراسة الموارد الاقتصادية	07
المطلب الثالث: معايير و أنواع الموارد الاقتصادية	09
المبحث الثاني: المشكلة الاقتصادية	13
المطلب الأول: طبيعة و مفهوم المشكلة الاقتصادية	13
المطلب الثاني : خصائص المشكلة الاقتصادية	17
المطلب الثالث: أساليب معالجة المشكلة الاقتصادية	20
المبحث الثالث: الكفاءة الاقتصادية	23

المطلب الأول: مفهوم الكفاءة الاقتصادية	23
المطلب الثاني: أبعاد و مستويات الكفاءة	26
المطلب الثالث : مؤشرات قياس الكفاءة الاقتصادية	28
خلاصة	30
الفصل الثاني: التخطيط الاستراتيجي و دوره في عملية التنمية المحلية في الجزائر	
تمهيد	32
المبحث الأول :ماهية التنمية الاقتصادية المحلية	33
المطلب الأول :مفهوم التنمية المحلية الاقتصادية و نظرياتها	33
المطلب الثاني:التنمية المحلية و كيفية ممارستها	41
المطلب الثالث : تحديات التنمية المحلية	44
المبحث الثاني: الإدارة الإستراتيجية و التخطيط الإستراتيجي	47
المطلب الأول : مفهوم التخطيط الاستراتيجي و مراحله	47
المطلب الثاني: الموارد البشرية و الإدارة الإستراتيجية	50
المطلب الثالث : إستراتيجية الإدارة المحلية في الجزائر	53
لمبحث الثالث: شروط و نماذج التنمية المحلية في الجزائر	56
المطلب الأول: شروط و أهداف التنمية المحلية في الجزائر	56
المطلب الثاني: مقومات التنمية المحلية	58
المطلب الثالث: نماذج التنمية المحلية	61
خلاصة	63
الفصل الثالث: تجربة التنمية المحلية في الجزائر	
تمهيد	65

المبحث الأول: مميزات واقع سياسة التنمية المحلية في الجزائر	65
المطلب الأول: ركائز سياسة التنمية المحلية في الجزائر	66
المطلب الثاني: إستراتيجية التنمية المحلية المعتمدة في الجزائر	69
المطلب الثالث: مخططات التنمية الإقتصادية المحلية في الجزائر	71
المبحث الثاني :مراحل تطوير برامج التنمية المحلية في الجزائر	74
المطلب الأول: مرحلة التخطيط	74
المطلب الثاني: مرحلة اقتصاد السوق	79
المطلب الثالث: البرامج التنموية ما بعد التسعينات	80
خلاصة	84
خاتمة	86
قائمة المراجع	90

قائمة الجداول و الاشكال

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
3 -1	مساهمة المخططات البلدية في التنمية المحلية	77
3-2	مخصصات الاستثمار خلال فترة 1967-1969	81
3-3	استثمارات المخطط الخماسي الاول 1980-1984	85
3-4	البرنامج الوطني لدعم الانعاش الاقتصادي 2001-2004	89
3-5	محاور بناء دعم النمو للفترة 2005-2009	90

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
1-1	طبيعة المشكلة الاقتصادية	16
2-2	العوامل الاربعة للادارة الاستراتيجية	55

مقدمة

مقدمة

يسعى الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال إلى تحقيق التنمية. فالجزائر كغيرها من الدول، غنية بالموارد الاقتصادية المتنوعة و المتجددة، حيث تزايد اهتمامها بموضوع التنمية المحلية لأهميته في تطوير المجتمعات لذلك اتبعت جملة من الإصلاحات التي بدأت بالتخطيط منذ 1967 بهدف تنمية المجتمع و تطوير الاقتصاد الوطني

كما يلعب التخطيط الاستراتيجي التنموي دورا هاما في تغير مسار الاقتصاد، إذ يعبر عن استخدام موارد الدولة و الإمكانيات المتاحة في تحقيق الأهداف العامة، فعملية التخطيط الاستراتيجي إحدى الوسائل التي اتبعتها الجزائر للدفع بعجلة الاقتصاد الوطني نحو النهوض باقتصاد متطور، و من بين هذه الأهداف الوصول إلى كفاءة إنتاجية جيدة تتميز بمزج متناسق للموارد الاقتصادية. كما تحتل هذه الأخيرة مكانة هامة في علم الاقتصاد باعتبارها أساس في تحقيق التقدم الاقتصادي من خلال الاستخدام الأمثل، فكلما كان المجتمع قادرا على استغلالها بأكبر قدر من الرشد و الكفاءة تحقق التقدم والتطور الاقتصاديين.

قامت الجزائر بعدة إصلاحات في إطار البحث عن الكفاءة الاقتصادية، حيث تهدف إلى تحسين المستوى المعيشي من خلال تطوير الموارد البشرية التي تمثل بدورها العنصر الأساسي في العملية الإنتاجية و الاستهلاكية. ومن بين هذه الإصلاحات التي شهدتها الجزائر، المخططات الاقتصادية التنموية التي تبنتها الدولة مع نهاية ستينات القرن الماضي، و أوائل السبعينات من القرن نفسه. و التي تجسدت بداية المخطط الثلاثي1967-1969 و المخطط الرباعي الأول 1970-1973 والمخطط الرباعي الثاني 1974-1977 من اجل الوقوف على مدى تحقيق الجزائر للكفاءة الاقتصادية و الوصول الى الأهداف المسطرة. حيث تم إجراء تقويم لهذه الفترة وتبين أن هناك عجز على مستوى الإدارة و ذلك بسبب نمط الإدارة و التسيير، مما استوجب التفكير في إطار البحث عن الكفاءة وتم ذلك بالفعل في إطار المخطط الخماسي الاول 1980-1984 حيث شهدت هذه الفترة اتساع كبير في كمية الاستثمارات و التي بلغت 560،5 مليار دج .بيدا أن هذه السياسة أفرزت عدة نتائج اغلبها سلبية و غير متوقعة في نهاية 1984 مما دفع الحكومة الجزائرية إلى إتباع هذه

تم في المخطط الخماسي الثاني 1985-1989، ولا سيما انه العملية و إكمالها بإصلاحات أخرى, وهذا ما بعد هذه العملية بمدة و جيزة أي ابتداءا من 1986 وجد الاقتصاد الجزائري نفسه حبيس عدة اضطرابات مثل انخفاض معدل النمو الاقتصادي و انخفاض معدلات الاستثمار و تقلص مناصب العمل.....الخ.

و تجدر الإشارة إلى إن الجزائر كانت تهدف إلى تبني هذه الإصلاحات المتعاقبة لتمكين الاقتصاد الجزائري من مسايرة التغيرات و الانفتاح على الأسواق تدريجيا من مطلع الثمانينات و التي باشرة في هذه الفترة بجملة من الإصلاحات الهيكلية الاقتصادية و الإدارية بهدف التخلص من الفساد الإداري الذي يعتبر من عوائق نجاح الكفاءة الاقتصادية و تحققها.

مع مطلع التسعينات ظهرت مجموعة من البرامج التنموية المدعمة للتنمية الاقتصادية المحلية للاستفادة من الموارد الإنمائية في إطار البحث عن الكفاءة. حيث تهدف هذه البرامج إلى إنعاش الاقتصاد الوطني.

الاشكالة:

ارتباطا لما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

هل نجحت الجزائر في تحقيق الكفاءة الاقتصادية و الوصول إلى التنمية المحلية من خلال الإصلاحات ؟

وعلى أساس هذه الإشكالية يتم طرح جملة من الأسئلة التي سنحاول الإجابة عليها من خلال دراستنا:

- كيف اعتمدت الجزائر عن الكفاءة الاقتصادية في تحقيق التنمية المحلية ؟

- ما مدى مساهمة التخطيط في حل أزمة الكفاءة الاقتصادية ؟

- ما طبيعة الإدارة المحلية في الجزائر ؟ و كيف تتم مواجهته المشاكل الإدارية ؟

فرضيات البحث:

لكي نجيب عن الإشكالية و الأسئلة الفرعية ونتعمق في دراستنا، فإننا نقترح مجموعة من الفرضيات التي نراها تلامس الموضوع. و المتمثلة في ما يلي:

– إن تطوير المورد البشري له دور في تسيير الإدارة و بالتالي القرار الإداري له دور في الحكم على نجاح أو فشل التنمية المحلية و تحقيق الكفاءة.

– يساهم التخطيط في حل المشكلة الاقتصادية من خلال دراسة تسيير الموارد الاقتصادية .

– تتميز الإدارة المحلية في الجزائر بانتشار الفساد الإداري و العجز في بناء الحكم الصالح في اتخاذ القرارات الإدارية.

حيث يتم مواجهة هذه المشاكل من خلال توفير إدارة محلية ذات كفاءة و تتميز بالقدرة في اتخاذ القرارات و تنفيذها بكفاءة و فعالية.

أسباب اختيار الموضوع:

لقد تم اختيار الموضوع لعدة أسباب نذكر أهمها:

- باعتبار البحث من بين المواضيع الحصرية التي تعاني منها الجزائر أي الكفاءة الاقتصادية و دورها في عملية التنمية المحلية
- نظرا لدور التنمية المحلية في تطوير الاقتصاد الوطني
- التعرف على السياسات الإصلاحية التي قامت بها الجزائر من اجل تحقيق التنمية المحلية في إطار البحث عن الكفاءة الاقتصادية
- نقص كبير في البحوث التي اهتمت بالكفاءة الاقتصادية وتحقيقها في الجزائر
-

أهمية البحث:

إن الجزائر من بين الدول التي تسعى جاهدة إلى تحقيق التنمية الاقتصادية و المحلية من خلال تطوير الكفاءات البشرية والبحث عن منافذ لتحقيق التقدم الاقتصادي و ذلك بمعالجة المشاكل التي تعاني منها الإدارة المحلية في الجزائر وسوء تسييرها للموارد الاقتصادية بأنواعها، ونظرا لما تمتلكه الجزائر من إمكانات مساعدة على تحقيق اعلي مستويات التقدم. حيث كانت للإصلاحات الاقتصادية أهمية كبيرة في تغير مسار الاقتصاد إذ ساعدت نوعا ما في تطوير حالة الاقتصاد من خلال الانتقال إلى اقتصاد السوق وانتهاج البرامج المدعمة للتنمية الاقتصادية المحلية.

أهداف البحث:

- التعرف على الموارد الاقتصادية، وكيفية مواجهة المشكلة الاقتصادية في المجتمعات.
- إبراز أهمية الدور الاستراتيجي للإدارة المحلية في تحقيق التنمية الاقتصادية المحلية.
- التطرق إلى مختلف الإصلاحات المتخذة من طرف الجزائر في إطار تحقيق الكفاءة الاقتصادية.
- إبراز الصعوبات التي تواجه التنمية المحلية في الجزائر.
- إيجاد الحلول المناسبة لتفادي مشاكل الإدارة المحلية.

حدود الدراسة:

الإطار المكاني: تستهدف الدراسة التنمية المحلية في إطار تحقيق الكفاءة في الجزائر

المنهج المستخدم: للإجابة على الإشكالية المطروحة سابقا ومحاولة إثبات صحة الفرضيات المقترحة من عدمها اعتمدنا:

- **المنهج الوصفي:** و تجسد ذلك من خلال دراسة الإطار العام للموارد الاقتصادية و ماهية التنمية المحلية.
- **المنهج التاريخي:** عند تتبع مختلف مراحل تطور برامج التنمية المحلية في الجزائر.

الدراسات السابقة:

من الدراسات السابقة تمكنا من الاطلاع على:

1- مذكرة بن جدو محمد الامين بعنوان: "دور إدارة الكفاءات في تحقيق إستراتيجية التميز دراسة حالة مؤسسة عنتر تراد condorببرج بوعريريج".

هدفت هذه الدراسة إلى التطرق إلى مختلف الجوانب المتعلقة بإدارة الكفاءات.

- التعريف بإستراتيجية التميز و توضيح المجالات التي تحقق للمنظمة مزايا تنافسية.

ومن بين أهم النتائج المتوصل إليها ما يلي:

- إن لإدارة الكفاءات دور في تحقيق إستراتيجية التميز في المؤسسة محل الدراسة
- تساهم إدارة الكفاءات من خلال أنشطة إدارة الموارد البشرية في المؤسسة محل الدراسة من تحقيق التميز في المجلات المحددة في هذه الدراسة و المتمثلة في الجودة، الإبداع، الابتكار، المعرفة، التكنولوجيا.

2- مذكرة خنفري خيضر بعنوان "تمويل التنمية المحلية في الجزائر واقع وآفاق" ، فرع التحليل الاقتصادي كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة الجزائر3، السنة 2010-2011.

هدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن نقاط القوة و الضعف في أداء الجماعات المحلية و تأثير الموارد المحلية الذاتية في استقلال الجماعات المحلية.

ومن أهم النتائج المتوصل إليها ما يلي:

) فهي تمثل أداة فعالة للتخطيط الإقليمي على المستوى PSD، PCDبالنسبة لمخططات التنمية (المحلي كما انها تولد موارد تمويل هامة للسلطات المحلية.

3- مذكرة امنصوران سهيلة بعنوان " الفساد الاقتصادي و إشكالية الحكم الراشد و علاقتهما بالنمو الاقتصادي دراسة اقتصادية تحليلية حالة الجزائر"

فرع التحليل الاقتصادي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر السنة 2005-2006.

حيث تهدف الدراسة إلى:

- التعرف على ظاهرة الفساد الاقتصادي و الحكم الراشد من الناحية النظرية من خلال ضبط المفهومين

- التعرف على العلاقة التي تربط كل من المتغيرات الفساد و الحكم الراشد ثم علاقة كل واحد منها بالنمو الاقتصادي

ومن بين النتائج المتوصل إليها نذكر:

- الحكم الصالح أو الراشد هو الذي يتضمن حكما ديمقراطيا فعالا، يستند إلى المشاركة و المحاسبة و المساءلة

- للبنوك و الجهاز المصرفي دور في مكافحة الفساد الاقتصادي من جريمة منظمة بشكل عام و تبييض الأموال بشكل خاص.

صعوبات البحث:

تطلبت الدراسة الاعتماد على مصادر متنوعة قصد الإحاطة بجميع جوانب الموضوع إلا انفنا واجهننا أثناء البحث صعوبات خصوصا إن الدراسات التي تناولت هذا الموضوع قليلة جدا و خاصة في تحقيق الكفاءة الاقتصادية في الجزائر.

رغم وضوح خطة البحث إلا أننا واجهنا ضيق الوقت من ناحية جمع المعلومات.

عرض خطة العمل:

للإجابة على التساؤلات الواردة في الإشكالية و لتاكيد الفرضيات التي بنيت عليها الدراسة، و الوصول إلى الأهداف المراد تحقيقها من هذه الدراسة، تم تقسيمها إلى ثلاث فصول:

و الذي يحمل عنوان الإطار العام لتسيير الموارد الاقتصادية وبدوره قسم إلى ثلاث **الفصل الأول** مباحث، جاء **المبحث الأول** تحت عنوان ماهية الموارد الاقتصادية. من خلاله تم التعرف على تسيير

الموارد الاقتصادية و استغلالها توضيح مفهوم الموارد الاقتصادية و خصائصها و التعرف على أسباب دراستها و كيف يتم تقسيمها أي المعايير و الأنواع.

أما **المبحث الثاني** المعنون بالمشكلة الاقتصادية تم من خلاله توضيح لطبيعة المشكلة الاقتصادية و ذكر خصائصها و أساليب معالجتها.

المبحث الثالث تم التعرف من خلاله على الكفاءة الاقتصادية والتطرق إلى إبعادها و مستوياتها والتمييز بين مقاييسها أي مؤشرات قياسها.

الفصل الثاني: التخطيط الاستراتيجي و دوره في عملية التنمية المحلية في الجزائر

حيث تضمن ثلاث مباحث. **المبحث الأول** تمت فيه دراسة ماهية التنمية الاقتصادية المحلية من خلال تعريف التنمية الاقتصادية و نظرياتها و التطرق إلى التعرف على التنمية المحلية و كيفية ممارستها مع الوقوف إلى أهم التحديات التي تواجهها التنمية المحلية. و تمت معالجة الإدارة الإستراتيجية و التخطيط الاستراتيجي في **المبحث الثاني** وذلك من خلال إعطاء مفهوم للتخطيط الاستراتيجي و مراحله و التطرق إلى دراسة المورد البشري و الإدارة الإستراتيجية و مساهمة التخطيط في تحقيق الكفاءة الاقتصادية والتعرف على الإدارة المحلية في الجزائر وكيفية مواجهتها للمشاكل. أما **المبحث الثالث** تم التعرف فيه على شروط و أهداف التنمية المحلية كما تم التطرق في هذا المبحث أيضا عل مقومات ونماذج التنمية الاقتصادية المحلية.

الفصل الثالث:تجربة التنمية الاقتصادية المحلية في الجزائر

حيث تم تقسيمه إلى مبحثين، **المبحث الأول** :مميزات واقع سياسة التنمية المحلية في الجزائر تم من خلاله الوقوف أمام أهم ركائز سياسة التنمية المحلية في الجزائر و الإستراتيجية المعتمدة للتنمية المحلية كما تم توضيح لأهم مخططات التنمية المحلية في الجزائر

أما **المبحث الثاني** تمت فيه دراسة مراحل تطوير برامج التنمية المحلية في الجزائر أي دراسة مرحلة التخطيط و مرحلة اقتصاد السوق و البرامج التنموية المدعمة لتحقيق التنمية المحلية.

الفصل الأول: الإطار العام لتسيير الموارد الاقتصادية

تمهيد:

يواجه الإنسان على مر العصور ما يعرف بالمشكلة الاقتصادية فالحاجات الاقتصادية متعددة ومتنوعة وهي في تجدد مستمر و الموارد الاقتصادية متعددة ومتنوعة كذلك، كما تحتل هذه الأخيرة مكانة هامة لدى الكثير من الدارسين في فروع مختلفة.حيث يهتم الاقتصادي بدراسة الموارد الاقتصادية لكونها تنتمي إلى أحد الفروع الرئيسية لعلم الاقتصاد وهو الاقتصاد التطبيقي ودراسة الموارد الاقتصادية بأنواعها الطبيعية والبشرية أساس لتحقيق التقدم الاقتصادي بصفة عامة. والمصنعة تعتبر

دراسة الموارد أهمية كبيرة نظرا لندرتها من ناحية وتعدد حاجات الإنسان وهو ما يترتب عليه اكتسبت الاختيار فيما بين استخداماتها البديلة من جهة أخرى،هذا الاختيار يدخل في كيفية استخدام و تسيير الموارد الاقتصادية و الحفاظ عليها وتنميتها.

حيث يختص البعد الاقتصادي لعلم الموارد الاقتصادية بكيفية الاستخدام الأمثل للموارد بأكبر قدر الكفاءة ممكن من الرشد والكفاءة، بحيث أن الكفاءة الإنتاجية أو الاقتصادية ، تتميز بمكونين أساسيين هما : الفنية و الكفاءة التخصيصية.

ويحتوي هذا الفصل على المباحث الاتية:

ماهية الموارد الاقتصادية –

المشكلة الاقتصادية –

الكفاءة الاقتصادية –

المبحث الاول:ماهية الموارد الاقتصادية

تحتل أهمية دراسة الموارد الاقتصادية في كافة دول العالم المتقدمة والمتخلفة على حد السواء مكانة هامة حيث تعتبر من أسباب تحقيق التنمية من خلال توفرها وتنوعها وحسن استخدامها ، ويمكن تقسيمها إلى مصدرين أساسين هما الموارد الطبيعية و الموارد البشرية وهذا الأخير يعتبر المكون الأساسي و العنصر الفعال في عملية الإنتاج و الاستهلاك .

المطلب الاول:تسيير الموارد الاقتصادية وخصائصها

أولا: تسيير الموارد واستغلالها

إن التسيير بصفة عامة يعني تنظيم الجهود الفردية و الجماعية لتحقيق أهداف محددة بكفاءة، حيث أن – العنصر البشري هو محور أساسي لإنجاز أي عمل ومهما توافرت الموارد المادية و الهياكل التنظيمية فإنها تبقى خامات لابد للعنصر التنظيمي المتمثل بالإنسان أن يسيرها، فنعرف تسيير الموارد البشرية على أنه مجموعة من الإجراءات اللازمة و الكافية، بالكفاءات و المهارات و المعارف و القدرات المطلوبة.[1]

كما يمكن تعريف التسيير أيضا على أنه "العلاقة الديناميكية المتواجدة بين الموارد و الطاقات المختلفة، وهذا بغرض تحقيق الأهداف, أي أنه الاستغلال العقلاني و الرشيد للموارد لتحقيق الأهداف المسطرة.[2]

استغلال الموارد: هي تحويل المورد من مجرد مكنون ثروة إلى ثروة فعلية نتيجة للنشاط البشري و تحتاج الموارد – الطبيعية إلى بذل الجهود التي تستهدف التعرف عليها و على سبل استغلالها و احتمالات كتشاف

[1]– شنوفي نور الدين،**أنظمة وآلية تسيير الموارد البشرية في المؤسسات و الإدارات العمومية**، بدون دار نشر، الحراش– الجزائر،2011، ص:10.

[2]– عيسى عيدة،**مراقبة التسيير كنظام للمعلومات**، مذكرة ماستر، معهد العلوم الاقتصادية التجارية و علوم التسيير تخصص إدارة الأعمال الاستراتيجية، المركز الجامعي العقيد أكلي محند أولحاج–البويرة– السنة الجامعية 2011–2012، ص:3.

موارد جديدة منها، حيث نلخص أهمية استغلال الموارد في النقاط التالية[3]:

- الرغبة في تحقيق مستوى معيشة مرتفع
- مواجهة الزيادة السريعة للسكان
- ندرة بعض الموارد و تعرضها للنفاذ
- مواجهة التكتلات السياسية و الاقتصادية

ثانيا: مفهوم الموارد الاقتصادية

يهمنا التعرف على الموارد الاقتصادية من البداية كمحتوى وكعلم

1. **مفهوم المورد كمحتوى**:نجد العديد من المصطلحات التي قد يحدث خلط فيما بينها رغم التفاوت في نطاق كل منهما، فبجانب مصطلح الموارد يوجد مصطلحات أخرى مثل:المصادر، عوامل الإنتاج، المدخلات.

فالمدخلات تمثل جزء من عوامل الإنتاج الذي يستخدم فعلا الإنتاج وعوامل الإنتاج والموارد الاقتصادية تعتبر الجزء من المصادر الذي عرف الإنسان أهميته و كيفية الاستفادة به.[4]

2. **مفهوم المورد كعلم**:هو أحد فروع علم الاقتصاد الذي يبحث في تنظيم توزيع الموارد المحدودة ذات الاستعمالات المختلفة على الأهداف المتعددة.[5]وهكذا فإن الموارد الاقتصادية تعد محتوى (رصيد) له قيمة اقتصادية معينة ويترتب على استغلاله و استخدامه تيار من المنافع في شكل السلع و الخدماتالمنتجة بواسطة ذلك المحتوى.[6]

ثالثا:خصائص الموارد الاقتصادية:

---

[3]- http://bouhoot.blogspot.com/2016/07/blog-post_88.html

[4] – حسن عبد العزيز حسن، **اقتصاديات الموارد**، الناشر زهراء الشرق، القاهرة– مصر، 1996، ص07.

[5] – نفس المرجع ، ص10.

[6] –محب خلة توفيق،**التطور و اقتصاديات الموارد**، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية– مصر، 2015، ص:159.

وتتمثل هذه الخصائص في ثلاثة وهي:[7]

1- ندرة الموارد الاقتصادية:

بمعنى أن الموارد الاقتصادية قليلة بالنسبة للطلب عليها حيث أن كل ماتحتويه الطبيعة من إمكانيات و موارد متاحة (معادن، أخشاب، مزروعات،إنتاج حيواني، أراضي.....) لا يكون كافيا لإشباع كل الحاجات الإنسانية، ولا يهمنا الندرة المطلقة للموارد بل مايهم هي الندرة النسبية لها أي ندرة الموارد بالنسبة للحاجات بمعنى أخر وجود كمية من موارد ما قد تكون أوفر من مورد أخر على الإطلاق.

لكن عند نسب الموارد للاحتياجات فإن كمية المورد الثاني تحقق إشباعا يزيد عما يحققه الأول، وتعرف الموارد ذات الندرة النسبية بالموارد الاقتصادية وهي غير كافية لإشباع كل حاجات الإنسان لذلك تظهر مشكلة الاختيار وتبقى للإنسانحاجات دون إشباع يسعى لإشباعها.....وينبغي أن نميز بين نوعين من الموارد.

أ- الموارد الحرة:هي الموارد المتوفة في الطبيعة لا تتطلب مجهود للحصول عليها أو إنتاجها (الهواء، أشعة الشمس)

ومنه فإن الموارد الحرة لا تتسم بالندرة النسبية ولا تثير أي مشكلة اقتصادية وبالتالي فإنها تخرج من مجال الدراسات الاقتصادية.

ب- الموارد الاقتصادية: تعرف انها تلك الموارد التي لا توجد في الطبيعة بالكميات التي تكفي لمقابلة الحاجات إليها حيث تتطلب الجهد الإنساني للحصول عليها أو نقلها للمكان المناسب لاستخدامها مع الحاجة إليها .

الفصل بين الموارد الحرة و الموارد الاقتصادية ليس فصلا مطلقا، على سبيل المثال فإن الرمال في الصحراء مورد حر وعند انتقالها إلى مكان البناء تصبح مورد اقتصادي، بصفة عامة كلما زاد المورد الاقتصادي ندرة ارتفع ثمنه وكلما قلت ندرته انخفض ثمنه، أي وجود علاقة طردية بين ثمن المورد وندرته.

---

[7]- صلاح الدين حسن السيسي،**تخطيط و تنمية الموارد البشرية و الاقتصادية**،الطبعة الأولى، دار الكتاب الحديث،القاهرة- مصر، 2012، ص ص:12،13.

2– قابلية المواردالاقتصادية الواحدة للاستخدامات البديلة:

تقسم الموارد الاقتصادية بالإضافة الي ندرتها بانها غير متخصصة ،أي ان المورد له العديد من لاستخدامات البديلة ،فالأرض يمكن استخدامها في الزراعة أو لتربية المواشي أو لبناء مساكن...وهكذا، فإن استخدمت للزراعة فإنه يمكن استخدامها وزراعتها بالعديد من المحاصيل كالقمح و قصب السكر وفول الصويا ونفس الشيء بالنسبة لموردالمجهود البشري، حيث يمكن توجيهه للإنتاجالزراعي أو الصناعي أوالتجاري، وهكذا الحال بالنسبة لباقي الموارد الاقتصادية حيث لها من الخصائص ما يجعلها قادرة على إشباع العديد من الحاجات ، لذلك فإن زيادة استخدام مورد معين لابد أن يكون على حساب الاستخدامات الأخرى لهذا المورد.[8]

3–اشتراك العديد من الموارد في إنتاج السلعة الواحدة:

تتميز الموارد الاقتصادية بإمكانية مزجها بنسب مختلفة لإنتاج قدر معين من المنتج في شكل سلع أو خدمات، فعلى سبيل المثال إنتاج السلع الصناعية يحتاج إلى الأرض لإقامة المصنع عليها وكذلك المخازن ثم رأس المال (الآلات، الخدمات) ثم العمل اللازم لإتمام الدورة الإنتاجية، ومنه فإن إنتاج أي سلعة أو خدمة يحتاج العديد من الموارد مع ملاحظة إمكانية زيادة مورد على حساب نقص مورد اخر، مثلا يمكن زيادة مورد العمل على حساب تخفيض مورد رأس المال بهدف تخفيض التكاليف، و يمكن إحلال مورد رأس المال محل الأرض من خلال استخدام التكنولوجيا الحديثة لزيادة الإنتاج و من هنا جاءت نظرية "إحلال الموارد" حيث أن مزج الموارد مع بعضها البعض يأتي كناتج لعوامل عديدة تؤثر في تحديد طريقة مزج الموارد الاقتصادية، وأهم هذه العوامل القيم و العادات الاجتماعية، المستوى الفني، مدى توافر الموارد الاقتصادية و الكفاءة العلمية وغيرها من العوامل.[9]

المطلب الثاني:أسباب دراسة الموارد الاقتصادية

[1]– مرجع سابق، **التطور و اقتصاديات الموارد**، ص ص: 170، 171.

[9]– مرجع سابق، **تخطيط وتنمية الموارد البشرية و الاقتصادية**، ص:14.

يتزايد إتمام معظم الدول بدراسة الموارد الاقتصادية باعتبارها تحدد مستوى الرفاهية الاقتصادية، فضلا عن غنى وفقر الدول حيث يقاس بمقدرتها على استغلالها لمواردها بكفاءة. وعموما هناك العديد من الأسباب التي تدعو لدراستها لعل من أهمها ما يلي:

1- ندرة الموارد وتعدد الحاجات:

تواجه كافة المجتمعات سواء كانت رأسمالية أو اشتراكية، متقدمة أو متخلفة مشكلة اقتصادية. تتمثل في ندرة الموارد الاقتصادية في الوقت الذي تتعدد فيه حاجات سكانها، وتزداد هذه المشكلة خطورة كلما كانت معدلات نمو الموارد قليلة عن معدل زيادة السكان و احتياجاتهم. وهذا ما نبه إليه الاقتصادي مالتس منذ القرن الثامن عشر، حيث قرر ما معناه أن الزيادة في السكان يأخذ شكل متوالية هندسية(1،2،4،8،16،36.....) في حيث الموارد تتخذ متوالية عددية (1،2،3،4،5،6) وبناءا على ذلك يجب على المجتمعات السعي المستمر لحل مشكلة ندرة مواردها إضافة إلى استخدام المتاح لديها من الموارد الاقتصادية بأكثر الطرق كفاءة من الناحية الاقتصادية إلى الوصول للتخصيص الأمثل لمواردها. لذا فإن ندرة الموارد وتعدد الحاجات تفرض علينا ضرورة الاهتمام بدراسة الموارد الاقتصادية في كافة الدول المتقدمة و المتخلفة.[10]

2- زيادة السكان:

زيادة وتنوع الحاجات لا يرجع فحسب إلى زيادتها بالنسبة إلى الفرد الواحدولكن يرجع أيضا إلى زيادة عدد الأفراد حيث أن هذا التزايد في تصاعد مستمر.يتضح أن زيادة السكان من زيادة الحاجات إلى حسن استخدام الموارد المتاحة و البحث عن مصادر جديدة.مما أدى ضغط السكان في الدول المتخلفة إلى استنزاف و إساءة استخدام العديد من الموارد الطبيعية الذي ترتب عنه ظهور المجاعات و تدهور مستوى المعيشة.[11]

[10]- السيد محمد أحمد السريتي، **الموارد الاقتصادية(طبيعية و بشرية و غذائية و بيئية)**، مؤسسة رؤية للنشر، الإسكندرية، 2011، ص ص: 14،15.

[11]- مرجع سبق ذكره، **اقتصاديات الموارد**، ص ص:13،14.

التنمية الاقتصادية: 3-

الهدف الرئيسي لأي دولة في الوقت الراهن هو رفع مستويات المعيشة وزيادة معدلات التنمية التي تقوم أساسا على المورد المتاح وطريقة استخدامه، لذلك فإن رسم خطط التنمية لابد أن يسبقه حصر شامل لكافة الموارد المتاحة حتى يكتب لها النجاح.

فالدول المتقدمة هي التي استطاعت تطوير مواردها وتنميتها بما يحقق أهداف التنمية الاقتصادية و الإنتاجية التي ساهمت في زيادة مستويات المعيشة. فلابد أن تكون للدولة رؤية مستقبلية في كيفية تنمية هذه الموارد لتخفيف من حدة المشكلة الاقتصادية و تقريب الفجوة بين احتياجات الأفراد وإمكانيات الإنتاج.[12]

4- حماية الموارد و المحافظة عليها:

يتميز أي مجتمع بوجود الموارد الاقتصادية التي هي أصلا نادرة و محدودة فهي ملك لكافة الأجيال المتعاقبة، لذلك يلزم استخدام المتاح بطريقة لا تؤدي إلى استنزافه في فترة قصيرة للحفاظ عليها للأجيال القادمة من خلال ترشيد استخدام تلك الموارد وحمايتها ومضاعفتها كلما أمكن لاستمراريتها عبر الأجيال حيث يتطلب الحفاظ عليها حصرا شاملا لتحديد إمكانيات استغلالها حاليا ومستقبلا.[13]

5- أثار الحروب:

تمثل الحروب عبئا على الموارد الاقتصادية بشقيها البشري أو غير البشري فبالنسبة للموارد البشرية فإن الحروب تؤدي إلى فقدان جزء من القوى البشرية أوظهور قوة عاملة غير منتجة أما الموارد غير البشرية فإن

---

[12]- ايمان عطية ناصف،**اقتصاديات الموارد البشرية و البيئة**، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندري، 2007 ، ص21.

[13]-السيد محمد أحمد السريتي، **الموارد الاقتصادية(طبيعية و بشرية و غذائية و بيئية)**، مرجع سابق، ص:18.

الحروب تستنزف منها الكثير سواء لمتطلبات الإنتاج الحربي أو من خلال تحويل جانب من موارد الإنتاج لخدمة مطالب القوات المسلحة، حيث يؤثر سلبا بانخفاض مستوى الرفاهالاقتصادي للمجتمع.[14]

المطلب الثالث:معايير و أنواع الموارد الاقتصادية

أولا: معايير تقسيم الموارد الاقتصادية

تتبنى معظم الدراسات بتقسيم الموارد الاقتصادية استنادا إلثلاثة معايير وهي:[15]

1) **معيار التوزيع الجغرافي**: وعلى أساسه يكون المورد إما متوافرا في جميع الأماكن كالأكسجين في الهواء أو في أماكن متعددة كالأراضي الصالحة للزراعة، أو في أماكن محدودة كالمعادن التي في جوف الأرض، أو متمركزة في مكان واحد.
2) **معيار القدرة على التجدد**:وتبعا له يكون المورد إما متجدد كالأشجار و الغابات و الثروة الحيوانية، أو فانيا مثل زيت البترول و الفحم و الغاز الطبيعي.
3) **معيار الأصل**:ووفقا له يكون المورد طبيعيا أو بشريا أو مصنعا.ويلاحظ أن المعايير الثلاث السابقة تصف ذات موارد الاقتصادية من ثلاث زوايا مختلفة، فجميعها تشترك في أنها تعطي كافة الموارد الاقتصادية ولكنها تختلف عن بعضها البعض في معيار تصنيف تلك الموارد فعلى سبيل المثال قد يكون المورد الاقتصادي من حيث التوزيع الجغرافي موجود في أماكن عديدة وذلك مثل الأرض القابلة للزراعة[16].

ثانيا: أنواع الموارد الاقتصادية وفقا لمعيار الأصل

حيث تصنف الموارد طبقا للأصل كمعيار رئيسي وكمتفرع منه يتم استخدام المعيارين الأخرين إلى:

---

[14] - محب خله توفيق، **التطور و اقتصاديات الموارد**، مرجع سابق، ص ص:165،166.

[15]-http ://annabaa.org/nba50/mawared.htm

[16] - مرجع سابق، **اقتصاديات الموارد**، ص ص:21، 22.

1-الموارد الطبيعية: هي تلك "الهبات التي أودعها الخالق سبحانه و تعالى في أرضه و يكشف عنها الإنسان في الوقت المناسب" فالأرض و ما عليها من غابات و مراع، وما تحويه من مناجم و محاجر ومصايد وأنهار كلها موارد طبيعية.[17]

تعرف الموارد الطبيعية بأنها الأصول الطبيعية (مواد خام) التي تكونت في الطبيعة ولها استعمالات اقتصادية مفيدة في الإنتاج و الاستهلاك.[18]

حيث ينظر الفكر الاقتصادي المعاصر إلى الموارد الطبيعية نظرة أكثر عمومية و شمولية، فيعرفها بأنها "أية أشياء مادية لها قيمة اقتصادية ليس للإنسان علاقة مباشرة في إيجادها". فمثلا المخزون الطبيعي من المعادن و مدى توافر المصادر و الغابات، وكذلك المناخ و التضاريس و المساقط المائية و الموقع الجغرافي، كلها أشياء لها تأثير على الثروة القومية، وذلك دون أن يتدخل الإنسان في إيجادها، يمكن القول أن سطح الأرض و ما عليها و ما حوله وما في داخله، هو ما نقصده بالموارد الطبيعية.[19]

2- الموارد البشرية:

تعتبر الموارد الطبيعية و الموارد المصنعة موارد مادية في حيث يعتبر الإنسان المورد البشري المحرك الرئيسي للنشاط الإنتاجي فهو عنصر من عناصر الإنتاج بل من أهم عناصر الإنتاج وفي نفس الوقت هو المستهلك لناتج العملية الإنتاجية. حيث يطلق عليه "القوة العاملة" وتتحدد أهمية الموارد البشرية بعدد العمال و درجة المهارة المتوفرة لديها أو المستوى التعليمي و المعرفة التكنولوجية المتاحة للقوة العاملة.[20]

حيث يمكن أن يحقق ثروة أو إيرادات من خلال استخدام مهارته و معرفته و ليس من خلال عملية تحويل و التغير الذي يحدث للموارد المادية لكي يحقق الثروة، فبدون مهارات و المعرفة يصبح الفرد عاجز أو ذو قدرات

---

[17]- نفس المرجع، **الموارد الاقتصادية (طبيعيةو بشرية وغذائية و بيئية)**، ص:24.

[18]- عبد الرازق بني هاني، محمد الروابدة،**اقتصاديات الموارد و البيئة**، الطبعة الأولى، دار الوائل للنشر، عمان- الأردن، 2015، ص:119.

[19]- مرجع سبق ذكره ، **الموارد الاقتصادية (طبيعيةو بشرية وغذائية و بيئية)**، ص:24.

[20]- مرجع سابق، **اقتصاديات الموارد البشريةو البيئة**، ص ص:16،17.

محدودة تمنعه من إحداث التحول و التغير لذلك يصبح الفرد مورد لابد أن يمتلك الخبرة و المهارات و القدرات و الاستعدادات اللازمة لأداء مهام متخصصة.[21]

3- الموارد المصنعة:

هذه الموارد ناتجة عن تفاعل الإنسان مع الطبيعة و تعرف أساسا برأس المال المادي. حيث يضم هذا الأخير مكونات عديدة مثل الموارد الطبيعية المتخرجة من الأرض بعد معالجتها صناعياو تحويلها إلى معدات وألات إنتاجية (كالحديد و الألمنيوم). وجميع التجهيزات الأساسية من مباني و التي تسبق النشاط الصناعي. كذلك فالمنتجات الزراعية التي تدخل كمواد أولية في بعض الصناعات (كالقمح و القطن و الصوف) هي شكل من أشكال رأس المال المادي. كما تشمل أيضا الموارد المصنعة نوع أخر وهو رأس المال الاجتماعي أو ما يعرف البنية الاقتصادية الأساسية المتمثلة في مجموعة الطرق و الإنشاءات و خطوط السكك الحديدية وبعض المسطحات التي استحداثها الإنسان.

حيث يضاف إلى تعريف رأس المال بعدا جديدا وهو مستوى المعرفة التقنية لماله من أثار مباشرة و ملموسة على مستوى الإنتاج خصوصا مع استمرار التقدم و التغير التقني. وهناك شكل أخر من أشكال الموارد المصنعة زادت أهميته النسبية في الآونة الأخيرة ولا تزال وهو ما يمكن تسميته بالمعالم الأثرية. حيث تساهم في تنشيط صناعة جديدة هي صناعة السباحة.

فإن الموارد المصنعة بعضها موجود في أماكن عديدة مثل المنتجات الزراعية التي تدخل كموارد أولية في بعض الصناعات كالقمح و القطن و الصرف وبعضها يوجد في أماكن محدودة كالحديد و الألمنيوم و المعالم الأثرية[22].

---

[21]- راوية حسن، **مدخل استراتيجي لتخطيط و تنمية الموارد البشرية**، دار الجامعة للنشر، الإسكندرية،2005، ص:29.

[22]- كامل بكري و آخرون، **الموارد و اقتصادياتها**، دار النهضة العربية للنشر، بيروت، 1986، ص ص: 29، 30.

المبحث الثاني: المشكلة الاقتصادية

تعتبر المشكلة الاقتصادية في النظام الاقتصادي هي جوهر علم الاقتصاد فالإنسان منذ وجوده في هذه الحياة وهو يعمل من أجل تحقيق حاجاته الأساسية ورغباته المتزايدة و المتطورة، إلا أن ندرة الموارد تخلق ما يعرف بمشكلة الاختيار فلو توافرت بالقدر المطلوب لزالت المشكلة الاقتصادية، لذلك تسعى المجتمعات لإتباع أساليب معينة لمعالجة هذه المشكلة.

المطلب الأول: طبيعة و مفهوم المشكلة الاقتصادية

طبيعة المشكلة الاقتصادية:

تتمثل المشكلة الاقتصادية في أي مجتمع مهما كان نظامه الاقتصادي أو السياسي في كيفية توزيع الموارد النادرة بين الاستعمالات المختلفة. ذلك أن الموارد المتاحة في أي مجتمع لن تكفي باستمرار لتلبية و إشباع الاحتياجات البشرية المتعددة. أيأنه يمكن تحليل عناصر المشكلة الاقتصادية إلى ثلاثة عناصر أساسية أولها يتمثل في الندرة النسبية للموارد الاقتصادية و الثاني يتمثل في تعدد الحاجات البشرية و العنصر الثالث يتمثل في الاختيار.[23]

تمتاز المشكلة الاقتصادية بصفة العمومية فيمكن أن تنشأ في أي مجتمع بغض النظر عن طبيعة نظامه السياسي أو الاجتماعي أو مرحلة تقدمه الاقتصادي. كما أن مبدأ المشكلة الاقتصادية يمكن تطبيقه على مسائل تخرج عن نطاق الدراسة الاقتصادية.[24]

– مفهوم المشكلة الاقتصادية:

– إن المشكلة الاقتصادية تتمركز في ندرة الموارد أو المستخدمات الإنتاجية اللازمة لإنتاج مايشبع الحاجات الاقتصادية للإنسان(من سلع و خدمات) مع تنوع وتجدد هذه الحاجات الاقتصادية.[25]

–ترى الماركسية أن المشكلة الاقتصادية هي مشكلة التناقض بين الإنتاج و علاقات التوزيع فمتى تم الوفاق بينهما ساد الاستقرار في الحياة الاقتصادية.[26]

[23]–http: //www.mouwazaf-dz.com/t11565topic

[24]– صبحي تادرس قريصة، محمود يونس، **مقدمة في الاقتصاد**، دار النهضة العربية، بيروت، 1984، ص:20.

[25]– مختار عبد الحكيم طلبة، **مقدمة في المشكلة الاقتصادية**، بدون دار نشر، القاهرة، 2007، ص:13.

الندرة و الاختيار مشتقة الندرة من حاجات البشر غير المحدودة و المتجددة و المتنوعة أما الاختيار محدد – بعنصر الندرة إذ لا يمكن للموارد المتاحة أن تستجيب إنتاجيا لكل الرغبات و الحاجات البشرية.[27]

تعريف موجز للمشكلة الاقتصادية:

عدم مقدرة المجتمع على تلبية كل احتياجات و رغباته اللانهائية من السلع و الخدمات المحدودة مما يدفعه إلى الاختيار، فهذا التعريف يحتوي على أركان المشكلة الاقتصادية و هي ندرة الموارد و اللانهائية و الحاجات و الاختيار.[28]

ويمكن توضيح طبيعة المشكلة الاقتصادية من خلال المخطط التالي:[29]

الشكل رقم (1-1): طبيعة المشكلة الاقتصادية

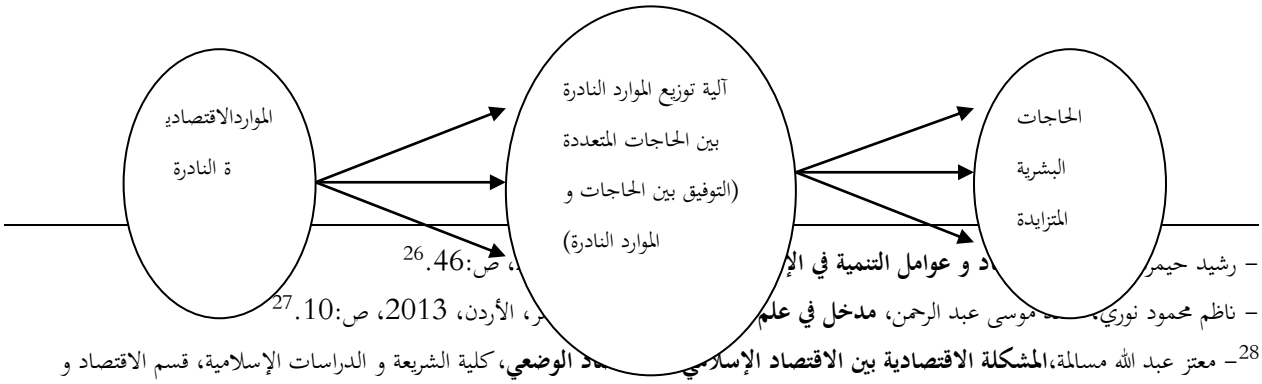

– رشيد حيمر **د و عوامل التنمية في الإ**، ص:46.[26]

– ناظم محمود نوري، موسى عبد الرحمن، **مدخل في علم** ر، الأردن، 2013، ص:10.[27]

[28]– معتز عبد الله مسالمة،**المشكلة الاقتصادية بين الاقتصاد الإسلامي د الوضعي**، كلية الشريعة و الدراسات الإسلامية، قسم الاقتصاد و المصاريف الإسلامية، مشروع تخرج 690 لمرحلة الماجستير، جامعة اليرموك، ص:12.

– محمود حسين الوادي وأخرون، **الاقتصاد الجزئي**، الطبعة الرابعة، دار الميسرة، الأردن ، 2013، ص ص:36، 37.[29]

المصدر: محمود حسين الوادي وآخرون، الاقتصاد الجزئي، الطبعة الرابعة ،دار المسيرة،الاردن، 2013، ص:36

حيث يظهر لنا هذا المخطط الأركان الأساسية للمشكلة الاقتصادية و المتمثلة في:

1-ندرة الموارد الاقتصادية

2-تزايد الحاجات البشرية

أي كيف يتم التوفيق بين حاجات متزايدة وبين موارد نادرة، وهذا هو سر المشكلة الاقتصادية ذلك السر الذي أدى إلى تعدد المذاهب و المدارس الفكرية الاقتصادية المختلفة،و التي وضعت وسخرت كافة جهودها من أجل تلك المشكلة، لهذا نحاول إعطاء فكرة عن أركان المشكلة الاقتصادية.

أولا:الحاجات البشرية:

1- بصورة عامة يمكن أن تصنف الحاجات البشرية إلى:[30]

أ- حاجات اقتصادية: وهي تلك الحاجات التي تخضع للتبادل ويكون لها ثمن كحاجات الإنسان إلى الطعام, اللباس, السكن...إلخ.

ب- الحاجات غير الاقتصادية: وهي حاجات تشبع حاجة بشرية لكن ليس لها ثمن كحاجة الإنسان للماء و الهواء بشكلهما الطبيعي أي يمكن أن يحصل عليهاالإنسان و بالكمية التي يرغب فيها دون دفع الثمن مقابل ذلك.

2- أهم خصائص الحاجات البشرية مايلي:

[30]- مرجع سابق، محمود حسين الوادي و اخرون، **الاقتصاد الجزئي**، ص:37،38.

أ–تزايد الحاجات البشرية:

تتصف الحاجات البشرية بأنها في حالة تزايد مستمر ولا تقف عند حد معين، حيث كلما أشبع الإنسان حاجته ظهرت له حاجات جديدة اخرى، و يعود سبب ذلك إلى التزايد إلى تزايد عدد السكان من جهة وإلى التقدم العلمي و التكنولوجي الذي يقدم لنا كل يوم سلعا جديدة وبأنواع متعددة نحن بحاجة ماسة لها.

ب– تجدد الحاجات البشرية:

كما تتصف الحاجات البشرية بأنها متجددة حيث أن هناك بعض الحاجات البشرية تتطلب الإشباع عدة مرات حتى في اليوم الواحد كاحتياجات الإنسان للطعام، كما أنه يسعى دائما لإشباع حاجة معينة ليس بوسيلة واحدة ثابتة وإنما يحاول إشباعها بوسيلة أو سلعة أكثر حداثة و أفضل نوعية كرغبة الإنسان بتغيير سيارته القديمة بسيارة جديدة أو تغير أثاثه....، و مادور وسائل الدعاية و الإعلان إلا من أجل دفع الفرد للتجديد المستمر في حاجاته.

ج– تدخل الحاجات البشرية:

حيث يتضح أن العديد من الحاجات البشرية لا يمكن إشباعها بسلعة واحدة وإنما بعدة سلع في آن واحدكحاجة الإنسان للحصول على سيارة تقود إلى الحاجة إلى البنزين و الإطارات و البطاريات، و اللون و الحجم وسنة الصنع. ولكن الجواب في ندرة الموارد الاقتصادية.

ثانيا:الموارد الاقتصادية:

تمثل الموارد الاقتصادية الركن الأساسي الاخر من أركان المشكلة الاقتصادية، باعتبارها الوسيلة التي يتم من خلالها إشباع الحاجات البشرية، حيث يحول الإنسان هذه الموارد في عملية إنتاجية إلى سلع وخدمات تستخدم لإشباع الحاجات البشرية.

إشباع الحاجات البشرية←سلع و خدمات ←عملية إنتاجية ←موارد اقتصادية

وهذه الموارد سواء كانت موارد بشرية أو طبيعية تتصف بالندرة أيأنها غير كافية لإنتاج السلع و الخدمات اللازمة لإشباع الحاجات البشرية و تعود ندرة هذه الموارد ليس إلى شح الطبيعة و إنما بالدرجة الأولى إلى سوء استخدام وتوزيع هذه الموارد بين الاستخدامات المختلفة لذا فإن من مهام علم الاقتصاد و كأحد الأساليب المستخدمة لمعالجة المشاكل الاقتصادية الناجمة عن ندرة الموارد الاقتصادية، هو تحقيق الاستخدام و التوزيع الأمثل لتلكالموارد وتفادي الهدر و التبذير في استخدامها.[31]

المطلب الثاني: خصائص المشكلة الاقتصادية

للمشكلة الاقتصادية عدة خصائص من أهمها مايلي:

أولا:الندرة

تعتبر الندرة من أهم خصائص المشكلة الاقتصادية فلو توافرت الموارد الاقتصادية بكميات كافية لإشباع الرغبات لما نشأت أصلا المشكلة الاقتصادية و الندرة في لغة الاقتصاد تعني الندرة النسبية أي العلاقة بين الرغبات الإنسانية وكمية الموارد الاقتصادية اللازمة لإشباعها. فقد توجد كميات كبيرة من مورد معين ولكنه يعتبر في نفس الوقت موردا نادرا نسبيا إذا ما قيس بالرغبات الإنسانية التي ينبغي أن يشبعها أي أنه نادرا بالنسبة للحاجات إليه.[32]

يقصد بالندرة هنا الندرة النسبية وليس الندرة المطلقة بمعنى تنامي وتزايد الاحتياجات البشرية ونقص الموارد الاقتصادية اللازمة لتحقيق تلك الاحتياجات و تلبية هذه الرغبات و يعود السبب إلى:[33]

---

[31]- نفس المرجع، محمود حسين الوادي و اخرون، **الاقتصاد الجزئي**، ص38.

[32]- أحمد فوزي ملوخية ، **مبادئ الاقتصاد**، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية- مصر، 2007، ص:8.

[33]- نضال علي عباس، سامر عبد الهادي، **مبادئ الاقتصاد الجزئي**، الطبعة الأولى، دار الأيام للنشر، الأردن، 2015، ص:15,14.

1-توفر الموارد الاقتصادية بكميات قليلة أو نفاذ تلك الكميات من الموارد بسبب زيادة الطلب عليها أو سوء استخدامها.

2-التطور في المجال أدى إلى زيادة عدد السكان وانخفاض مستوى الوفيات مما أدى إلى عجز نسبي في الموارد الاقتصادية. ما ورد حول موضوع الندرة النسبية للموارد الاقتصادية يثير مجموعة من الأسئلة أمام الباحثين في الحقل الاقتصادي من خلالها يمكن البحث في المشكلة الاقتصادية بشكل أدق وأعم وهي ماذا تنتج؟ كيف تنتج؟ لمن تنتج؟.

أ. ماذا تنتج:

يتعلق ذلك بجانب الاختيار، فإذا كانت الموارد المتاحة في المجتمع محدودة فإن المجتمع لا بد أن يقوم بترتيب أولوياته بحيث يتم توجيه الموارد النادرة إلى الحاجات الهامة أولا ثم ننتقل إلى الحاجات الأقل في الأهمية و يعبر عن ذلك بتكوين مايسمى بسلع التفضيل الجماعي.[34]

ب . كيف تنتج:

بمعنى اختيار الفن الإنتاجي الأنسب استخدام أفضل الطرق و الأساليب الإنتاجية وذلك من خلال المفاضلة بين البدائل المتاحة بالإضافة إلى الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية المتاحة للحصول على أكبر قدر ممكن من السلع و الخدمات.[35]

ج . لمن تنتج:

أي توزيع الناتج أو الناتج أو الدخل القومي فيما بين الأفراد المجتمع وتحديد الأساس الذي يتم عليه ذلك التوزيع حيث أنه بعدما يتم تحديد أنواع السلع و الخدمات المراد إنتاجها و الكميات من كل نوع و عند ما يتم إنتاجها.

---

[34] - إيمان عطية ناصف،**مبادئ الاقتصاد الجزئي**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2007، ص:32.

[35] - محمود حسين الوادي و أخرون، **مبادئ علم الاقتصاد**، الطبعة الثانية، دار المسيرة للنشر، الأردن، 2013، ص:22.

فإنه لابد من التوصل إلى بما يحقق العدالة في التوزيع، ومن الجدير بالذكر أن عدالة توزيع الناتج أو الدخل القومي بين أفراد المجتمع تعني أن يتم توزيعه بالتساوي فيما بين أفراد المجتمع، بل تعني العدالة هنا أن كل فرد يحصل على نصيب من الناتج أو الدخل القومي يتناسب مع قدر مشاركته في العمليات الإنتاجية سواء بعملية المباشرة أو بما يمتلكه من عوامل الإنتاج.[36]

ثانيا:الاختيار

عندما تتعدد الأهداف التي تسعى العملية الإنتاجية لتحقيقها فإن المشكلة لم تعد تكنولوجية فقط بل تصبح اقتصادية لأن تعدد الأهداف يقتضي الموازنة و الاختيار فيما بينها. ومتى وجدت مشكلة الاختيار كانت هناك مشكلة اقتصادية لأن مشكلة الاختيار تنطوي على القيام بموازنة منفعية حرة بين عديد من البدائل الممكنة لاختيار أفضل منها، وهذه الموازنة تتمثل في عملية الحساب الاقتصادي للتضحية و العائد. إن الأمر يتطلب التضحية بجزء من صفة الحجم مثلا على حساب زيادة مستوى القوى أو غيرها وذلك يتطلب معرفة أثمان الخدمات الإنتاجية المختلفة التي تحدد ترجيح صفة على أخرى، وحاصل ماتقدم أنه إذا لم تكن أهداف الإنسان أي رغباته و حاجاته و تفضيلاته متعددة، فلن تكون هناك فرصته للقيام بعملية الاختيار بكل حساباتها و على هذا فلن تكون المشكلة التي يواجهها مشكلة اقتصادية بل تصبح مشكلة فنية تكنولوجية.[37]

ثالثا:التضحية

لقد عرفنا ان سبب بروز المشكلة الاقتصادية، هو عدم كفاية الموارد الاقتصادية المتاحة مقابل الحاجات الإنسانية المتزايدة. تلك المشكلة التي قد تزداد تعقيدا، إذا أخذنا بنظر الاعتبار أن لكل مورد استعمالات عدة كوسيلة لحل تلك المشكلة فإنه لا بد من اللجوء إلى أسلوب المفاضلة أو الاختيار بين الاستعمالات البديلة للموارد النادرة الموجودة تحت تصرف الفرد و لجماعة، إذا أخذنا بعين الاعتبار أن استخدام مورد في استخدام معين يعني التضحية به في استخدام اخر، فاستخدام الأرض لزراعة القمح يعني التضحية في استخدامها لزراعة

---

[36] – السيد محمد أحمد السريتي، عبد الوهاب نجا، **مبادئ علم الاقتصاد**، الدار الجامعة، الإسكندرية، 2008، ص ص:39,38.

[37] – علاء فرج طاهر، **التخطيط الاقتصادي**، الطبعة الأولى، دار الراية للنشر، الأردن، 2011، ص:22.

الأرز أو السكر في ان واحد، وعليه لن يكون هناك حل للمشكلة الاقتصادية إلا بالتضحية ببعض الرغبات الأقل أهمية في سبيل إشباع الرغبات الأكثر أهمية. وبناء على ماتقدم، يمكن القول أن الندرة النسبية و الاختيار و التضحية التي تمثل الخصائص الأساسية للمشكلة الاقتصادية، تعتبر أساس الدراسات الاقتصادية، و يحاول الاقتصاديين في المجتمعات المختلفة بدراسة و تحليل قرارات الوحدات الاقتصادية (منتجين، مستهلكين، حكومة) المختلفة التي تهدف إلى وضع المبادئ الأساسية التي يمكن من خلالها توجيه أو تخفيض تلك الموارد على استخداماتها البديلة، بما يحقق أفضل استخدام ممكن لها و الذي يطلق عليه في لغة الاقتصاد بالاستخدام الأمثل للموارد.[38]

المطلب الثالث: أساليب معالجة المشكلة الاقتصادية

إن الصراع المستمر بين الإنسان و الطبيعة يحسم المشكلة الاقتصادية وعلى الإنسان أن يعمل على تحرير الموارد الطبيعية ليحقق منها المنفعة فالموارد الانتاجية تستلزم مجهودات كي تصبح صالحة لإشباع الحاجات و المجهودات المبذولة لإشباع هذه الحاجات هو محور النشاط الاقتصادي و الواقع أن أي نظام اقتصادي رأسمالي أو اشتراكي يتعين عليه القيام بما يلي من خلال علاجه للمشكلة الاقتصادية.[39]

- تحديد أو تقرير الحاجات المطلوبة إشباعها أو الأهداف الإنتاجية.
- توزيع الموارد الاقتصادية على فروع الإنتاج (أو النشاط) المختلفة ويسمى هذا تخصيص الموارد.
- توزيع المنتجات على الحاجات المختلفة أو توزيع الناتج الكلي على أفراد المجتمع.

و يتم حل المشكلة الاقتصادية في النظام الرأسمالي عن طريق ما يعرف بجهاز الثمن كما يتم حلها في النظام الاشتراكي عن طريق جهاز التخطيط أما في النظم الاقتصادية المختلطة فيتم حلها جزئيا عن طريق جهاز الثمن و جزئيا عن طريق جهاز التخطيط.[40]

---

[38] – محمود حسين الوادي و أخرون، **الاقتصاد الجزئي**، مرجع سابق، ص ص:46,45.

[39] – مصطفى يوسف كافي، **مبادئ العلوم الاقتصادية**، الطبعةالأولى، دار الحامد للنشر، الأردن، 2015، ص:31.

[40] – محمود يونس محمد، عبد النعيم محمد مبارك، **أساسيات علم الاقتصاد**، بدون طبعة، الدار الجامعة، الإسكندرية، ص:52.

أولا:حل المشكلة الاقتصادية في النظام الرأسمالي

حيث يقوم النظام الرأسمالي على مجموعة من الدعامات تتمثل في:[41]

1- تدني دور الدولة: والتي تعين تقيد دولة الدولة وحصره في رعاية العدالة و الأمن.

2- الحرية في اختيار الفرد لاسمه وموطنه وطريقة حياته وحرية أن يمتلك مايشاء و بأي قدر، وحرية التعاقد و العمل و النشاط الذي يرغبه.

3- الدافع الفردي: وهو مصلحة الفرد أولا و مصلحة الجماعة أخيرا.

4- المنافسة الحرة: و التي يجب أن تكون عليه التعامل بين الغرماء في السوق وفي صورتها الصافية البريئة هي أمر مرغوب فمثلا يزداد السلعة أو الخدمة الأكثر أهمية يزيد الطلب عليها.

ثانيا: حل المشكلة الاقتصادية في النظام الاشتراكي:

يتم حل القضايا المكونة للمشكلة الاقتصادية في المجتمع الاشتراكي من خلال الخطة الاقتصادية الشاملة لكافة مناحي الحياة الاقتصادية و الخطة ماهي إلا نتيجة لعمل جميع الأجهزة التخطيطية في الاقتصاد القومي إذ تقوم هذه الأجهزة بالنيابة عن المجتمع في ترتيب حاجاته حسب سلم معين للأولويات و بالاستناد إلى هذه الحاجات يتم تحديد الأهداف الإنتاجية العامة للخطة، كما تحدد أيضا الوسائل الواجب إتباعها لتحقيق هذه الأهداف. وعلى وجه العموم فإن الخطة الاقتصادية لا بد أن تتضمن التالي:[42]

1- تخصيص الموارد الاقتصادية: بما فيها قوة العمل على فروع النشاط الاقتصادي المختلفة وعملية التخصيص هذه تتضمن تحديد نوع السلع المطلوبة إنتاجها (ماذا تنتج؟) والكميات الواجب إنتاجها من كل سلعة (كم تنتج؟).

---

[41]- بشار يزيد الوليد،**التخطيط و التطوير الاقتصادي**، الطبعة الأولى،الراية للنشر، الأردن، 2008، ص:27.

[42]-محمد مروان السمان و اخرون، **مبادئ التحليل الاقتصادي الجزئي و الكلي**، الطبعة الخامسة، دار الثقافة للنشر، الأردن، 2011، ص ص:56,55.

2- تقسيم الدخل القومي بين الاستهلاك والاستثمار: إن عملية تحديد السلع المنتجة يعني تحديد السلع التي ستؤول للاستهلاك (السلع الاستهلاكية) و السلع التي ستؤول لإضافتها إلى رصيد المجتمع من المخزون الرأسمالي (السلع الإنتاجية) ،كما تتضمن الخطة توزيع السلع الإنتاجية هذه (السلع الرأسمالية) على فروع الإنتاج المختلفة لتحقيق عدة أهداف منها مثلا: رفع مستوى الإنتاجية، و زيادة الطاقة الانتاجية و تحسين مستوى الفن الإنتاجي المتبع في إنتاج السلع التي استقر الرأي على إنتاجها (كيف تنتج؟).

3-توزيع السلع على المستهلكين: تتضمن الخطة المعايير التي سيتم إتباعها لتوزيع ذلك القسم من الدخل القومي المخصص للاستهلاك على أفرادالمجتمع،حيث يتساوى الدخل الموزع هذا مع مجموع قيم السلع المطروحة للاستهلاك، والتي تحدد أثمانها بموجب الخطة أيضا (لمن تنتج؟) وهكذا نجد أن الخطة المركزية تتضمن حلول جميع القضايا المتفرعة عن المشكلة الاقتصادية الأساسية التي يواجهها المجتمع.

ثالثا: حل المشكلة الاقتصادية في النظام المختلط

يعتمد النظام بالأساس على اقتصاديات السوق الحر مع تطبيق لبعض خصائص نظام التخطيط المركزي، أي أنه يعتمد في تعامله مع المشكلة الاقتصادية على آلية السوق الحر من خلال جهار السعر، وجزئيا عن طريق إدارة التخطيط المركزي و الأخذ بحرية الفرد منتجا كان أم مستهلكا. فنجد في كثير من الدول أن بعض قطاعات الإنتاج و خاصة السلع الاستراتيجية مثل المواصلات أو الاتصالات تدار من خلال الحكومة المركزية في هذه الدول.[43]

المبحث الثالث: الكفاءة الاقتصادية

[43]- إبراهيم سليمان قطف، على محمد خليل،**مبادئ الاقتصاد الجزئي**، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر، الأردن، 2004، ص:27.

تتمثل الكفاءة الاقتصادية في مدى العائد الذي يعود على المجتمع من استثمار موارده في النشاط الاقتصادي. فالنشاط الذي يترتب عليه ناتج أكبر من الموارد لا شك أنه يكون أكثر كفاءة من الناحية الاقتصادية، حيث تشمل الكفاءة في الفكر الاقتصادي على مفهومين أساسيين هما الكفاءة الفنية و الكفاءة التخصيصية.

المطلب الأول: مفهوم الكفاءة الاقتصادية

قبل التطرق إلى الكفاءة الاقتصادية لا بد من وضع مفهوم للكفاءة بصفة عامة.

أولا– مفهوم الكفاءة: تجمع بين ثلاثة عناصر (الموارد البشرية و المعارف و المهارات)، حيث توفر المعارف النظرية و التطبيقية، و المهارات و الخبرات المتراكمة للأشخاص المحصلين علي الكفاءات اللازمة للقيام بالعمليات الإنتاجية و التحويلية المختلفة في إطار وظائفهم، كما توجه تصرفاتهم إيجابيا عبر البرامج التكوينية المختلفة، وتعتبر الخبرة ديناميكية وهي تتطور باستمرار من خلال تكرار العمليات التحويلية، حيث ينمو ذكاء الأشخاص وبراعته، وتتطور مواقفه، وتتراكم أفكاره مع الوقت.[44]

تعاريف أخرى للكفاءة: هناك تعاريف نذكر منها مايلي[45]

"الكفاءات مزيج من المعارف النظرية و المعارف العملية Le medefعرفتها المجموعة المهنيةالفرنسية و الخبرة الممارسة و الوضعية المهنية هي الإطار الذي يسمح بملاحظتها والاعتراف بها، وعلى المؤسسة تقسيمها وتطويرها".

يتضح من خلال ماسبق أن الكفاءة هي: مجموعة المعارف العملية (المهارات) المعارف السلوكية (السلوكيات).

---

[44]– حمداوي وسيلة، **إدارة الموارد البشرية**، جامعة قالمة للنشر، الجزائر، 2004، ص ص:27,26 .

[45]– بن جدو محمد الأمين، دور إدارة الكفاءات في تحقيق استراتيجية التميز،رسالة ماجستير في علوم التسيير تخصص الإدارة الاستراتيجية، جامعة سطيف 1، السنة الجامعية، 2012-2013، ص:2.

لا يكفي امتلاك هذه المعارف من طرف الأفراد فقط بل يجب التوفيق و التنسيق بينها و تعبئتها و استخدامها بغية القيام بمهام محددة.

لقد تناول باريتو مفهوم الكفاءة، بحيث أشار إلى أن معيار الكفاءة على المستوى الوطني أو المؤسسة هو زيادة كمية الإشباع في ظل الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة و بالصورة التي لا يمكن فيها تحقيق إشباع أكبر من ذلك المتحقق من نفس المستخدمة.[46]

مفهوم الكفاءة الاقتصادية: ثانيا–

الكفاءة الاقتصادية: أو ما تعرف بالكفاءة الإنتاجية، و بما أن العملية الإنتاجية تتضمن الجانب الأول تقني و الجانب الثاني تكاليفي، فالكفاءة الإنتاجية هي محصلة الكفاءة التقنية و كفاءة التكلفة أو مايعرف بالكفاءة السعرية (وتسمى هذه الأخيرة أيضا بالكفاءة التوظيفية أو التخصيصية وهي كفاءة التكلفة).

الكفاءة الاقتصادية(الإنتاجية) = الكفاءة السعرية+ الكفاءة التقنية

ويرتبط مفهوم الكفاءة الإنتاجية في ضوء النظرية الاقتصادية بالقرارات الاقتصادية التي تتخذ على مستوى الوحدات الإنتاجية التي قد تكون صحيحة في جانبها أو في أحدهما.[47]

توجد عدة تعاريف تلامس ظاهرة الكفاءة الاقتصادية ومن بينها:

–هي عبارة عن أحد الأساليب الإنتاجية التي يتم فيها خلط عوامل الإنتاج بنسب صحيحة تؤدي إلى تحقيق أقصى إنتاج ممكن مع تقليل التكلفة إلى الحد الأدنى بشرط تنظيم الإنتاج وفقا لحاجات المجتمع.

---

[46]– صالح السعيد، الكفاءة الاقتصادية لاستخدام الإمكانيات المتاحة للمؤسسة الإنتاجية، **مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير**، العدد 12، المركز الجامعي خنشلة، لسنة2012، ص122.

[47]– زينب **عمراوي**، قياس الكفاءة النسبية للبنوك باستخدام تقنية التحليل التطويقي للبيانات، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد كمي، جامعة الجزائر03، السنة الجامعية 2012–2013، ص110.

عام 1957، حينها أشار إلى أن الكفاءة الاقتصادية farrelوقد ورد ذكر مصطلح الكفاءة في كتابات تتضمن بوجه عام مكونين أساسين لها، وهما[48]:

1 الكفاءة الفنية:

تعرف في الفكر الاقتصادي التقليدي على أنها الوضع الذي بالوصول إليه لا يمكن عن طريق إعادة توزيع الموارد بين السلع المنتجة و زيادة إنتاج سلعة إلا عن طريق نقص إنتاج سلعة أخرى، وتتحقق الكفاءة الفنية للإنتاج عند الوصول إلى الحجم الأمثل، أي عندما يتم الإنتاج عند أدنى مستوى ممكن من التكلفة المتوسطة.

2 الكفاءة التخصيصية:

يشير هذا النوع من الكفاءة إلى الحالة التي تصل فيها المؤسسة الإنتاجية إلى أفضل تخصيص ممكن للموارد المتاحة في ضوء الأسعار و التكاليف النسبية لهذه الموارد.

ولقد وافق كل من ماندكوهيردت على وجهة فاريل في تعريفه للكفاءة الاقتصادية بنوعيها الفنية و التخصيصية ولا شك أن قياس كفاءة أي عنصر من عناصر الإنتاج إنما يستدعى معرفة إنتاجية هذا العنصر، وترتبط الإنتاجية ارتباطا مباشرا بالقدرة على الاستغلال الأمثل للموارد المحدودة.

المطلب الثاني: أبعاد و مستويات الكفاءة

أولا: أبعاد الكفاءة الاقتصادية

نلاحظ من خلال التعاريف السابقة للكفاءة على أنها توليفة من ثلاث مكونات أساسية وهي:[49]

[48]- مرجع سابق، الكفاءة الاقتصادية لاستخدام الإمكانات المتاحة للمؤسسة الإنتاجية، **مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير**، ص ص124,123.

المعرفة: تعرف المعرفة على أنها مجموعة من المعلومات المتنوعة و المهيكلة و المدمجة في إطار مرجعي يسمح **1-** للمؤسسة بقيادة أنشطتها و العمل في إطار خاص. كما يمكن اعتبارها مجموعة من المعلومات المحصل عليها و التي تساعد على فهم أو الإحاطة بشيء أو مجموعة من الأشياء، فهي مجموعة من المعارف المهنية القاعدية الضرورية لممارسة الوظيفة، مثل تقنيات المحاسبة، تقنيات الإنتاج السكرتارية....،وهي معلومة قابلة للنقل من شخص لآخر.

المعارف العملية: وتسمى بالمهارات و تعرف على أنها مقدرة ذهنية أو عقلية مكتسبة أو طبيعة الفرد، و **2-** تشير المهارات إلى قدرة الفرد على التصرف بطريقة معينة للقيام بالعمل المطلوب منه، وتحدد المهارات المطلوبة. القدرة على التحليل و التفكير و التكييف و الابتكار، و القدرة علىالتدريب...إلخ وهي أحسن توازن بين المعارف و العمل بمعنى مجموعة المعارف الضرورية لمباشرة العمل سواء كان إنتاجي أو غير ذلك.

بأنها التوازن الجيد بين المعرفة و التصرف، أي المعارف التي تستخدم عندما J.F.Ballayكما عرفها

تكون بصدد التصرف.... سواء كان ذلك لأجل الإنتاج، التصميم، التصليح، البيع، التخطيط، الإدارة و التوجيه كل هذه الأنشطة تتطلب مهارات (معارف فنية) وهي بذلك تتضمن جانبا تجريبيا (الخبرة) تنتج عن التجارب المعاشة من قبل.

3- المعارف السلوكية: وتسمى السلوكات وكذلك المعارف الذاتية وهي مجموعة المواقف و المميزات الشخصية المرتبطة بالموظف و المطلوب عند ممارسة النشاط المعنى، فهي مجموعة الصفات الشخصية كالترتيب، الدقة، روح المبادرة....إلخ حيث يكتسي هذا النوع من المعرفة طابعا اجتماعيا رغم امتداد تأثيره إلى جوانب أخرى و تظهر في الكيفية التي يتعامل بها الفرد مع زملاءه في العمل ومع كل من له علاقة به أثناء العمل فالمعرفة السلوكية تظهر في العناصر الثلاثة الأتية:

أ- معرفة السلوك و التصرف السلمين.

---

[49]- مرجع سابق، دور ادارة الكفاءات في تحقيق استراتيجية التميز، مذكرة ماجستير، ص ص:4،5.

ب- المهارات التي يظهرها الفرد في التعاون مع الأخرين

ج-طريقة معالجة المعلومات التي يتلقاها الفرد و التي يستقبلها.

ثانيا:مستويات الكفاءة

إن مفهوم الكفاءة ناتج عن تراكم و تجميع العديد من العناصر وهي البيانات المعلومات المعارف والخبرة[50]

1 البيانات: هي مجموعة من الحقائق الموضوعية عبر المترابطة، يتم إبرازها وتقديمها دون أحكام أولية مسبقة وتصبح البيانات معلومات عندما يتم تصنيفها،تنقيحها، تحليلها، و وضعها في إطار واضح و مفهوم للمتلقي. كما تعتبر مواد و حقائق خام أولية، ليست ذات قيمة بشكلها الأولي هذا مالم تتحول إلى معلومات مفهومة ومفيدة.

2 المعلومات: هي في حقيقة الأمر عبارة عن بيانات تمنح صفة المصداقية ويتم تقديمها لغرض محدد. فالمعلومات يتم تطورها وترقى لمكانة المعرفة عندما تستخدم للقيام أو لغرض المقارنة، وتقييم نتائج مسبقة ومحددة أو لغرض الاتصال أو المشاركة في حوار أو نقاش.

3 المعرفة: يرى Drucker المعرفة على أنها ترجمة المعلومات إلى أداء لتحقيق مهمة أو إيجاد شيء

وهذه القدرة لا تكون إلا عند البشر ذوي العقول و المهارات الفكرية.

4الخبرة: هي تلك الدرجة العالية المشكلة للكفاءة، وتنتج عن تلك الحالة المميزة بالتحكم الهائل في المعرفة، زيادة عن مستوى مقبول من المعارف الفنية.

خبرة←معارف←معلومات ←معطيات

المطلب الثالث: مؤشرات قياس الكفاءة الاقتصادية

[50]- نفس المرجع السابق، ص:5,6.

تعتبر الكفاءة الإنتاجية مقياسا لمستوى الأداء الاقتصادي لأي مؤسسة أو شركة وأي خلل في الهياكل الإدارية و التنظيمية وأنظمة الحوافز سوف ينجم عنه الابتعاد عن الكفاءة الإنتاجية و انخفاض مستوى الأداء، ويمكن إرجاع ذلك جزئيا إلى وجود مؤشرات داخلية غير صحيحة تحفز السلوك المتعلق بعدم تخفيض التكاليف، ويمكن التمييز بين مقايس الكفاءة الإنتاجية التالية:[51]

مقايس الإنتاجية Productvity measurs :

و التي في نطاقها يتم التمييز بين المقاييس الجزئية و الكلية. ومن أشهر المقاييس الجزئية إنتاجية العمل وإنتاجية رأس المال. وهي تتسم ببساطتها و سهولة حساباتها إلا أن الاعتماد على نتائجها لتقرير مستويات الاداء و مستويات الكفاءة السائدة قد يؤدي إلى نتائج متضاربة مع المفهوم الحقيقي للكفاءة الإنتاجية للمنظمة كوحدة إنتاجية متكاملة. فالتحسين في إنتاجية العمل مثلا لا يعني بالضرورة زيادة كفاءة المنظمة كوحدة إنتاجية و إنما قد يرجع إلى التخلص عن عدد من العمال. كما أن انخفاض إنتاجية رأس المال الثابت لا يعني انخفاض في الكفاءة بل يرجع إلى زيادة الاعتماد على فنون إنتاجية كثيفة رأس المال.....إلخ. وإزاء الانتقادات البعض الاعتماد على المقاييس الإنتاجية الكلية.TFP الشديدة لمقاييس الإنتاجية الجزئية يفضل

Total Factor Productivity و التي تركز على التغيرات في عوامل الإنتاج جميعها و

التغيرات الكلية و المقابلة في حجم الإنتاج ومن ثم فإنها أكثر مقدرة على قياس كفاءة المنظمة ككل.

مقايس المالية Financial measurs :

و التي تركز في قياس الكفاءة الإنتاجية على الجوانب المالية فقط مثل النسب المالية (نسبة القيمة المضافة على العمل، الربحية، نسبة المبيعات على الأصول الثابتة، نسبة المخزون على المبيعات...إلخ).

[51]– سعيد عبد العزيز عتمان، **قراءات في: اقتصاديات الخدمات و المشروعات العامة دراسات نظرية– تطبيقية**، الدار الجامعة للنشر، الإسكندرية ، 2000 ص ص: 329,328.

خلاصة:

تمتلك الدول سواء كانت فقيرة أو غنية موارد متعددة ومتنوعة إلا أنها تواجه جملة من العوائق التي تحكم على تقدمها أو تخلفها، حيث يعود ذلك إلى طريقة استغلالها للموارد المتاحة نظرا لندرتها، وهذا مايعرف بالمشكلة الاقتصادية التي تتمثل "في كيفية الاستخدام الأمثل للموارد مع إشباع حاجات الإنسان أي الندرة والاختيار. فحاجات الإنسان متعددة ومتجددة و الاختيار محدد بالندرة، لذلك تسعى الدول إلى مجموعة من أساليب المعالجة لتتخطى هذه المشكلة، وتتخلص من الحلقة المفرغة لفخ الفقر.

كما للكفاءة الاقتصادية دور هام في عملية التنمية فمعظم الدول تعاني من قصور في كل من الكفاءة التخصصية و الإنتاجية. كما أن انخفاض مستويات أدائها يرجع جزء منها إلى البنية التي تعمل فيها و الجزء الأخر في الهياكل الإدارية و التنظيمية مما جعل العديد من الدول المتقدمة أو النامية إلى الخصخصة كأحد الوسائل التي يمكن من خلالها تحسين الكفاءة الاقتصادية و الحصول على مكاسبها

الفصل الثاني: التخطيط الاستراتيجي ودوره في عملية التنمية المحلية في الجزائر

تمهيد:

تعتبر التنمية هدفا لكل الدول في العالم المتخلف و المتقدم على حد السواء, حيث تزداد أهمية التنمية الاقتصادية في عالمنا المعاصر من بلد لأخر و خاصة بالنسبة للدول النامية، لكن يبقى الاختلاف في مدى إدراك وسائل التنمية وسبلها و توفير نجاحها في العوامل المهمة في تحقيق وبلوغ الأهداف المرجوة منها ومدى نجاح الإدارة السليمة في اتخاذ مختلف القرارات الجيدة التي تبنى عليها التنمية الناجحة ، أو فشل الحكم الإداري الغير صالح في اتخاذ القرارات و بالتالي ضعف التسيير الإداري.

ومن خلال تحديد مفهوم التنمية ودراسة نظريات التنمية الاقتصادية بصورة عامة ومعرفة التنمية المحلية وكيفية ممارستها من خلال التخطيط الإستراتيجي للإدارة الصحيحة و وضع شروط ومعايير للتنمية بغرض تحقيق الهدف الأساسي للدول هو تحسين معيشة المجتمع و تحقيق رفاهيته وتقدمه اقتصاديا و اجتماعيا وسياسيا. حيث يعتمد على مستوى إشباع حاجاته وهذا بدوره يعتمد على زيادة و تنويع السلع و الخدمات المتاحة.

ومن هنا تطرقنا إلى دراسة المباحث الآتــية:

- ماهية التنمية الاقتصادية المحلية.
- الإدارة الإستراتيجية و التخطيط الإداري.
- شروط ونماذج التنمية المحلية.

المبحث الأول: ماهية التنمية الاقتصادية المحلية

باعتبار التنمية العملية التي تدفع الدولة إلى عجلة الاقتصاد لتقدم المجتمع كله اجتماعيا و اقتصاديا و النهوض نحو التقدم و التخلص من فخ التخلف، و تحقيق الرفاه للمجتمع و تحسين مستواه المعيشي.تمت دراسة مفهوم التنمية الاقتصادية المحلية ونظرياتها وكيفية ممارستها.

المطلب الأول: مفهوم التـنمية المحلية الاقتصادية و نظرياتها

أولا:تعريف التنمية الاقتصادية

تتعدد تعريفات التنمية الاقتصادية فيعرفها البعض على أنها عملية الانتقال من حالة التخلف إلى حالة التقدم. وهذا الانتقال يقتضي أحداث العديد من التغيرات الجذرية و الجوهرية في البنيات و الهيكل الاقتصادي.[52]

كما يجري تعريفها على أنها "العملية التي يرتفع بموجبها الدخل القومي الحقيقي خلال فترة ممتدة من الزمن".[53]

أو هي الزيادة التي تطرأ على الناتج القومي في فترة معينة مع ضرورة توفر تغيرات تكنولوجية وفنية و تنظيمية في المؤسسات الإنتاجية القائمة أو التي ينتظر إنشاؤها.[54]

ومن التعريفات الشائعة و المعتمدة للتنمية من قبل هيئة الأمم المتحدة ذلك التعريف الذي يبين أن

---

[52]- محمود عبد العزيز عجمية، إيمان عطية،**التنمية الاقتصادية دراسات نظرية و تطبيقية**، الناشر قسم الاقتصاد كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، 2003، ص:76.

[53]- فليح حسن خلف،**التنمية و التخطيط الاقتصادي**، الطبعة الأولى، عالم الكتب الحديث للنشر،عمان، 2006، ص: 177.

[54]- علاء فرج الطاهر، **التخطيط الاقتصادي**، دار الراية للنشر، عمان، 2010، ص:109.

و اجتماعيا هي إلا "مجموعة من الوسائل المستخدمة بتضافر جهود الأفراد اقتصاديا التنمية ما وثقافيا".[55]

بينها كما تعني التنمية الاقتصادية في بنية الاقتصاد بتعدد قطاعات الإنتاج و الخدمات فيه، وزيادة ما من روابط و تقاس عادة بأهمية قطاع الصناعة التحويلية و مقدار إسهامها في الناتج القومي الإجمالي.[56]

الاقتصادية للدكتور حسين عمر، بأن التنمية الاقتصادية أو النمو كما جاء في موسوعة المصطلحات الاقتصادي، تحقق معدل سريع للتوسع الاقتصادي يؤدي بالدولة المتخلفة من معيشة الكفاف إلى مستويات مرتفعة جدا من الرفاهية الاقتصادية. فالتنمية الاقتصادية بالنسبة لهذه الدول، تعبر عن العملية التي يمكن بموجبها أن يستخدم شعب دولة ما، أو منطقة ما، موارده المتاحة له في تحقيق زيادة مطاردة في الدخل القومي، وفي نصيب كل فرد في المتوسط من السلع و الخدمات.[57]

ثانيا: نظريات التنمية الاقتصادية

نذكر منها لقد ظهرت العديد من النظريات التي تعالج قضايا التنمية في البلدان و المناطق المتخلفة اقتصاديا الآتي:

1 نظرية الدفعة القوية:

تتمثل نظرية الدفعة القوية بوجود دفعة قوية أو برنامج كبير من الاستثمار بغرض التغلب على عقبات التنمية ووضع الاقتصاد على مسار النمو الذاتي، وصاحب فكرة النظرية (روزنشتين رودان) يفرق بين ثلاث أنواع من عدم قابلية التجزئة الأول عدم قابلية دالة الإنتاج على التجزئة و الثاني دالة الطلب و أخيرا عرض

---

[55]– على جدوع الشرفات، **التنمية الاقتصادية في العالم العربي الواقع العوائق سبل النهوض**، الطبعة الأولى، دار جليس الزمان للنشر، الأردن، 2010، ص:5.

[56]– صبري فارس الهيتي،**التنمية السكانية و الاقتصادية في الوطن العربي**، الطبعة الأولى،دار المناهج للنشر، الأردن، 2013، ص:71.

[57]– سعود عبد المجيد، البنوك التجارية و البنوك الإسلامية و دورها في التنمية، أطروحة دكتوراه جامعة الجزائر 03، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية وعلوم التسيير، السنة الجامعية 2013-2014، ص:106.

الادخار، ويرى رودان أن نظريته تبحث في الواقع عن المسار باتجاه التوازن أكثر من الشروط اللازمة عند نقطة التوازن.[58]

نظرية النمو المتوازن:2

النمو المتوازن يتطلب التوازن بين مختلف صناعات سلع الاستهلاك، وبين صناعات السلع الرأسمالية والاستهلاكية. وكذلك تتضمن التوازن بين الصناعة والزراعة. ونظرية النمو المتوازن قد تمت معالجتها من قبل رانجر و ارثر لويس وقدمت هذه النظرية أسلوبا جديدا للتنمية طبقتها روسيا و ساعدتها على و روزنشتين الإسراع بمعدل النمو في فترة قصيرة، وقد يكون لهذه النظرية أثار هامة. وأثار سلبية ومنها:

أن الدول النامية تفتقر إلى الموارد اللازمة لكسر الحلقة المفرغة المتمثلة بصغر السوق وتعمل هذه النظرية على إحلال الواردات مقابل المورد المستورد من الخارج مما يحرم الدول النامية من التطور بسرعة كافية للحقائق بدون المتقدمة لان هذه النظرية تدعو إلى نمو كامل القطاعات من أجل النمو الاقتصادي.[59]

3 نظرية النمو غير المتوازن:

تأخذ هذه النظرية اتجاها مغايرا لفكرة النمو المتوازن، حيث إن الاستثمارات هنا تخصص لقطاعات معينة بدلا من توزيعها بالتزامن على جميع قطاعات الاقتصاد الوطني. ومن روادها (هيرشمان*) الذي يعتقد أن إقامة مشروعات جديدة يعتمد على ما حقيقته مشاريع أخرى من وفورات خارجية إلا أنها تخلق بدورها وفورات خارجية جديدة يمكن أن تستفيد منها وتقوم عليها مشروعات أخرى تالية.

---

[58]– فارس رشيد البياتي،**مفاهيم و اتجاهات إستراتيجية في التنمية الاقتصادية سياسيا في الوطن العربي**،الطبعة الأولى، دار السوقي العالمية للنشر،الأردن، 2015، ص:68.

[59] سهيلة فريد النباتي،**التنمية الاقتصادية دراسات ومفهوم شامل**، الراية للنشر،الأردن، 2015، ص ص:25، 26.

إن استعراض أغلبية النظريات لا يعني بالضرورة أنها تفيد اقتصاديات الدول النامية ومنها البلدان هو ما العربية، ولكن ذلك يتطلب عرض الأفكار التي عالجت التنمية الاقتصادية وبإمكان المختص اختيار أنسب للتطبيق من خلال واقعهم الاقتصادي و الاجتماعي.[60]

4[*] نظرية آدم سميث:

يعتبر آدم سميث أحد أبرز المنظرين الذين أثروا على الأفكار اللاحقة عن التنمية الاقتصادية من خلال كتابه المعنون في طبيعة و أسباب ثروة الأمم الصادر سنة 1776م.[61]حيث عارض تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي و نادى بمبدأ التخصيص و تقسيم العمل ويرى أن الأرباح هي الأساس في تكوين المدخرات وفي زيادة معدلات التكوين الرأسمالي، فإنه لم يقدم نظرية متكاملة في النمو الاقتصادي وإن كان الاقتصاديون اللاحقون قد شكلوا النظرية الموروثة عنه وهي من سماتها:[62]

- **القانون الطبيعي**:اعتقد آدم سميث إمكانية تطبيق القانون الطبيعي في الأمور الاقتصادية ومن ثم فإنه يعتبر كل فرد سؤلا عن سلوكه أي أنه أفضل من يحكم على مصالحه وأن هناك يد خفية تقود كل فرد وترشد إليه السوق، فإن كل فرد اذماترك حرا فسيبحث عن تعظيم ثروته، وهكذا كان سميث قد تتدخل الحكومات في الصناعات أو التجارة.

- **تقسيم العمل**: يعد تقسيم العمل نقطة البداية في نظرية النمو الاقتصادي لدى أدم سميث حيث تؤدي إلى أعظم النتائج في القوى المنتجة.

---

[*] آدم سميث (5يونيو1723-17 يوليو 1790)، عالم اقتصاد اسكتلندي مؤسس علم الاقتصاد الكلاسيكي، أشهر مؤلفاته "نظرية الشعور الأخلاقي 1759"، "بحث في طبيعة ثروة الأمم و أسبابها 1776".

* البيرت اوتوايريشمان (7ابريل1915-10ديسمبر 2012) خبير اقتصادي مؤثر وكاتب للعديد من الكتب حول الاقتصاد السياسي.

[60]- مرجع سابق،**مفاهيم و اتجاهات إستراتيجية في التنمية الاقتصادية سياسيا في الوطن العربي**، ص:68.

[61]- كاتي ويليس ترجمة عبد الله بن جمعان الغامدي،**نظريات التنمية وتطبيقاتها**، جامعة الملك سعود للنشر، المملكة العربية السعودية، 2012، ص42.

[62]- مرجع سابق،**التنمية الاقتصادية دراسات ومفهوم شامل**، ص:12، 13.

عملية تراكم رأس المال: يعتبر سميث التراكم الرأسمالي شرطا ضروريا للتنمية الاقتصادية ويجب أن يسبق – تقسيم العمل، فالمشكلة هي مقدرة الأفراد على الادخار أكثر ومن ثم الاستثمار أكثر في الاقتصاد الوطني.

دوافع الرأسماليين على الاستثمار: وفقا لأفكار سميث فان تنفيذ الاستثمارات يرجع إلى توقع الرأسماليين – بتحقيق الأرباح وإن التوقعات المستقبلية فيما يتعلق بالأرباح تعتمد على مناخ الاستثمار السائد إضافة إلى الأرباح الفعلية المحققة.

عناصر النمو: وفقا لآدم سميث تتمثل عناصر النمو في كل من المنتجين و المزارعين و رجال الأعمال يساعد – على ذلك أن حرية التجارة و العمل و المنافسة تقود هؤلاء إلى توسيع أعمالهم مما يؤدي إلى زيادة التنمية الاقتصادية.

عملية النمو: يفترض سميث أن الاقتصاد ينمو مثل الشجرة فعملية التنمية تتقدم بشكل ثابت ومستمر – فبالرغم من أن كل مجموعة من الأفراد تعمل معا في مجال إنتاجي معين إلا أنهم يشكلون معا الشجرة ككل.

وبالرغم من أن كتاب سميث قد صدر قبل الثورة الصناعية إلا أنه لازال مؤثرا جدا في الوقت الحاضر نظرا لفكرته عن دور السوق في التنمية الاقتصادية. ويعرف هذا الاقتراب المتمركز حول السوق للتنمية الاقتصادية أيضا بمصطلح اقتصاديات دعه يعمل.[63]

5[*] نظرية شومبيتر:

يميز نظرية شومبيتر عن غيرها هو اهتمامه الخاص بالمنظم و الدور الذي يقوم به من خلال ما الابتكارات حيث تنطلق هذه النظرية من فرض وجود اقتصاد تميزه المنافسة التامة في حالة توازن راكد. حيث في هذه الحالة يتم إنتاج نفس المنتجات كل سنة وبنفس الطريقة، أي أنه تيار يتم تغذيته من تيار مستمر من القوة

[*] جوزيف شومبيتر (1950-1983) اقتصادي وعالم أمريكي أهم مؤلفاته "نظرية التنمية الاقتصادية عام 1911".

[63]–مرجع سابق، **نظريات التنمية و تطبيقاتها**،ص:43.

العاملة و الأرض و يفترض أيضا أنه ثمة فرصا جديدة دوما تظهر للمنظمين لإدخال تعديلات في الطرق التي يتم بها مزج عوامل الإنتاج.[64]

6النظرية الكلاسيكية:

يمثل هذه النظرية آرثر لويس حيث يرى أن اهتمامه منصب تماما على نمو الإنتاج بالنسبة للفرد في المجتمع، و أن جل اهتمامه منصب على تحليل الإنتاج لا على التوزيع، ويتضح من ذلك أن "لويس" يتكلم عن التنمية على أنها مرادفة للنمو أو التقدم، وتعتمد اعتمادا كليا على الإنتاج من خلال "ميكانيزم" أو آلية الأسعار، فالإنسان هنا يفترض أن يكون عقلانيا، ومن خلال رد فعله على تغير الأسعار يحاول أن يصل إلى الإشباع، وبالرغم من أن هذه الحقيقة ليست صحيحة دائما فإن "لويس" لم ينزعج بل يرى أنه مع الوقت سيتعلم الفرد كيف يتعامل مع الأسعار كجزء من ثقافته كما يتعلم أي جزء آخر.[65]

تعتبر نظرية "لويس" امتداد للقواعد الاقتصادية الكلاسيكية و تطبيقاتها في العالم الثالث، بدون الأخذ في الاعتبار أية اختلافات تاريخية أو ثقافية، فكل شيء يعتمد على الافتراض بأن السوق "رأس المال+ عمال" يتفاعل من الأسعار، و أن الربح يعاد استثماره، و الذي بالتالي يزيد و نسبة العمالة.[66]

7 نظرية لبنشتين:

يؤكد لبنشتين أن الدولة النامية تعاني من حلقة مفرغة للفقر بحيث تجعلها تعيش عند مستوى دخل منخفض، أما عناصر النمو عنده فهي تعتمد على فكرة الحد الأدنى من الجهد الحساس على وجود عدة عناصر مساعدة على تفوق عوامل رفع الدخل عن العوامل المعوقة، وأما الحوافز فإنها على نوعين، صفرية وهي التي لا

---

[64] – أشواق بن قدور، **تطور النظام المالي و النمو الاقتصادي**، الطبعة الأولى، الراية للنشر، الأردن، 2013، ص ص:73، 74.

[65] – جمال حلاوة، على صالح، **مدخل إلى علم التنمية**، الطبعة الأولى، الشروق للنشر، الأردن، 2010، ص:37.

* جون ستيوارت ميل(1806-1873)، فيلسوف و اقتصادي بريطاني، من مؤلفاته "مبادئ الاقتصاد السياسي".

[66] – المرجع السابق،**مدخل إلى علم التنمية**، ص:38.

ترفع من الدخل القومي وينصب أثرها على الجانب التوزيعي، و حوافز ايجابية وهي التي تؤدي إلى زيادة الدخل القومي و الأخيرة هي التي تقود إلى التنمية.[67]

8 نظرية ميل*:

التحكم في النمو السكاني،اعتقد ميل بصحة نظرية مالتوس في السكان، وقصد بالسكان الذين يؤدون أعمالا إنتاجية فحسب واعتقد أن التحكم في السكان يعد أمر ضروريا للتنمية الاقتصادية.

معدل التراكم الرأسمالي، يرى ميل أن الأرباح تعتمد على تكلفة عنصر العمل، ومن ثم فإن معدل الأرباح يمثل النسبة مابين الأرباح و الأجور، فعندما ترتفع الأرباح تنخفض الأجور ويزيد معدل الأرباح والتي تؤدي بدورها إلى زيادة التكوين الرأسمالي، وبالمثل فإن الرغبة في الادخار هي التي تؤدي إلى زيادة معدل التكوين الرأسمالي.

معدل الربح، يرى ميل أن الميل غير المحدود في الاقتصاد يتمثل في أن معدل الأرباح يتراجع نتيجة لقانون تناقص غلة الحجم في الزراعة، وزيادة عدد السكان وفق معدل مالتوس وفي حالة غياب التحسن التكنولوجي في الزراعة وارتفاع معدل نمو السكان بشكل يفوق التراكم الرأسمالي فإن معدل الربح يصبح عند حده الأدنى وتحدث حالة من الركود. حالة السكون،اعتقد ميل أن حالة السكون متوقعة الحدوث في الأجل القريب ويتوقع أنها ستعود إلى تحسين نمط توزيع الدخل وتحسين أحوال العمال، ولكن ذلك يمكن أن يكون ممكنا من خلال التحكم في معدل الزيادة في عدد طبقة العمال بالتعليم و تغير العادات. دور الدولة،كان ميل من أنصار سياسة الحرية الاقتصادية التي يجب أن تكون القاعدة العامة، لذلك فقد حدد دور الدولة في النشاط الاقتصادي عند حده الأدنى وفي حالات الضرورة فقط مثل إعادة توزيع ملكية وسائل الإنتاج.[68]

---

[67]–مرجع سابق، **مفاهيم واتجاهات إستراتيجية في التنمية الاقتصادية سياسات و موضوعات**، ص67.

* جون مينارد كينز (5يونيو 1883–21 ابريل 1946) اقتصادي و كاتب بريطاني, مؤسس الاقتصاد الكلي الكينزي، من مؤلفاته "التوابع الاقتصادية للسلام".

[68]– احمد يوسف دودين، أساسيات التنمية الإدارية و الاقتصادية في الوطن العربي، الطبعة الأولى، الأكاديميون للنشر، الأردن، 2014، ص ص:167، 168.

9 النظرية الكينزية:

لتحليل مشاكل الدول النامية ولكنها اهتمت بالدول المتقدمة فقط ويرى كينز أن* لم تتعرض نظرية كينز الدخل الكلي يعتبر يعتبر دالة في مستوى التشغيل في اي دولة فكلما زاد حجم التشغيل زاد حجم الدخل الكلي[69]. و الأدوات الكينزية و الاقتصادية النامية هي[70]:

1. الطلب الفعال: وفقا لكينز فان البطالة تحدث بسبب نقص الطلب الفعال و للتخلص منها يقترح كينز حدوث زيادة في الإنفاق سواء على الاستهلاك أو الاستثمار.

2. الكفاية الحدية لرأس المال: يرى كينز أن الكفاية الحدية لرأس المال تمثل احد المحددات الرئيسة لتعدل الاستثمار وتوجد علاقة عكسية بين الاستثمار و الكفاية الحدية لرأس المال.

3. سعر الفائدة: يمثل العنصر الثاني المحدد للاستثمار بجانب الكفاية الحدية ورأس المال في النموذج الكينزي. ويتحدد سعر الفائدة بدوره بتفضيل السيولة وعرض النقود.

4. المضاعف: فالمضاعف الكينزي يقوم على أربعة فروع كما يلي[71]:

أ- وجود بطالة لا إرادية، ب- اقتصاد صناعي، ج- وجود فائض في الطاقة الإنتاجية للسلع الاستهلاكية، د- يتسم العرض بدرجة مرونة مناسبة وتوفير سلع رأس المال اللازمة للزيادة في الإنتاج.

5 السياسات الاقتصادية: هناك مجالات أخرى لا تتوافق فيها الظروف السائدة بالدول النامية مع متطلبات عمل السياسات الكينزية.

---

[69] -http:\\shawkat.alafdal.net\t96-topic

[70]- http:\\bohothe.blogspat .com.\2008\11\blog.post-28.htm

[71]- http:\\ar.wikipedia.org\wiki\نظريات التنمية الاقتصادية

المطلب الثاني: التنمية المحلية وكيفية ممارستها

تعتبر التنمية المحلية من أهم المساعي التي ترغب الحكومات في تحقيقها لأجل تجسيد حياة كريمة للمواطنين وفي جميع المناطق دون تميز.

أولا: تعريف التنمية المحلية وكيفية ممارستها

ظهر هذا المفهوم في بحر الستينات على إثر النقاشات التي تعالت دول الهيئة وإعداد التراب، وذلك من أجل الإختلالات بين الجهات، ولقد كان العالم القروي الحقل الأول لتطبيق المفهوم، لكنه اليوم تجاوز حدود القرية إلى المدن خصوصا في الأحياء. والتنمية المحلية عملية يمكن بواسطتها تحقيق التعاون الفعال بين المجهود الشعبي و الحكومي للارتقاء بمستوى التجمعات اقتصاديا اجتماعيا ثقافيا لتحسين حياة السكان.[72]

كما عرفها الأستاذ "ويفر" كالآتي: التنمية المحلية تعني بكل بساطة استعمال ثروات منطقة معينة من طرف ساكينها من أجل تلبية حاجياتهم الخاصة، المتمثلة في ثقافة المنطقة، السلطة السياسية، الموارد الاقتصادية.[73]

وتعرف أيضا: هي السياسات و البرامج التي تتم وفق توجيهات عامة لإحداث تغير مقصود و مرغوب فيه في المجتمعات المحلية، بهدف رفع المستوى المعيشي في تلك المجتمعات بتحسين نظام التوزيع للدخول، فالتنمية هنا عملية متكاملة وإن كانت تبدو و كأنها عملية اقتصادية إلا أن هدفها في نهاية الأمر هدف اجتماعي فالتكامل لا يقتصر على التغيرات المادية بل يشمل التغيرات اللامادية تتمثل في ترشيد السلوك و القيم لدى المواطنين و محاربة التقاليد التي تقف حجرة عثرة في سبيل التقدم.[74]

---

[72]- http://www.wadilarab.com./t12569-topic

[73]-Weaver. le développement par le bas: vers une doctrine de développement terri torial-première Ed:1988.paris. France – page: 176.

[74] – خميس خليل، واقع القطاع الخاص في التنمية المحلية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص تخطيط، جامعة الجزائر 03، السنة الجامعية 2013-2014،ص ص:58، 59.

وأيضا: هي كل ما تقدم به الجماعات المحلية من إنجازات في مختلف الميادين لمساعدة المصالح الخارجية للرفع من المستوى المعيشي للمواطنين. وعلية فإن التنمية المحلية ليست استثمارا اقتصاديا بهدف خلق الثروة و الربح بل هو تلبية لرغبات وحاجيات اجتماعية على عائق الدولة بهدف تسهيل الحياة وتوفر الحاجات الأساسية.[75]

و تعرف أيضا "أنها عملية يمكن بواسطتها تحقيق التعاون الفعال بين المجهود الشعبي و الحكومي. للارتفاع بمستوى التجمعات و الوحدات المحلية اقتصاديا و اجتماعيا و ثقافيا من منظور تحسين نوعية الحياة لسكان تلك التجمعات المحلية في أي مستوى من مستويات الإدارة المحلية من منظومة شاملة و متكاملة"[76]

وهناك من يعرفها على أنها "حركة تهدف إلى تحسين الأحوال المعيشية للمجتمع المحلي على أساس المشاركة الايجابية لهذا المجتمع. وبناء على مبادرة المجتمع إن أمكن ذلك، فإذا لم تظهر المبادرة تلقائيا تكون الاستعانة بالوسائل المنهجية لبعثها و استثارتها بطريقة تضمن لنا استجابة حماسية فعالة لهذه الحركة".[77]

ثانيا: كيفية ممارسة التنمية المحلية

إن ممارسة التنمية المحلية هوة ما يعنى العمل مباشرة على بناء القوة الاقتصادية لمنطقة ما محلية. وذلك بغية تحسين مستقبلها الاقتصادي ومستوى نوعية الحياة لسكان تلك المنطقة. إن العصيب هو أن يتم العمل على وضع الأولويات للاقتصاد المحلي، إذ ما أريد للمجتمعات المحلية أن تكون قادرة على المنافسة في هذا العالم المتطور بسرعة. ويعتمد تحقيق المجتمعات المحلية للنجاح على كونها قادرة على التكييف مع البيئة المتغيرة بسرعة و المتميزة بوجود أسواق تتزايد المنافسة فيها.[78]

1: كيف يمكن أن تبني القدرة على المنافسة ؟

---

[75] – المرجع السابق، ص ص:59، 60.

[76] – فؤاد بن غضبان،**التنمية المحلية ممارسة و فاعلون**، الطبعة الأولى، دار الصفاء للنشر، عمان– الأردن، 2015، ص ص: 29، 30.

[77] – يوسفي نور الدين، الجباية و دورها في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر، مذكرة ماجستير جامعة أمحمد بوقرة بومرداس، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير و العلوم التجارية، السنة الجامعية 2009-2010، ص24

[78] – نفس المرجع، **التنمية المحلية ممارسة وفاعلون**، ص 50.

لكل مجتمع محلي ظروفه الخاصة التي يمكن أن تساعده على تحقيق التنمية الاقتصادية أو تعيقه عن ذلك. إن هذه الخصائص المحلية هي التي ستشكل البذور التي منها يمكن أن يتم تطوير إستراتيجية التنمية المحلية بغية تحسين فرص النمو على المستوى المحلي. من أجل بناء القدرة على المنافسة، ويمكن لكل مجتمع محلي أن يقوم بعملية ما تعاونية نحو الوصول إلى فهم حول ما لذلك المجتمع من نقاط قوة، ونقاط ضعف و فرص و مخاطر مهددة له،بعد ذلك سيعمل على ما يجعل منطقته المحلية جاذبة لإقامة نشاطات أعمال فيها، و لموظفين جدد و لمؤسسات داعمة[79].

2: من يقوم بعملية التنمية ؟

إن المشروعات الاستثمارية الخاصة الناجحة هي تلك التي تخلق الثراء، و فرص العمل و مستويات معيشة محسنة في المجتمعات المحلية. إلا أن المشروعات الخاصة تعتمد على وجود ظروف مواتية ايجابية كنشاطات الأعمال التي تمكنها من تحقيق الرخاء. و للحكومات المحلية دور أساسيا في خلق البيئات المواتية لنجاح نشاطات الأعمال وخلق فرص العمل. إذا، فالتنمية المحلية هي عبارة عن شراكة مابين الحكومات المحلية. و نشاطات الأعمال و مصالح المجتمع المحلي[80].

حيث بدأت ممارسة عملية التنمية الاقتصادية المحلية في عقد السبعينات، وذلك بسبب أن الحكومات المحلية أدركت مدى تحريك رأس المال بشكل سريع في ما بين الكيانات ذات السلطات القانونية. وهذا ما يعني أن الاقتصاد للمجتمعات المحلية، وبالتالي قاعدة التوظيف كانت تتعرض لخطر الانكماش. من خلال الكشف النشط على قاعدتها الاقتصادية، و الوصول إلى فهم حول المعوقات للنمو وزيادة الاستثمار، ومن خلال

[79]– وحدة التنمية المحلية و البنك الدولي، دليل إرشادي سريع حول التنمية الاقتصادية على المستوى المحلي، أكتوبر 2001، واشنطن-مقاطعة كولومبيا، ص2.

[80]–http:\\www.djelfa.info\vb\showthread.phpt=292462. أرشيف منتديات الجامعة–إستيراتيجية التنمية المحلية بالجزائر

التخطيط الاستراتيجي للبرامج و المشروعات بغية التخلص من العوائق و تسهيل الاستثمار، لقد سعت هذه الحكومات المحلية إلى تحقيق النمو لقاعدتها الاقتصادية و التوظيفية[81].

المطلب الثالث:تحديات التنمية المحلية

اليوم تواجه المناطق المحلية عدد أكبر من التحديات. وتلك التحديات تتضمن ما يلي[82]:

– على المستوى الدولي:

تعمل العولمة على زيادة التنافس السياسي و الاقتصادي على حد السواء للاستثمار. فهي توفر فرص لرجال الأعمال المحليين لتطوير أسواق جديدة، كما أنها تقدم تحديات من المنافسين الدوليين الذين يدخلون الأسواق المحلية، إن الشركات الصناعية و المصرفية و الخدمية متعددة المواقع، متعددة الجنسيات تتنافس على المستوى العام بحثا عن وجود مواقع التي تعمل التكاليف فيها بكفاءة، يمكن لها أن تنشئ منشآت فيها، و الصناعات المتطورة، من الناحية التكنولوجية تتطلب مهارات تخصصية عالية جدا وبنية تحتية تستوعب هذه التكنولوجية المتطورة. إن الأوضاع المحلية هي ما تحدد ما لمجتمع محلي من ميزة مفيدة وبالتالي مالها من قدرة على جذب الاستثمار و المحافظة على الاستثمار حتى مدن صغيرة و ضواحيها يمكن أن توجد لها مواقع فرص لائقة يمكن أن تنمو و تنافس على مستوى وطني أو دولي.

– على المستوى الوطني:

إن السياسات الاقتصادية على المستوى الكلي و السياسات النقدية تؤثر على المجتمعات المحلية. كما أن الهياكل التنظيمية، علاوة على غيرها من الهياكل القانونية تؤثر في تشكيل مناخ نشاطات الأعمال، وهو ما يمكن أن يساعد أو يضر تحقيق أهداف التنمية المحلية (مثلا: معالجة التضخم، إزالة القيود التنظيمية في مجال الاتصالات، وضع معايير بيئية). وعبر العالم تستمر الوظائف الحكومية في التحويل إلى العمل باللامركزية و

---

[81] – نفس الموقع، أرشيف منتديات الجامعة– **إستراتيجية التنمية المحلية بالجزائر**.

[82] – نفس المرجع، وحدة التنمية المحلية و البنك الدولي، ص ص:3،4.

أصبحت الصناعات الخاصة أكثر تحررا. وكل هذه التطورات لها عواقب اقتصادية على المستوى المحلي. وتحتاج المجتمعات المحلية إلى إدراك لما هي المخاطر المهددة التي تشكل هذه التطورات. بالإضافة لإدراك ما هي الفرص التي تأتي معها.

– على المستوى الإقليمي:

إن المجتمعات المحلية موجودة في حدود أقاليم معينة، أو في ما بينها تتنافس لجذب استثمارات محلية و دولية على السواء. وهناك أيضا فرص كثيرة للمجتمعات المحلية(في المناطق الحضرية و الريفية معا) للتعاون و بعضها البعض. لأن ذلك سيعمل على تعزيز قدرة المنافسة للاقتصاد الإقليمي ككل، بينما يستفيد منه المقاولين على انفراد، علاوة على المجتمع الذي ينتمي إلى ذلك الفرد. فعلى سبيل المثال، يمكن أن تقوم جمعية من الحكومات المحلية و الحكومات الإقليمية الرسمية تتوسط بين حكومات وطنية وحكومات محلية منفردة لتلعب أدوارا هامة في عملية التنمية الاقتصادية المحلية.

– على مستوى البلديات:

إن الشركات (كبيرة منها أو صغيرة) كثيرا ما أن تتأسس أو تنمو في مناطق حضرية، وذلك بسبب ما يوجد من تكتل للاقتصاديات- المنافع من التقاسم للأسواق و البنى التحتية، و المجاميع من العمال، و العلاقات مع الموردين و المعلومات مع شركات أخرى. وكثيرا ما تعتمد ميزة إمكانية تحقيق النمو الاقتصادي للمناطق الحضرية على مستوى نوعية الإدارة الحضارية وعلى السياسات التي تؤثر على مدى تتوفر، أو لا تتوفر، الطاقة الكهربائية، و وسائل النقل، و المياه، و الصرف الصحي، و الاتصالات وأراضي حضرية مطورة. وتشمل العوامل المؤثرة على إنتاجية العمالة في الاقتصاد المحلي توفر السكن، الخدمات الصحية و التعلمية، توفر المهارات، الأمن، فرص التدريب و وسائل النقل العامة. إن هذه العوامل الصعبة منها و المرنة للبنية التحتية هي ما تمثل العمود الفقري للاقتصاديات المحلية الناجحة. و مع ذلك، فإن النشاط الأكثر أهمية و فعالية التي يمكن لحكومات البلديات أو تنفيذه هو تحسين العمليات و الإجراءات التي ينبغي أن يقوم بها رجال الأعمال في

إطار السلطة المحلية بذاتها، و يبرز مسح ما صغيرا تم القيام به لمعظم الحكومات المحلية عدد كبير من الأنظمة المعقدة، و المدارة بطريقة غير سليمة و مكلفة وليست ضرورية، في عمليات التسجيل لنشاطات الأعمال. من خلال تقليص هذه الأنظمة، تستطيع منطقة ما أن تحسن مناخ نشاطات الأعمال فيها وتصبح معروفة كبيئة صديقة لنشاطات الأعمال.

– السكان المحرومون:

تدرك المجتمعات المحلية ونشاطات الأعمال بتزايد بان الاقتصاديات المحلية الناجحة تتطلب تجدد اقتصادي، بيئي،اجتماعي. ولهذا السبب فان ما توضع من استراتيجيات و مخطط للتنمية الاقتصادية المحلية و إعادة التوليد لا بد من أن تكون موصلة باستراتيجيات للتخفيف من الفقر وإن تترتب على إدخال المجموعات المحرومة و المهمشة[83]

[83] نفس المرجع،وحدة التنمية المحلية والبنك الدولي، ص:5.

المبحث الثاني: الإدارة الإستراتيجية و التخطيط الاستراتيجي

يعتبر التخطيط من أهم وظائف الإدارة، أما التخطيط الاستراتيجي التنموي فهو بعيد المدى بل يتعدى اهتمامه لتحقيق التنمية الشاملة، حيث يمثل العنصر البشري عامل أساسي في اتخاذ القرار الإداري الذي يلعب بدوره الفاصل بين الحكم الجيد أو السيئ، فالجزائر من بين الدول التي تسعى إلى التحسين في المستوى المعيشي و تحقيق الكفاءة الاقتصادية، من خلال محاربة الفساد الإداري .

المطلب الأول: مفهوم التخطيط الاستراتيجي و مراحله

أولا: مفهوم التخطيط الاستراتيجي

التخطيط الاستراتيجي هو "تخطيط بعيد المدى يأخذ في الاعتبار المتغيرات الداخلية و الخارجية و يحدد القطاعات و الشرائح السوقية المستهدفة و أسلوب المنافسة"[84].

وهو أيضا: "عملية وضع الأهداف التنظيمية و تقرير البرامج الشاملة للأفعال و التصرفات التي تساعد على تحقيق هذه الأهداف"[85]. حيث يهتم و يركز على القرارات التي تهدف إلى إحداث تغيرات جوهرية[86].

إن التخطيط الاستراتيجي للتنمية في ضوء المتغيرات الدولية المعاصرة يعتمد على أمرين أساسين يجب على المخطط الوعي معرفتهما[87]:

– أن يمتلك أسلوب دائم لتحليل المتغيرات و الاستجابة لها بحكمة وسرعة

–أن يقوم بحصر أساسي للمتغيرات المؤثرة لخطة بناء الخطة مع الرصد المستمر، لما يتغير في هذه المتغيرات نوعا و درجة.

---

[84] – بلال خلف السكارنة ،**التخطيط الاستراتيجي**، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر،الأردن ،2010، ص:91.

[85] –مرجع سبق ذكره ،**مدخل استراتيجي لتخطيط وتنمية الموارد البشرية**، ص:140.

[86] – نفس المرجع،**مدخل استراتيجي لتخطيط وتنمية الموارد البشرية**، ص:141.

[87] – محمد هاني محمد، **الإدارة الإستراتيجية الحديثة**، دار المعتز للنشر، الأردن، 2014 ، ص:119.

ثانيا: مراحل التخطيط الاستراتيجي لعملية التنمية

عملية التخطيط الاستراتيجي للتنمية المحلية تقليديا لها خمس مراحل التالية[88]:

المرحلة الأولى: تنظيم المجهود

المرحلة الثانية: إجراء التقييم للقدرة على المنافسة

المرحلة الثالثة: بلورة إستراتيجية التنمية الاقتصادية المحلية

المرحلة الخامسة: مراجعة إستراتيجية التنمية الاقتصادية المحلية

المرحلة الأولى: تنظيم المجهود من خلال تطوير فريق إدارة شبكة لربط الشركاء المعنيين

يعتمد تحقيق نجاح عملية التنمية الاقتصادية المحلية على وجود جهود جماعية للقطاعات العامة (الحكومية) و لقطاع نشاطات الأعمال (الخاصة) لقطاعات منظمات غير الحكومية، ترتكز على قاعدة أهالي المجتمعات المحلي، و جمعيات اجتماعية، ومدنية ودينية، ومنظمات مهنية خاصة، ومراكز أبحاث ومؤسسات تدريب وغيرها من الجماعات التي مصالح معهودة في الاقتصاد المحلي.

المرحلة الثانية: إجراء تقييم لمدى القدرة على المنافسة

إن معرفة إطار الاقتصاد المحلي يعتبر هاما في مساعدة ذوي الشأن في وضع الاستراتيجيات للمستقبل. وسيعمل تقييم أولي على استخدام ماتتوفر من معرفة كمية ونوعية، ومهارات غيرها من الموارد لتساعد في تحديد الاتجاه الاستراتيجي الذي ينبغي أن يسلكه الاقتصاد المحلي. وهذه المعلومات سترشد إلى إيجاد مشروعات و برامج التي من شأنها أن تبني قدرة المنطقة المحلية على المنافسة. فالخطوة الأولى في عملية التقييم للمنافسة هي جمع المعلومات. وهناك أدوات عديدة بما في ذلك تحليل(swot) ، مؤشرات اقتصادية و إقليمية للمقارنة، مثل

[88] – مرجع سبق ذكره، وحدة التنمية المحلية والبنك الدولي، ص ص:7، 8.

نصيب الموقع وتحليل وتحول النصيب، يمكن استخدامها لتحليل البيانات هذه من أجل تطوير التقييم للقدرة على المنافسة.

المرحلة الثالثة: بلورة إستراتيجية التنمية الاقتصادية المحلية

كما هو الحال في وضع خطط إستراتيجية التنمية للمدن الشاملة، فإن الغاية من إستراتيجية التنمية الاقتصادية المحلية هي أن تحقق منهجية شمولية لتحقيق التنمية الاقتصادية المحلية. فعلى المهنيين في الحكومات المحلية و ذوي الشأن الرئيسيين أو يدركوا التوازن بين الاحتياجات التنموية الاقتصادية مع المتطلبات البيئية و الاجتماعية. و لإستراتيجية التنمية الاقتصادية المحلية عدد من المكونات.

المرحلة الرابعة: تنفيذ إستراتيجية التنمية الاقتصادية المحلية

ما يسير التنفيذ للإستراتيجية هو وجود خطة واسعة تنفيذية، و التي بدورها تسيرها خطط عمل مشروعات منفردة. وتبين خطة التنفيذ ما هي الدلالات بالنسبة للموازنة، و الموارد البشرية و الدلالات المؤسسية و الإجرائية.

و بالتالي، هي نقطة الاندماج لكل المشروعات و البرامج في إطار إستراتيجية ما للتنمية المحلية. و تبين خطة العمل تسلسل هرمي من المهام الأطراف المسؤولة عنها، جداول زمنية واقعية الاحتياجات من الموارد البشرية و الموارد المالية. وما هي مصادر التمويل، للمخرجات و التأثيرات المتوقعة، إجراء الأداء و الأنظمة لتقييم سير التقدم في كل مشروع على حدى. وتلعب خطة تنفيذ دور الوسيط في ما بين المشروعات المختلفة لضمان أنها لا تتنافس في ما بينها على الموارد المتاحة.

المرحلة الخامسة: مراجعة استراتيجيه التنمية الاقتصادية المحلية

لا بد أن تجري مراجعة لإستراتيجية التنمية الاقتصادية المحلية على الأقل مرة واحدة في سنة. و لا بد أن تستخدم في هذه المراجعة مؤشرات متابعة و تقييم مثبتة وسابقة للاقتصاد المحلي و للموارد المتاحة في مجهود

تنفيذ الإستراتيجية. ولا يجب أن تعطي عملية المراجعة للمداخلات، و المخرجات و التأثيرات فحسب، بل أيضا عملية التنفيذ، و مستويات المشاركة، وديناميكيات الأحوال المحلية المتغيرة و العلاقات الاقتصادية (و سياسية) المتغيرة في الاقتصاد المحلي في إطار الأقاليم أو في إطار الأسواق الوطنية و الدولية، بجانب المراجعة للإستراتيجية بكاملها، لا بد من وضع أنظمة متابعة لمراقبة سير التقدم في كل مشروع على حدى. ستعمل هذه الأنظمة على إعطاء صانعي القرارات الأدوات التي يحتاجونها لتكييف الإستراتيجية بما يتجاوب الأحوال المحلية الحيوية الفعالة[89].

المطلب الثاني: الموارد البشرية و الإدارة الإستراتيجية

الإستراتيجية الإدارة أولا: تعريف

تعرف بأنها "سلسلة متصلة من القرارات و التصرفات التي تؤدي إلى تنمية أو تكوين إستراتيجية أو استراتيجيات فعالة تساعد في تحقيق أهداف المنظمة، عملية الإدارة الإستراتيجية هي طريقة يمكن من خلالها تحديد الأهداف و صنع القرارات الإستراتيجية".[90]

حيث نعرف اتخاذ القرار على أنه "عملية المفاضلة و التقييم الدقيق لمجموعة من البدائل في ظل ظروف و توقعات معينة، و اختيار أفضلها للوصول إلى حل مشكلة قائمة أو اتخاذ هدف محدد، بما يعني التكيف الفاعل للمنظمة مع بيئتها الداخلية و الخارجية"، حيث يعتبر اتخاذ القرار هو "جوهر العملية الإدارية" لما لدوره في وظيفة التخطيط، التنظيم، التوجيه و الرقابة، كون هذه الوظائف تنطوي على مجموعة من القرارات الإدارية الحاسمة.[91]

---

[89]-مرجع سابق،وحدة التنمية الاقتصادية المحلية، الدليل الإرشادي السريع، ص:13.

[90]- ثائر شاكر محمود الهيتي، سامي ذياب الغريري، **التخطيط الاستراتيجي في إدارة المشاريع التنموية**، الطبعة الأولى، الوراق للنشر، عمان،2014، ص:19.

[91]- عابدي محمد السعيد،**محاضرات نظرية القرار**، جامعة محمد الشريف مساعدية – سوق أهراس –كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، قسم التسيير السنة الأولى ماستر، تخصص تدقيق و مراقبة التسيير، السنة الجامعية 2014-2015، ص:4.

كما يعبر الرشد الإداري عن السلوك الذي يعتمد على استخدام أفضل الطرق الإدارية في توجيه عمل الأفراد في المنظمة.[92]

كما عرف البنك الدولي الحكم الراشد بأنها "الحالة التي من خلالها يتم إدارة الموارد الاقتصادية و الاجتماعية للمجتمع بهدف التنمية".[93]

كما يمكن أيضا تعريف الإدارة الإستراتيجية على أنها " تركز اهتماماتها على البيئة الداخلية و الخارجية للمنظمة، و لأن هدفها الرئيسي هو تحقيق التناسب بين قابليات المنظمة (القوة و الضعف)، و البيئة الخارجية (الفرص و التهديدات) من أجل صياغة الاستراتيجيات التي تؤدي إلى تحقيق الأهداف الرئيسية و المحافظة على القيم المنظمة، حيث أن أي نظام للإدارة الإستراتيجية عليه أن يشمل على مجموعة من الخطوات و المتمثلة بتحديد القيم الأساسية للأعمال و الأهداف التي تبرز من خلالها وتتبناها المنظمة، و تخمين و تقويم البيئة الداخلية (القوة و الضعف)، و تحديد الوحدات التنظيمية و تخصيص الموارد اللازمة لها، و لتحقيق أهداف المنظمة و بناء التركيب التنظيمي و نظم المعلومات و التوجيه و القيادة، وقد تبنى الباحثين ما يسمى نموذج الأربعة عوامل للإدارة الإستراتيجية.[94]

الشكل رقم: (2-1) : العوامل الأربعة للإدارة الإستراتيجية

---

[92]- نفس المرجع،**محاضرات نظرية القرار**، ص:14.

[93]- سايح بوزيد، دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة بالدول العربية حالة الجزائر، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير و العلوم التجارية، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة أبي بكر بلقايد –تلمسان- السنة الجامعية 2012-2013، ص:126

[94]- ثائر شاكر محمود الهيتي، سامي ذياب الغريري،**التخطيط الإستراتيجي في إدارة المشاريع التنموية**، مرجع سبق ذكره، ص ص:21، 22.

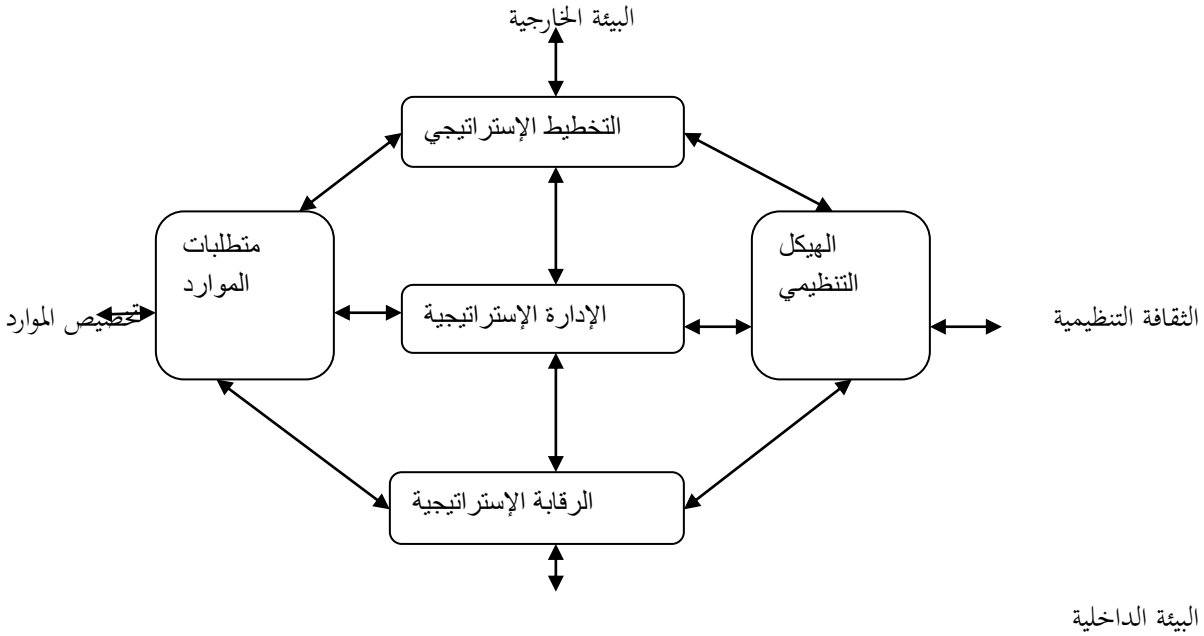

المصدر: شاكر محمود الهيتي، سامي ذياب الغريري، التخطيط الإستراتيجي في إدارة المشاريع التنموية، مرجع سابق، ص22

ثانيا: الإدارة الإستراتيجية للموارد البشرية

تمثل الموارد البشرية مزيجا من المعارف، المهارات، الكفاءات، و الاتجاهات، تستخدمها المؤسسة من أجل تحقيق أهدافها. كما تعرف إدارة الموارد البشرية على أنها تتضمن مجموعة الأنشطة التي تختص بالعنصر البشري في المؤسسة من تخطيط، توظيف، اختيار، تدريب، تحديد الكمية و النوعية اللازمة من العمال، و البحث عن الإطارات المؤهلة من اليد العاملة، بما يحقق الاستخدام الأمثل الفعال للموارد البشرية.

– ومن التعاريف السابقة يمكن أن نقول أن الإدارة الإستراتيجية للموارد البشرية هي "عملية اتخاذ القرارات التي تحقق تكييف نظام الموارد البشرية مع البيئة التنافسية، وبالتالي فهو مجموع الإستراتيجيات و الخطط الموجهة لإدارة التغير في نظام الموارد البشرية والتي تعمل على تدعيم إستراتيجية المؤسسة لمواجهة التغيرات البيئية".[95]

[95]– الداوي الشيخ، تحليل أثر التدريب و التحفيز على تنمية الموارد البشرية في البلدان الإسلامية،**مجلة الباحث**، العدد ،كلية الحقوق و العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2008، ص:10.

ثالثا: مساهمة إستراتيجية التخطيط في تحقيق الكفاءة الاقتصادية

يساهم التخطيط في تحقيق الكفاءة الاقتصادية في مستوى معين للتقنية عندما يبلغ الاقتصاد حالة الوضع الأمثل، ويبقى كذلك بصورة مستمرة. وهكذا الوضع كفيل بجعل حجم الإنتاج أقصى ما يمكن، حيث يتحقق أحد الأركان الأساسية لوضعية أقصى رفاه. و لكي يتحقق الوضع الأمثل يجب توفير الشرطان التاليان في الاقتصاد[96]:

1 أن يجري استخدام كافة الإمكانيات و الموارد الإنتاجية المتوفرة بحيث يتعذر إحداث زيادة في إنتاج أي بضاعة إلا على حساب بضاعة أخرى، و يعرف هذا الوضع بالاستخدام الكامل

2 أن يجري توزيع الموارد على مختلف الفروع الإنتاجية بصورة متناسبة حيث تكون العوائد الحدية لكل عامل من عوامل الإنتاج متساوية في كافة فروع الإنتاج.

المطلب الثالث: إستراتيجية الإدارة المحلية في الجزائر

الجزائر من بين الدول العربية التي تسعى إلى القضاء على الفساد الإداري على مستوى المؤسسات الحكومية أو المؤسسات ذات الطابع الخاص، ويمكن أن نلمس ذلك من خلال الإجراءات التي اتخذتها الجزائر في مواجهة هذه الظاهرة التي تعتبر من أكبر معوقات التنمية. ومن بين هذه الإجراءات نذكر[97]:

- اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وقعت في 9 ديسمبر 2003، وصادقت مع التحفظات في 25 أوت 2004.
- اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عير الوطن، وقعت في 12 ديسمبر 2000، وصادقت مع التحفظات في 7 أكتوبر 2002.

[96] – محمود الحمصي،**التخطيط الاقتصادي**، الطبعة الثالثة، دار الطليعة للنشر، بيروت، 1979،ص:17.

[97] – مرجع سابق،**دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة بالدول العربية حالة الجزائر**، ص:426.

- الجزائر عضو مؤسس في "فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية للشرق الأوسط وشمال إفريقيا". التي أنشئت في 30 نوفمبر 2004 كرابطة إقليمية طوعية لمكافحة غسل الأموال و تمويل الإرهاب.

أولا:خصوصية بيئة الإدارة المحلية في الجزائر

من أجل المعرفة العملية لعلاقة تخلف البيئة السياسية و الإدارية و الاجتماعية و الثقافية ، يعجز بناء الحكم الصالح للإدارة المحلية في الجزائر، يمكن مقاربة الموضوع من خلال التطرق إلى خصائص الحكم السيئ أو غير صالح، و هذا حتى يسهل علينا معرفة استمرارية العجز في التوصل إلى عمل تنموي إداري شامل في الجزائر ومن بين هذه الخصائص نذكر[98]:

1. الحكم الذي يفشل في الفصل بين المصالح الخاصة و المصلحة العامة وبين المال العام و الخاص، استخدام الموارد بشكل دائم و استغلالها لصالح مصلحة خاصة.
2. الحكم الراشد الذي ينقصه الإطار القانوني، ولا يطبق مفهوم حكم القانون
3. الحكم الذي يتميز بوجود قاعدة ضعيفة و مغلقة و غير شفافة للمعلومات و لعملية صنع القرار بشكل عام، و عمليات السياسات بشكل خاص.
4. الحكم الذي يتميز بوجود الفساد و انتشار آلياته بما في ذلك التي تتسامح مع الفساد.

- و إذا كانت هذه الخصائص تشترك فيها معظم الدول العربية، و من بينها الجزائر. التي تعد إدارة الحكم فيها أضعف، و هذا ما بينته دراسات البنك الدولي و تقرير التنمية الإنسانية العربية.
- كما انه لا يصعب على من يراقب العمل التنموي و الإداري في الجزائر أن يلاحظ مدى فشل الحكومات المتعاقبة و عجزها منذ الاستقلال 1962 إلى اليوم في تهيئة بيئة ملائم و بناء حكم صالح أي (إدارة سليمة).

[98]- بومدين طاشمة، **الحكم الراشد و مشكلة بناء قدرات الإدارة المحلية في الجزائر**، رسالة ماجستير كلية الحقوق، جامعة أبي بكر بلقايد –تلمسان– غير منشورة، ص:7.

❖ ونبين في إطار واضح و محدد حول خصوصية بيئة الإدارة المحلية الجزائرية أن جميع هذه الخصوصيات ترتبط أساسا بمشكلة التخلف السياسي و الإداري.

بناء الإدارة المحلية في الجزائر ثانيا: إستراتيجية

حتى يتم التصدي لهذه المشكلات لا بد من إستراتيجية بديلة لإصلاح الإدارة المحلية لدعم التنمية و تقليص مظاهر الفساد، هذه الإستراتيجية التي ينبغي أن لا تتعاطى مع موضوع فساد الأجهزة الإدارية في الجزائر بصورة رد فعل.وبالتالي كأمر يجب محاربته و معاقبة المفسدين. وإنما أن تتعاطى مع الموضوع بصورة إستباقية عبر معالجة أسباب وعوامل تأخير و تعطيل وفساد أجهزة الإدارة في الجزائر وذلك من أجل الوصول إلى ترشيد سلوك قيادتها،وبناء عامل ثقة المواطنين فيها. حيث تقوم هذه الإستراتيجية على أساس توفر قيادات إدارية محلية كفؤة تتناسب و الوظائف القيادة العليا، وتتميز ببعض بخصائص نذكر منها[99]:

- القدرة على تحديد الأهداف و السياسات و الإجراءات بوضوح و دراستها عن طريق التحليل و المقارنة، حتى تحقق الأهداف دون استنزاف القدرات و الطاقات المحلية.
- القدرة على اتخاذ القرارات الموضوعية وذلك من خلال انتهاج المعرفة العلمية في اتخاذ القرارات و العمل على حدود قدرات التنظيم البشرية و التنظيمية و المادية.
- القدرة على التنفيذ بكفاءة و فعالية، و المهارة على بلورة السياسات و تحديد الأهداف ضمن القدرات المتوفرة.

ومن هذا فإن الجزائر بحاجة إلى إستراتيجية بديلة لتنمية الإدارة المحلية و بناء قدراتها حتى تكون مكملة و متفاعلة مع نسقها الكلي المتمثل في التنمية الشاملة و المتوازنة. وهذا لا يكون إلا بإصلاحات إدارية مستمرة و متجددة.

[99] – مرجع سابق، الحكم الراشد و مشكلة بناء قدرات الإدارة المحلية في الجزائر، ص ص:11، 12.

المبحث الثالث: شروط ونماذج التنمية المحلية في الجزائر

لقيام تنمية محلية قوية لا بد أن تمر بمجموعة من الشروط و التي تعتبر الهدف الأساسي لتحقيق عملية التنمية، حيث توجد مقومات رئيسية لقيام التنمية المحلية و التي بدورها تعتبر عاملا أساسيا لنجاح التنمية الاقتصادية المحلية في تحقيق الأهداف المسطرة. وتبنى هذه المقومات على وجود نماذج التنمية المحلية التي هي بمثابة الركيزة الأولية.

المطلب الأول: شروط وأهداف التنمية المحلية في الجزائر

أولا: أهداف التنمية المحلية

من بين الأهداف التي يمكن أن تحققها التنمية الاقتصادية المحلية هي[100]:

– شمول مناطق الدول المختلفة بالمشاريع التنموية تضمن تحقيق العدالة و الحيلولة دون تمركزها في العاصمة أو في مراكز الجذب السكاني.

– عدم الإخلال في التركيبة السكانية و توزيعها بين أقاليم الدول، و الحد من الهجرات الداخلية من الريف إلى المناطق الحضرية.

– ازدياد القدرات المالية للهيئات المحلية مما يساهم في تعزيز قيامها بواجباتهم وتدعيم استقلاليتها.

– تنمية قدرات القيادة المحلية.

– جذب الصناعات الاقتصادية المختلفة لمناطق المجتمعات المحلية بتوفير التسهيلات الممكنة مما يساهم في تطوير تلك المناطق و يتيح لأبنائها مزيد من فرص العمل و لتحقيق التنمية المحلية بوجه عام يتطلب الأمر تقسيم

[100]– رزين عكاشة، محاولة استخدام أسلوب التحليل العاملي في تخطيط للتنمية الاقتصادية المحلية (المكانية)، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص الاقتصاد و التنمية، جامعة ابن خلدون، تيارت, السنة الجامعية 2010-2011، ص ص:13،14.

الدولة إلى أقاليم (تضم مناطق محلية) ويختلف تحديد الأقاليم باختلاف خصائصها التنموية، حيث يستهدف هذا التقسيم إلى تحقيق أقصى منفعة من استخدام مواردها المتاحة و المتوقعة.

ثانيا: شروط التنمية المحلية

لتحقيق التنمية الاقتصادية المحلية يجب توفر الشروط الآتية[101]:

الشرط الأول:

عملية أو خطوات المتبعة مرتكزة على قدرة تنظيمية للجهات الفاعلة المحلية لتمكينها من استغلال الموارد المحلية أو المستوردة و إعادة استثمارها محليا، من طرف قطب إرسال مركزي يعمل على النمو الاقتصادي في مجاله مباشرة وبالحفاظ على النمو مع مرور الوقت (ترابط زماني مكاني)

الشرط الثاني:

يرتكز على تشكيل فريق متماسك لأصحاب المصلحة المحلية مما يجعلهم متحدين في تحقيق أهداف مشتركة، و خاصة مرتبطة بالانتماء إلى نفس الوحدة المكانية، بمعنى "اشتراك أكبر عدد ممكن من السكان المحليين في إدارة تنظيم شؤونهم المحلية، ومن هنا فإن هؤلاء يكونون أكثر تفهما لحاجات و الرغبات و المشاكل المحلية.

الشرط الثالث:

أن تكون المشاريع المستهدفة لا تقوم على المصلحة لبعض دون البعض، إنما تكون مشاريع تأخذ بعين الاعتبار الموارد الموجودة من اليد العاملة و المنتجات و البيئة المعيشية و تكون منطقية و مقبولة من طرف أغلبية السكان المعنيون.

[101]- نفس المرجع،استخدام أسلوب التحليل العاملي في التخطيط للتنمية الاقتصادية، ص15.

المطلب الثاني: مقومات التنمية المحلية

يمكن تلخيص مقومات التنمية الاقتصادية المحلية في العناصر التالية[102]:

المقومات المالية: يعد العنصر المالي عاملا أساسيا في التنمية المحلية، حيث أن نجاح الهيئات المحلية في أداء واجبها و النهوض بالأعباء الملقاة على عاتقها من ناحية توفير الخدمات للمواطنين يتوقف لحد كبير على حجم مواردها المالية، ومن الطبيعي أنه كلما زادت الموارد المالية التي تخص الهيئات المحلية كلما أمكن لهذه الهيئات أن تمارس اختصاصها على الوجه الأكمل معتمد في ذلك على نفسها دون اللجوء إلى الحكومة المركزية للحصول على الإعانات المالية، كما أن تسيير هذه الموارد يتطلب وجود إدارة مالية على المستوى المحلي تتولى تنظيم حركة الأموال وهذا بالتخطيط المالي الجيدة كذا الرقابة المالية المستمرة كذلك من المقومات المالية التي تساعد على تحقيق التنمية المحلية "توفر نظام محاسبي كفؤ وتنظيم رشيد للمعلومات، و تحليل مالي سليم و موازنة محلية أو قيم مالية دقيقة". إن توفير هذه العناصر مجتمعة يساعد في تحقيق أهداف الجماعات المحلية و يجعلها تعمل بكفاءة عالية و لاستقلالية تامة.

المقومات البشرية: يعتبر العنصر البشري أهم عنصر في العملية الإنتاجية وفي نجاح التنمية الاقتصادية المحلية. فالعنصر البشري هو الذي يفكر في كيفية استخدام الموارد المتاحة افضل استخدام،و هو الذي يدير التمويل اللازم لإقامة المشروعات، كما أنه هو الذي ينفذ هذه المشروعات، و يتابعها ويعيد النظر فيما يقابله من مشكلات و يضع الحلول المناسبة لها في الوقت المناسب[103].

إن دور العنصر البشري في التنمية المحلية يمكن النظر إليه من زاويتين[104]:

الأولى: هي غاية التنمية، حيث أن هدف التنمية هو الإنسان

---

[102] – منال طلعت محمود، **الموارد البشرية و تنمية المجتمع المحلي**، الطبعة الأولى، المكتب الجامعي الحديث للنشر، مصر، 2003، ص:203.

[103] – خالد سمارة الزغبي، **التمويل المحلي للوحدات الإدارية المحلية**، الطبعة الأولى، شركة الشرق الأوسط للنشر، الأردن، 1985، ص:35.

[104] – خنفري خيضر، تمويل التنمية المحلية في الجزائر واقع وآفاق، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 03، السنة الجامعية 2010-2011، ص :25.

الثانية: أنه وسيلة تحقيق التنمية

لذلك وجب أن يكون هدف التنمية المحلية هو تنمية الموارد البشرية من مختلف الجوانب الاجتماعية، الاقتصادية، و الثقافية، وحتى السياسية باعتبار أن الإنسان لديه طاقات و قدرات ذهنية وجسدية تفوق كثيرا ما تم استغلاله أو الاستفادة به فعلا في مواقع العمل المختلفة، و أن الاستفادة القصوى من تلك القوة هي المصدر الحقيقي لتحقيق إنجازات التنمية المحلية، ولن يأتي ذلك إلا بفضل استيعاب هذه الحقيقة و تفعيلها ميدانيا وهذا بوضع إستراتيجية للتنمية الموارد البشرية، هذه إستراتيجية يجب أن تركز على مجموعة من المحاور وهي[105]:

-الرعاية الاجتماعية: وتشمل توفير شروط الحياة الكريمة وهي في مجملها الاحتياجات الأساسية لاستمرارية الحياة، وتتمثل في الغذاء، الصحة، التعليم، السكن، التوظيف.

-التأهيل الفني: يتمثل التأهيل الفني في توفير المؤهلات العلمية و العملية المختلفة التي تمكن الأفرادمن تحقيق التواصل الدائم و المستمر بالمتطلبات الإنتاجية و التكنولوجية التي تسمع بمواكبة متطلبات التنمية، و يندرج تحت هذا الإطار عمليات التدريب، الإعلام، نشر الوعي الثقافي و الفكري.

-المشاركة الجماعية (الشعبية): تعني المشاركة الشعبية اشتراك المجتمع و المواطنين بوجه عام في تحديد احتياجات التنمية و صيانة برامج العمل و تنفيذها و تقييمها و كذا إشاعة أسباب الثقة و الصدق بين الأفراد، بمعنى تحقيق مفهوم المواطنة الذي يعني تحسيس المواطنين بدور وأهمية في المجتمع و في العملية التنموية. حيث أن تطبيق هذه الإستراتيجية سيمكن من توفير المناخ الملائم لتطوير و تفعيل دور العنصر البشري الذي يعتبر منطلقا و غاية للتنمية و حجر الزاوية في أي مشروع تنموي.

[105]- نفس المرجع، تمويل التنمية المحلية في الجزائر واقع وآفاق، ص:26.

المقومات التنظيمية: تتمثل المقومات التنظيمية في وجود نظام للإدارة المحلية إلى جوار إدارة مركزية مهمته إدارة حيث نعرف الإدارة كما يلي[106]: المرافق المحلية و تنظيم الشؤون المحلية

تعرف الإدارة المحلية بأنها: "نقل أو تحويل سلطة إصدار قرارات إدارية إلى مجالس منتخبة من المعنيين".

كما تعرف بأنها "عبارة عن اعتراف الدولة للأشخاص الإقليمية بسلطة إصدار قرارات إدارة في بعض المجالات".

وهناك تعريف آخر وهو "النظام الإداري الذي يقوم على توزيع الوظائف الإدارية بين الإدارة المركزية (الحكومة) و هيئات و وحدات إدارية أخرى إقليمية أو مصلحة مستقلة قانونيا عن الإدارة المركزية بمقتضى اكتسابها للشخصية المعنوية، مع بقائها خاضعة لقدر معين من رقابة تلك الإدارة".

ومن خلال استقراء ما سبق من التعريفات نجد أن الإدارة المحلية تتميز بالخصائص التالية[107]:

- وجود مصالح محلية تختلف عن المصالح القومية

- إنشاء هيئات محلية منتخبة مهمتها إنجاز تلك المصالح

- إشراف الحكومة المركزية على أعمال تلك الهيئات، وبذلك فان نظام الإدارة المحلية يقوم على مبدأين أساسين هما:

مبدأ الديمقراطية: ذلك أن الإدارة المحلية تفتح الباب أمام المشاركة الشعبية في شؤون الحكم على مستوى المحلي وتدفعه إلى الاهتمام بالشؤون العامة، حيث أنه كلما استعانت السلطة المركزية بالإدارة المحلية و مجالسها المنتخبة كلما كان ذلك مؤشر على الديمقراطية.

مبدأ اللامركزية: أي أن تستند مسألة الفصل في بعض الأمور إلى هيئات مستقلة عن الهيئات المركزية.

---

[106] - مرجع سابق، تمويل التنمية المحلية في الجزائر واقع وآفاق، ص:26.

[107] – نفس المرجع، تمويل التنمية المحلية في الجزائر واقع وآفاق، ص ص:27،28.

وعموما فإن قيام نظام الإدارة المحلية تفرضه جملة من أسباب ومنها[108]:

– التنسيق فيما بين الإدارة المحلية و الحكومة المركزية لوضع الخطط و المشروعات التي تلائم حاجات السكان في مناطقهم وحسب ظروفهم و تنفيذها في تلك المناطق

– ضمان سرعة إنجاز بكفاءة و فعالية، و الحد من الروتين تبسيط الإجراءات

– استخدام أساليب إدارية مختلفة عن تلك التي تطبقها الإدارة المركزية تراعي الظروف و العوامل المحلية مما يرفع من كفاءة العمل

– زيادة قدرة الموظفين المحليين على الإبداع و الابتكار

– اكتساب الكوادر المحلية خبرة متزايدة نتيجة مشاركة في عمليات اتخاذ القرارات

– ترسيخ مفهوم الرقابة الشعبية

المطلب الثالث: نماذج التنمية المحلية

من خلال دراسة النماذج الإنمائية التطبيقية لكثير من الدول النامية يلاحظ هناك ثلاثة نماذج رئيسية للتنمية المحلية وهي[109] :

– النموذج التكاملي:1

يتمثل هذا النموذج في مجموعة من البرامج التي تطبق على مستوى الوطني بحيث تشمل كل المناطق الجغرافية في الدول من مدينة و ريف و صحراء بمعنى آخر النموذج التكاملي، وهو الذي يشمل البرامج التي تحقق التوازن الإنمائي على المستويين المحلي و الوطني، و التي تحقق أيضا التنسيق و التعاون بين جهود الحكومة

---

[108] – أيمن عودة المعاني، **الإدارة المحلية**، دار وائل للنشر، الأردن، 2010، ص: 19.

[109] – عابد عدة، تشخيص واقع المؤسسات المصغرة في و لاية تيارت ودورها في تفعيل التنمية المحلية، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، تخصص الاقتصاد و التنمية، جامعة ابن خلدون، تيارت، السنة الجامعية 2010-2011، ص:27.

المخططة و الجهود المحلية المستشارة، كما يقوم هذا النموذج على أساس استحداث وحدات إدارية و تنظيمية جديدة بغرض توفير مؤسسات التنمية داخل المجتمعات المحلية التي يشرف عليها جهاز مركزي منفصل عن الأجهزة الوظيفية القائم على المستويات الإدارية مثل وزارة التخطيط في بعض الدول النامية.

– النموذج التطبيقي:2

يتشابه هذا النموذج مع النموذج السابق في كون برنامج كل منها ينبثق على المستوى المركزي، و الاختلاف بينهما يتمثل في كون هذا النموذج يتم التركيز فيه على عمليات تنمية المجتمع المحلي من خلال الجهود الذاتية، والاعتماد على التنظيمات المحلية، كما يتطلب هذا النموذج كذلك استحداث تغيرات في التنظيم الإداري القائم كونه قابل للتنفيذ في ظل أي تنظيم و يمكن أن يلحق الجهاز التنظيمي المشرف على التنفيذ بأي جهاز إداري قائم و لجأت كثيرا من الدول النامية خاصة بعد استقلالها إلى هذا النوع من النماذج مثل غانا، نظرا لندرة العوامل المادية و الفنية بهذه الدول و لكن سرعان ما لجأت إلى النموذج التكاملي لكونه قادرا على تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية.

– نموذج المشروع:3

يختلف هذا النموذج عن النموذجين السابقين كونه يطبق في منطقة جغرافية معينة لهذا له خصوصيته المتميزة. ويرى بعض المهتمين بشؤون التنمية أن هذا النموذج متعدد الأغراض يمكن أن يكون بمثابة نموذجا تجريبيا أو استطلاعيا يطبق على المستوى الوطني إذا ما ثبت نجاحه و فعاليته في المناطق التجريبية و يقصد بها المناطق المحلية، طبق هذا النموذج في مشروع الجزيرة في السودان وفي مشروعات توطين البدو في المملكة العربية السعودية[110].

[110]– نفس المرجع، تشخيص واقع المؤسسات المصغرة في ولاية تيارت ودورها في تفعيل التنمية المحلية، ص28

الخلاصة:

بعد تحليل مفهوم التنمية التي تعتبر عملية ديناميكية تفاعلية تكاملية و التي تهدف إلى تحقيق ظروف معيشة حسنة لأفراد المجتمع اعتمادا على الموارد المحلية المتاحة و استغلالها بكفاءة عالية.

حيث نستنتج من خلال دراستنا أنها تحاول التخلص من الفقر و القيام باقتصاديات قوية لتحقيق التقدم من خلال المفهوم المادي للتنمية المتمثل في تراكم رأس المال الذي بدوره يحقق تطوير في كافة المجالات الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية، السياسية....إلخ.

هناك عدة نظريات للتنمية التي تميزت بمختلق الأفكار للنهوض باقتصاديات البلدان النامية و تحقيق مستويات عالية من الرفاه و التقدم، ولنجاح التنمية الاقتصادية المحلية يجب أن تمارس بشكل صحيح من خلال إتباع التخطيط المحكم لتحقيقها، حيث عرفت عملية التخطيط الاستراتيجي للتنمية المحلية خمسة مراحل أساسية، فالتخطيط الاستراتيجي الإداري ضروري لتطوير الإدارة المحلية ، فكلما كانت الإدارة سليمة في إتباع إستراتيجية اتخاذ القرارات بشكل جيد حققت أهدافها.

من بين أهداف التنمية الاقتصادية المحلية سيادة العدالة في التركيبة السكانية لتوزيعها بين الأقاليم، وتكثيف قدرات الهيئات المالية التي بدورها تساهم في تعزيز قيامها بواجباتهم. تقسيم الدولة إلى أقاليم لتحقيق التنمية بوجه عام.

لا بد من وجود مقومات مالية و بشرية وتنظيمية لتحقيق التنمية المحلية. حيث تتبع البلدان النامية نماذج معينة و رئيسية في التنمية الاقتصادية المحلية.

وخلاصة القول "يتطلب تحقيق التنمية المحلية عملية بناء جهاز إداري محلي فعال ورشيد ليساهم في العملية التنموية الشاملة و المتوازنة، هذا إذ علمنا أن الجزائر من بين الدول ذات إدارة ضعيفة".

الفصل الثالث: تجربة التنمية المحلية في الجزائر

تمهيد:

باشرت في التفكير و البحث عن الطرق التي تحقق بها التنمية المحلية بعد حصول الجزائر على الاستقلال و الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية. حيث تبنت مجموعة من البرامج التي تجسد فكرة تحقيق التنمية من خلال الإصلاحات الاقتصادية بداية من المخططات الوطنية من (1967-1989) ابتداءا من المخطط الثلاثي و الرباعي و الخماسي. و البرامج التنموية الشاملة التي من شأنها تثمين الموارد البشرية و الطبيعية في ظل البحث عن كفاءة اقتصادية و إتباع إستراتيجية التنمية و إعادة بناء الاقتصاد الوطني، ومحاربة الفقر من خلال دعم الفوارق المهمشة و إدماجها في المجتمع. للرفع من المستوى المعيشي و الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية. حيث واجهت عبر فترة الإصلاح مجموعة من المشاكل مثل الفساد الإداري وغيره الذي تعاني منه الجزائر كغيرها من الدول المتقدمة و النامية على حد سواء.

ساهم التخطيط في حل أزمة الكفاءة الاقتصادية عن طريق وضع خطط العمل للاستفادة من الطاقات و الموارد الإنمائية وهذا ما تجسد في البرامج التنموية المدعمة للتنمية الاقتصادية المحلية.

وعلى هذا الأساس قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى مبحثين

المبحث الأول: مميزات واقع سياسة التنمية المحلية في الجزائر

المبحث الثاني: مراحل تطور برامج التنمية الاقتصادية المحلي

المبحث الأول: مميزات واقع سياسة التنمية المحلية في الجزائر

ظهرت السياسة المحلية و التوجه نحو تجسيدها على المستوى التنموي في الجزائر، كأسلوب لتحقيق التنمية الشاملة، من خلال إتباعها لمجموعة من الركائز التي بدورها تساعد على تطوير الاقتصاد، و بالاعتماد على إستراتيجية التنمية التي تعبر عن فن استخدام موارد الدولة وإمكانياتها المتاحة لتحقيق الأهداف العامة، حيث تجسد ذلك من خلال المخططات البلدية و القطاعية.

المطلب الأول: ركائز سياسة التنمية المحلية في الجزائر

بدأ الشعور بأهمية التنمية المحلية و الدور الذي تؤديه برامجها و مشروعاتها في التكفل بالحاجات المحلية الخاصة بكل إقليم و وحدة محلية مع بداية تطبيق البرامج التنموية. ومن أجل تحقيق هذه البرامج الغاية المرجوة منها و الأهداف المنشودة بكفاءة و شمولية و توازن و تكامل رأت السلطات الجزائرية أن تقوم سياسة التنمية المحلية على الأسس التالية[111]:

أولا: تدخل الدولة

إعطاء الدور القيادي للدولة في عملية التنمية الاقتصادية و الاجتماعية وطنيا و محليا باعتبارها ممثلة المجتمع و المعبرة عن إرادة المواطنين و تعمل على تحقيق طموحاتها في التقدم الاقتصادي و الاجتماعي و يعود سبب اختيار المبدأ لعدة اعتبارات منها:

-الدولة هي أكثر قدرة على تحقيق أهداف التنمية لما تملكه من إمكانيات

-للدولة القدرة على مواجهة العوامل و المتغيرات التي تؤثر على الأهداف و البرامج

-حماية الاقتصاد الوطني من المنافسة الأجنبية و توجيهه نحو الأهداف الإستراتيجية للمجتمع

مما سبق نلخص أن دور الدولة أساسي لتحقيق التنمية مهما كانت طبيعة النظام الاقتصادي القائم.

ثانيا: المشاركة الشعبية

[111] – موقع سبق ذكره، أرشيف منتديات الجامعة، إستراتيجية التنمية المحلية في الجزائر

إن الظروف المأساوية التي عاشها الشعب الجزائري تحت الاحتلال الفرنسي، غرست في نفسه و أعماقه التطلع إلى عالم تسوده العدالة و المساواة في الاستفادة من ثمار التنمية و لا يتحقق ذلك إلا بمشاركته الفعالة و الفعلية في إعداد و تنفيذ و مراقبة و توجيه برامجها و خططها، وقد تجسد ذلك في إقرار أساليب و أنظمة تسير جماعية بدأت بالتسيير الذاتي في القطاع الزراعي و نظام الثورة الزراعية و التسيير الاشتراكي للمؤسسات.

ثالثا: التخطيط

بدأ التخطيط للتنمية في الجزائر يتجسد على أرض الواقع بعد أقل من خمس سنوات من الاستقلال حيث كانت الأهداف الأساسية للتخطيط الجزائري تغيير أول قطيعة مع النموذج الاقتصادي الاستعماري و التوجه نحو السوق الداخلي، إبتداءا من 1966 "نموذجا للتنمية الجزائرية" مستندا على نصوص رسمية حددت هذا النموذج ومن أهمها:

-برنامج طرابلس (1962) وكان ينص في طياته إنشاء اقتصاد وطني مبني على تحديث الزراعة و الحفاظ على الأملاك العقارية و تطوير الهياكل القاعدية، و التركيز على التصنيع كمحور أساسي.

- ميثاق الجزائر (1964) و كان يهدف إلى الرفض التام للمنهج الرأسمالي للتنمية و اتخاذ المنهج الاشتراكي كبديل و كان يرتكز على التخطيط، وخلق مناصب شغل عن طريق إرساء قاعدة التصنيع و إقامة مجتمعات جديدة كقاعدة للبناء[112].

رابعا:اللامركزية

من الركائز و الأسس التي استندت إليها عملية التنمية المحلية في الجزائر سياسة اللامركزية باعتبارها الأسلوب الناجح لتحقيق التنمية الشاملة و المتوازنة جهويا و إقليميا و القاعدة منطلقا ووجهة لذلك نصت

[112]- رزين عكاشة، محاولة استخدام أسلوب التحليل العاملي في التخطيط للتنمية الاقتصادية المحلية (المكانية)، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، التجارية و علوم التسيير تخصص الاقتصاد و التنمية، جامعة ابن خلدون –تيارت- السنة الجامعية 2010-2011، ص:56.

المادة السادسة من المخطط الرباعي الثاني على أنه "يجب أن يسمح التخطيط الجغرافي في إطار تطبيق سياسة اللامركزية، خصوصا عبر تطبيقه المخططات البلدية، بتحقيق سياسة التوازن الجهوي عن طريق البحث عن الاستعمال الكامل للطاقات البشرية و موارد البلاد"، كما نصت على البرامج الحكومية منذ 1990م. حيث جاء برنامج الحكومة المصادق عليه في 22-ماي-2004 على أن اللامركزية هي إحدى الخيارات الإستراتيجية الذي اعتمدته الجزائر منذ عشرات السنين، و ضرورة أكثر من أي وقت مضى لموافقة حركة تحرير الطاقات في البلاد[113].

خامسا: التوازن الجهوي

يقصد بالتوازن الجهوي الإقليمي في الجزائر بسياسة التهيئة الإقليمية الهادفة إلى توزيع النشاطات الاقتصادية و الاجتماعية و الموارد عبر كافة التراب الوطني توزيعا عادلا ومنسجما بما يحقق للسكان التكامل الاقتصادي و الإقليمي، فقد تعتبر سياسة التوازن الجهوي محورا أساسيا في إستراتيجية التنمية المحلية في الجزائر، وكذلك قناعة راسخة لدى السلطات المركزية بأن التقدم الاجتماعي لا يتم إلا بنمو كافة أجزاء البناء الاجتماعي نموا متوازنا و متزامنا عن طريق التوزيع المتوازن و العادل للموارد و المرافق الاجتماعية و الثقافية و النشاطات الإنتاجية و السكان عبر كامل إقليم و جهات القطر[114].

سادسا: الترقية الاجتماعية و الثقافية للمواطنين

من ركائز التنمية الأساسية في الجزائر هو أن يكون هدفها خدمة مصالح الشعب، و ترقية مستوى أفراده. و خاصة منهم الذين ساهموا بجهودهم العضلية أو الفكرية في زيادة الإنتاج و مستوى الدخل القومي.

---

[113]- أرشيف منتديات الجامعة، إستراتيجية التنمية المحلية في الجزائر، موقع سابق.

[114]- صبيحة محمدي زوجة راحم، تسيير الموارد المحلية في الجزائر –واقع و آفاق- رسالة دكتوراه، تخصص نقود مالية، جامعة الجزائر03، السنة 2012-2013، ص ص:101، 102.

ويتطلب هذا الانجاز الاجتماعي و الاقتصادي العظيم إحداث نوعين من التغيرات الاجتماعية هما[115]:

1) تغيرات في علاقات الإنتاج التي يجب أن تنسجم مع طبيعة الهدف المنشود، الذي هو ترقية الوضعية الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافة للمنتجين.

2) تغيرات في علاقات تسيير الأمة، لأن التنمية تريد لنفسها أن تكون شعبية الطابع لا يمكن أن تصبح كذلك إلا إذا كان شعبها يشارك فعلا في اتخاذ قراراتها.

سابعا: الاعتماد على الإمكانيات الوطنية

إن الاعتماد الذاتي يعد الركيزة الأساسية على نجاح و تحقيق التنمية و يسمح لها بالاستمرار ويضمن لها الاستقرار و استقلالية القرار السياسي و الاقتصادي، عكس الاعتماد الكلي على المساعدات التي تسبب أزمات بسبب اللجوء إلى الاقتراض الأجنبي الذي من شأنه عرقلة برنامج التنمية، مما أدى بالجزائر إلى الاعتماد على الإمكانيات الوطنية بالدرجة الأولى ثم الاستفادة من الموارد و الإمكانيات الدولية و العمل على جلب الاستثمار الجانبي و إبرام اتفاقيات الشراكة التي تتكامل فيها الجهود و الإمكانيات الوطنية الأجنبية[116].

المطلب الثاني: إستراتيجية التنمية المحلية المعتمدة في لجزائر

سلكت التنمية في الجزائر طريق إعادة بناء الاقتصاد الوطني على أساس قواعد التنظيم الاشتراكي. وتحدد هذا الاختيار السياسي في كل من مؤتمر طرابلس سنة 1962، وميثاق الجزائر سنة 1964، و الميثاق الوطني سنة 1976، وتوصيات المؤتمرين الرابع و الاستثنائي سنة 1979، وسنة 1980، و المؤتمر الخامس سنة 1983، ثم الميثاق الوطني سنة 1986. و العناصر التي تشكل إستراتيجية التنمية، حسب هذا الاختيار هي أربعة[117]:

1. تحسين المستوى المعيشي و الثقافي للمواطنين.

---

[115]– محمد بلقاسم حسن بهلول, **سياسة التنمية و إعادة تنظيم مسارها في الجزائر**, الجزء الأول, ديوان المطبوعات الجامعية 03, الجزائر, 1999, ص ص:47,46.

[116]– مرجع سابق، تسيير الموارد المالية المحلية في الجزائر، رسالة دكتوراه، ص ص: 103، 104.

[117]– مرجع سابق، **تخطيط التنمية وإعادة مسارها في الجزائر، الجزء الاول**، صص 88، 89.

توسيع القاعة الصناعية للمجتمع .2

تحقيق الاستقلال الإقليمي. .3

تحقيق الاستقلال الاقتصادي. .4

تمثل هذه العناصر أهداف التنمية الرئيسة و أدائها، وهما ركنا كل إستراتيجية انمائية. حيث يتضح أن ما تسعى إليه التنمية هو تحقيق غايتين هما

- تحسين المستوى المعيشي و الثقافي للمواطنين

- تحقيق الاستقلال الاقتصادي للبلاد

أما من حيث الأدوات فإن إستراتيجية التنمية في الجزائر قد اعتمدت، من الناحية المادية،توسيع القاعدة الصناعية للمجتمع، كأداة ضرورية لتحريك التنمية في مختلف القطاعات، خاصة و أن تأثير الصناعة تأثير مزدوج على النشاط الزراعي كقطاع رئيسي منتج، يوفر له وسائل النمو من الناحية الخلفية، ويدعم الطلب على منتجاته من الناحية الأمامية، سواء كان ذلك بقصد الصناعة أو بقصد استهلاك العمال المنشغلين فيها.
وتمثلت الأداة الأخرى، في إستراتيجية التنمية في الجزائر في اختيار مبدأ التوازن الإقليمي شرطا لا بد منه لخلق الانسجام الاقتصادي و الاجتماعي في التنمية الوطنية. لأن التفاوت الاقتصادي الجهوي بين أقاليم الشمال من جهة وأقاليم الجنوب من جهة أخرى أدى إلى خلق تفاوت اجتماعي[118].
حيث اتفق اغلب المختصين في التنمية الاقتصادية على أن نظرية (الصناعة المصنعة) هي أساس التنمية الصناعية في الجزائر، وكمحاولة لتحقيق التوجهات التي احتوتها هذه النظرية استند واضعو أسس نموذج التنمية الصناعية في الجزائر على أربع فرضيات[119]:

ضرورة توافر التمويل لهذه الصناعات كثيفة استخدام رأس المال .1

---

[118]- نفس المرجع، **تخطيط التنمية و إعادة مسارها في الجزائر**، ص: 90، 91.

[119]- عبد المومن قواوسي، اثر سياسات تحرير التجارة الخارجية على التنمية الصناعية في الجزائر خلال مدة 1990- 2010، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد التنمية، جامعة الحاج لخضر –باتنة- السنة الجامعية 2011،2012، ص: 38.

ضرورة استخدام آلية التخطيط بدل آلية السوق لتخصيص الاستثمارات .2

وجود قطاع عام قوي بإمكانه تحقيق أهداف إستراتيجية التنمية .3

ضرورة الإصلاح الزراعي من حيث التنظيم ليكون قادرا على استخدام التقنيات الجديدة. .4

حيث تهدف إستراتيجية التصنيع في الجزائر من خلال الفرضيات السابقة

- توفير مناصب العمل و الحد من البطالة
- تلبية الحاجات الاستهلاكية للأفراد
- جعل السوق الوطنية المنفذ الأساسي للإنتاج الوطني
- تغيير الهيكل الاقتصادي و الاجتماعي للريف الجزائري
- إحلال المنتجات الوطنية محل المنتجات المستوردة

المطلب الثالث: مخططات التنمية الاقتصادية المحلية في الجزائر

يمثل مجال التنمية المحلية على المستوى المركزي في المشاريع المخططة المتمثلة أساسا في المخططات البلدية وهي مخططات خاصة بكل بلدية، وعلى المستوى اللاتركيزية تعكسه المخططات القطاعية غير الممركزة الخاصة بمصالح الدولة غير الممركزة، التي تشرف على متابعة انجازها المديريات[120].

PCD*أولا: المخططات البلدية للتنمية

هي عبارة عن مخططات شاملة للتنمية في البلدية جاءت لتكريس مبدأ اللامركزية، مهمتها توفير الحاجات الضرورية للمواطنين ودعم القاعدة الاقتصادية. تشمل هذه المخططات التجهيزات الفلاحية و القاعدية و تجهيزات الانجاز و التجهيزات التجارية وقد عرفها مرسوم 09 أوت 1973م بأنها برامج أعمال قصيرة المدى تقررها السلطات المختصة في إطار المخطط الوطني[121].

*PCD plans communaux de développement.

[120]- شويح بن عثمان، دور الجماعات المحلية في التنمية المحلية، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة ابي بكر بلقايد –تلمسان– السنة الجامعية، 2010-2011، ص:80.

[121]- خنفري خيضر، تمويل التنمية المحلية في الجزائر واقع وآفاق، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية فرع التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر 03، السنة الجامعية 2010-2011، ص:122.

حيث قدمت الدولة مبالغ ضخمة لتمويل المشاريع الاستثمارية و توفير الهياكل الأساسية للبلديات (تعليم، صحة، سكن، .....) كما يوضح الجدول الآتي:

) مساهمة المخططات البلدية في التنمية المحلية3الجدول رقم: (1-

السنوات	2006	2007	2008	2009	2010
PCD	112228000	10678000	80430600	95000000	60000000

المصدر: مرجع سابق، تمويل التنمية المحلية واقع وآفاق، أطروحة دكتوراه, ص:124.

كما خصت البلدية بجملة من الصلاحيات في مجلات التنمية اعتمادا على أول قانون لها سنة 1976م، ثم جاء القانون البلدي الجديد على اثر التعديل الدستوري لسنة 1987م، و الذي نص على التوجه نحو اقتصاد السوق حيث تمثلت هذه الصلاحيات فيما يلي[122]:

التهيئة و التنمية المحلية، التعمير و الهياكل الأساسية و التجهيز، التعليم الأساسي، الاستثمارات الاقتصادية...الخ.

ثانيا: المخططات القطاعية PSD*

هي مخططات ذات طابع وطني، بحيث تدخل ضمنه كل استثمارات الولاية و المؤسسات العمومية التي تكون وصية عليها و يتم تسجيل هذه المخططات باسم الوالي الذي يسهر على تنفيذها، و يكون تحضير المخططات القطاعية بدراسة المشاريع المقترحة على مستوى المجلس الولائي. عند إعداد المخططات القطاعية يؤخذ بعين الاعتبار آفاق التنمية المحلية[123].

*PSD plans sectorieles concentree.

[122]- بن شعيب نصر الدين، شريف مصطفى، الجماعات الإقليمية و مفارقات التنمية المحلية في الجزائر، **مجلة الباحث**، العدد 10 لسنة 2012، جامعة الجزائر، ص:162.

[123]- مرجع سابق، تمويل التنمية المحلية في الجزائر واقع وآفاق، ص: 127.

تسعى هذه المخططات إلى إحداث نوع من التوازن في إقامة القواعد الأساسية للتنمية و توفير الخدمات الضرورية للمجتمع و من ثم إشباع احتياجات المواطن وهذا لا يتم إلا إذا توفر شرطان أساسيان هما[124]:

1. يجب أن تسير هذه الخدمات و السلع الأساسية جميعها في خط متوازي فيجب أن يسير الإنفاق على التعليم و التنفيذ خطواته أولا بأول مسايرا مثل الإنفاق على الصحة العامة و إقامة مستشفيات و العيادات الصحية، مما يؤدي التوازن بين المرافق و الخدمات الضرورية.
2. يجب أن تكون هذه المرافق الأساسية والسلع الضرورية متوفرة لإشباع رغبات المواطن في جميع المناطق المحلية، إذ أن نقص بعض المرافق الأساسية في مناطق دون أخرى قد يؤثر سلبا على المنطقة المحلية وذلك بتحولها الى مناطق طرد و بالتالي يحدث خلل على مستوى النمو الاقتصادي.

نظريا. المخططات القطاعية تسعى لتقوية مختلف القطاعات على المستوى الوطني و المحلي عن طريق[125]:

- تنمية الاستثمار
- البحث عن التوازن بين الموارد المحلية و الموارد الوطنية
- خلق مناصب شغل جديدة
- فك العزلة عن المناطق النائية
- تحقيق التناسق بين البرامج المسطرة على المستوى المركزي و تلك المسطرة على المستوى المحلي.

[124] – مرجع سابق, محاولة استخدام أسلوب التحليل العاملي في التخطيط للتنمية الاقتصادية المحلية (المكانية)، ص:65.

[125] – نفس المرجع، تمويل التنمية المحلية في الجزائر واقع و آفاق، ص: 128.

المبحث الثاني: مراحل تطوير برامج التنمية المحلية في الجزائر

تمتلك الجزائر تجربة تنموية رائدة و مشهورة بين دول العالم الثالث في مجال التنمية المحلية من خلال برامجها و مشروعاتها في التكفل بالحاجات المحلية الخاصة بكل إقليم، التي تستهدف إلى تحقيق التنمية و الإنعاش الاقتصادي من خلال مراحل و برامج تنموية.

المطلب الأول: مرحلة التخطيط

بدأ تجسيد عملية التخطيط على ارض الواقع سنة 1967 ولم يكن ذلك ممكنا قبل ذلك لعامين أساسين، عامل حداثة عهد الجزائر بالاستقلال و العامل الثاني انعدام توفر الشروط الموضوعية التي تعطي الدولة قدرة التحكم في القوى الاقتصادية الوطنية، حيث يمثل التخطيط بالنسبة للجزائر وسيلة للنهوض بالاقتصاد الوطني حيث انه يدخل ضمن نموذج التنمية في الجزائر[126].

وطبقا لمرحلة التخطيط التي تبنت المخططات التالية نجد:

1- المخطط الثلاثي الأول (1967-1979):

تعتبر مرحلة أساسية في تاريخ الجزائر, حيث تم فيها إرساء القواعد الأساسية للتصنيع، و تأميم الثروات المنجمية في ماي 1966، و إنشاء شركات وطنية لتحقيق سيطرة كاملة على النشاط الاقتصادي وعلى لسان محمد الحمص فان الدولة اخذت تقوم بدور متزايد في الحياة الاقتصادية و الاجتماعية، في توجيه إدارة حركة التنمية وقد بلغ معدل الاستثمار 9،142 مليون دينار جزائري، حيث يدخل التركيز على التصنيع ضمن سياسة الدولة لمحاولة التخلص من الارتباط الوثيق بالأسواق الرأسمالية الدولية، و تقليل التبعية إلى الخارج و خاصة الدول الفرنسية، غير إن الملاحظ على هذه المرحلة بعض النقائص المسجلة و الاخفاقات في المشروع

[126]- مرجع سابق، محاولة استخدام اسلوب التحليل العاملي في التخطيط للتنمية الاقتصادية المحلية (المكانية)، ص: 66.

التنموي الوطني، الذي يعود إلى قصر عمر التجربة الجزائرية، ومن هذه الملاحظات نسجل مايلي[127]:- تخلف قطاع الزراعة مقابل تزايد عدد السكان أمام الانتساب للقطاع الصناعي

معاناة اليد الصناعية من الضعف الشديد في استغلال الطاقات الإنتاجية -

مشاكل التسيير و التحكم في أدوات الإنتاج و انخفاض إنتاجية العمل -

ونستنتج أن الخطوة الأولى في سبيل تحقيق تنمية وطنية استفادات من الثروة الطبيعية، ثم تليها الخطوة الثانية والتي تتمثل في تنظيم الصناعة التحويلية وهي مكملة للصناعات الإستراتيجية المختلفة حيث يمثل القطاع العام من رقابة الدولة للمشروعات الصناعية لتحقيق التنمية الاقتصادية.%الاقتصادي 80

وفيما يلي[128]: جدول يوضح مبالغ استثمارية التي خصصت في الفترة 1967-1969

)): مخصصات الاستثمار خلال فترة 1967-31969الجدول رقم(2-

السنوات	1967		1968		1969		المجموع	
	المبالغ	%النسبة	المبالغ	%النسبة	المبالغ	%النسبة	المبالغ	%النسبة
صناعة قاعدية	655	83	121,5	93	1933	90	4209	89,5
الصناعات الاستهلاكية	115	14	109	06	171	08	395	8,5
صناعات اخرى	28	03	24	01	56	02	108	02

المصدر: إمنصوران سهيلة، الفساد الإداري الاقتصادي و إشكالية الحكم الراشد و علاقتهما بالنمو الاقتصادي دراسة اقتصادية تحليلية حالة الجزائر، ص: 179.

2- المخطط الرباعي الأول (1970-1973):

[127]- محمد بالخير، التنمية المحلية وانعكاساتها الاجتماعية، مذكرة ماجستير كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية قسم علم الاجتماع، جامعة الجزائر، الموسم الدراسي 2004-2005، ص: 62.

[128]- امنصوران سهيلة، الفساد الاقتصادي و اشكالة الحكم الراشد و علاقتهما بالنمو الاقتصادي دراسة تحليلية حالة الجزائر، مذكرة ماجستير، قسم العلوم الاقتصادية فرع تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر، السنة 2005-2006، ص: 179.

حددت فيه اتجاهات التخطيط الجزائري الموجه نحو الصناعات الثقيلة و المحروقات لقد أحدثت السلطات المركزية في هذا المخطط إصلاحات عميقة على شكل التمويل القديم، حيث أجبرت المؤسسات العمومية على فتح حسابين: احدهما للاستغلال، و الآخر للاستثمار. وكان يتم تمويل نفقات الاستغلال بقروض قصيرة الأجل، و إما نفقات الاستثمار، فيتم تمويلها بقروض متوسطة أو طويلة الأجل من طرف البنوك التجارية أو الخزينة العامة، بالإضافة إلى القروض الخارجية. إن أهم ما يميز هذه الإصلاحات هو انها منعت المؤسسات العمومية من الاحتفاظ بالتدفقات الصافية لإعادة تشكيل رأسمالها وقيامها بعملية التمويل الذاتي، و الهدف من ذلك هو مراقبة الموارد المالية للمؤسسات العمومية، حيث فرضت عليها السلطات المركزية اقتطاعات مؤقتة أو دائمة من طرف الخزينة العامة، وذلك من اجل منعها من عملية التمويل الذاتي[129].

من مجمل استثمار المخطط الرباعي. وقد امت خلال %حيث حظي قطاع الصناعة بدعم قدر ب 42،4 هذه الفترة الاستثمارات الزراعية، وتأميم الثروة الزراعية بموجب المرسوم الصادر في 1971/11/8. وإعلان الثروة الزراعية من نفش السنة. ومن الملاحظات خلال مرحلة (1973-1970) ما يلي[130]:

- معاناة القطاع العام خاصة الصناعة بانخفاض الكفاية و ارتفاع تكاليف الإنتاج و ارتفاع نسبة الطاقات المعطلة.
- صعوبات التسويق و ضيق السوق الداخلية أمام المنتوجات الوطنية
- صعوبة المنافسة في الأسواق الخارجية لاسيما في الصناعات الثقيلة
- %بلوغ نسبة النمو في هذه الفترة 08

3- المخطط الرباعي الثاني (1974- 1977):

هو ثالث مخطط أعدته الدولة منذ الاستقلال. وقد كان حجمه الاستثماري المرخص به، حسب المادة 7 من الأمر رقم 74-68 المتعلق به، مقدر 110 مليار من الدينارات الجزائرية. ويزيد هذا الحجم عن حجم الاستثمار التقديري للمخطط الثلاثي بعدد 12 مرة، وعن الحجم الاستثماري التقديري للمخطط الرباعي

---

[129]- مصطفى محمد العبد الله، عصام خوري واخرون، **الإصلاحات الاقتصادية وسياسة الخوصصة في البلدان العربية**،الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية للنشر، بيروت، 1999، ص: 356.

[130]- مرجع سبق ذكره، التنمية المحلية و انعكاساتها الاجتماعية، ص: 63.

الأول بعدد 4 مرات. حيث تتلخص أهم الاتجاهات السياسية العامة للمخطط الرباعي الثاني في هذه المحاور[131]:

- تدعيم و توسيع التغيرات الاجتماعية
- تطوير القاعدة المادية للمجتمع
- اعتماد مبدأ اللامركزية لتحقيق التوازن الجهوي
- تطوير علاقات التعاون الاقتصادي بين دول العالم الثالث

4- المخطط الخماسي الأول (1980-1984):

جاء المخطط الخماسي الأول وهو يحمل إستراتيجية تنموية جديدة، تقوم على أساس ما تم تقييمه من خلال العشريتين السابقتين وفق أهداف نلخصها على النحو التالي[132]:

- استكمال إنعاش القطاعات التي لم تعط لها أولوية من قبل
- تدعيم الاقتصاد الوطني
- الاهتمام أكثر بالجانب الاجتماعي للمواطن وتحسين معيشته
- الاهتمام أكثر بالهياكل القاعدية، كالطرق السريعة، الجسور، السدود.....الخ.

حيث اتسعت في هذه الفترة كمية الاستثمارات لترتفع تكاليف برامجه إلى 560،5 مليار دج. ومن المقدر أن يبلغ حجم انجاز هذه البرامج في نهاية سنة 1984 مقدار 400،6 مليار دج[133]

وفيما يلي جدول يمثل تكاليف استثمارات المخطط الخماسي الأول لمجموعة من القطاعات

---

131 - مرجع سابق، **سياسة تخطيط التنمية و إعادة تنظيم مسارها في الجزائر**، الجزء الأول، ص: 257.

132 - عبد الرحمن تومي، **الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر الواقع و آفاق**، دار الخلدونية للنشر، الجزائر، 2011، ص ص: 27،28.

133 - محمد بلقاسم حسن بهلول، **سياسة تخطيط التنمية و إعادة تنظيم مسارها في الجزائر**، الجزء الثاني، ديوان المطبوعات الجامعية03, الجزائر، 1999، ص: 10.

الجدول رقم (3-3) استثمارات المخطط الخماسي الأول 1980-1984 بالأسعار الجارية

القطاعات	تكاليف البرامج (مليار دج)	الترخيص المالي (مليار دج)
- الفلاحة	23،90	20،00
- الغابات	4،00	3،20
- الصيد البحري	1،50	0،90
- الري	30،00	23،00
مجموع الفلاحة والري	59،40	47،10
- المحروقات	78،00	63،00
- الصناعات الأساسية	56،50	32،00
- الصناعات التحويلية الأخرى	56،54	43،46
- المناجم والطاقة	22،17	17،00
مجموع الصناعة	213،21	155،46
مؤسسات البناء و الإشغال العمومية	25،00	20،00
- السياحة	4،60	3،40
- النقل	15،80	13،00
- المواصلات السلكية و اللاسلكية	8،00	6،00
- التخزين و التوزيع	17،80	13،00
مجموع القطاع شبه منتج	46،20	35،40
- شبكة النقل	28،20	17،50
- المناطق الصناعية	2،10	1،40
- السكن	92،50	60،00
- التربية و التكوين	65،70	42،20
- الاستثمارات الأخرى	28،19	21،54
مجموع قطاع الهياكل الاساسية	216،69	143،64
مجموع الاستثمارات	550،50	400،60

المصدر:مرجع سابق, سياسة التنمية و إعادة تنظيم مسارها في الجزائر، الجزء الثاني، ص: 97.

5- المخطط الخماسي الثاني (1985-1989):

لقد أولى هذا المخطط على الحرص الشديد و الأهمية الكبرى المولاة لعملية التنمية الاقتصادية و الاجتماعية للجزائر, والمحافظة و التكفل بالاحتياجات الغذائية الأساسية للسكان و زيادة إلى ذلك تعزيز تأطير أنشطة القطاع الخاص الوطني كما يهدف هذا المخطط إلى تطوير النشاطات الصناعية لتغطية الحاجات الوطنية من الاستثمار و الإنتاج و الاستهلاك[134].

، أما ما ميز هذه%فلقد شهدت سنة 1986 انهيار تام للاقتصاد حيث لم تزد نسبة النمو سوى 0،6 السنة صدور الميثاق الوطني الذي جاء يؤكد على مواصلة عملية التنمية و أنها عملية تغير شامل تشمل الحياة السياسية و الاجتماعية و الثقافية و الاقتصادية[135].

المطلب الثاني: مرحلة اقتصاد السوق

بدأت عملية التحول نحو اقتصاد السوق تدريجيا من مطلع الثمانينات في الجزائر وغيرها من البلدان الاشتراكية التي باشرت خلالها السلطات جملة من الإصلاحات الهيكلية الاقتصادية و الإدارية تمثلت في إعادة الهيكلة العضوية و المالية للمؤسسات الاقتصادية 1982، و إعادة تنظيم التراب الوطني برفع عدد الوحدات الإدارية المحلية 1984، مع إعادة تنظيم القطاع الفلاحي وفق نظام المستثمرات الفلاحية 1986[136]. حيث طرأ تغير على السياسة الاقتصادية الجزائرية عقب دستور 1989 الذي فتح الباب واسعا أمام المبادرات الخاصة ما جعل الدخول إلى مرحلة اقتصاد السوق تم في ظروف مغايرة لما قبل الإصلاحات حيث انه صدرت مجموعة من قوانين و المراسيم التي تصب في اتجاه تعميق الإصلاح[137]. و الهدف من هذه الإصلاحات هو الانتقال من اقتصاد موجه إداريا الى اقتصاد موجه بآليات السوق و المنافسة[138].

---

134 – مرجع سابق, محاولة استخدام أسلوب التحليل العاملي في التخطيط للتنمية الاقتصادية المحلية (المكانية)، ص: 69

135 – مرجع سابق، التنمية المحلية و انعكاساتها الاجتماعية، ص:66.

136 – خوني يوسف، دور القيادة في التنمية المحلية من خلال المجالس المنتخبة، مذكرة ماجستير، كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية، قسم التنظيم السياسي و الإداري تخصص إدارة جماعات محلية، جامعة الجزائر 03، السنة الدراسية 2014-2015، ص: 108.

137 – مدني بن شهرة، **سياسة الإصلاح الاقتصادي في الجزائر و المؤسسات المالية الدولية**، دار هومه، الجزائر، 2008،ص: 108

138 – مرجع سابق، **الإصلاحات الاقتصادية و سياسة الخوصصة في البلدان العربية**، ص: 361.

للتخفيف من المشاكل الاجتماعية كالبطالة و السكن، حيث كانت الإستراتيجية الاقتصادية الجديدة ترمي إلى[139]:

- تحقيق التوازنات الداخلية و الخارجية و ذلك برفع النمو للناتج الداخلي الخام و منه تخفيض معدل التضخم و ذلك باستخدام إعادة توازن الأسعار و مراجعة تخفيضها و رفع الدعم عنها.
- ترسيخ قواعد اقتصاد السوق و تشجيع الاستثمار الأجنبية المباشرة
- إعادة هيكلة مؤسسات الدولة و تعميق الإصلاحات الهيكلية للاقتصاد
- تحرير التجارة الخارجية
- توفير السكن من خلال إعطاء أولوية لقطاع بناء و المحافظة على القدرة الشرائية للفئات الاجتماعية

المطلب الثالث: البرامج التنموية ما بعد التسعينات

بعد مجيء السيد عبد العزيز بوتفليقة و توليه الحكم، انطلق في حل المشاكل التي تتخبط فيها البلاد بدءا بالأزمة السياسية و الأمنية، و التخلص من الديون و ضغوطات المؤسسات المالية الدولية، و ذلك من خلال مجموعة من الاصلاحات عن طريق المخططات التي تهدف إلى إنعاش اقتصادي دائم و مستقر لتحقيق التنمية الشاملة[140].

1- برنامج دعم الإنعاش (2001-2004):

يمتد هذا البرنامج على مدة أربعة سنوات و يتمحور حول الأنشطة الموجهة لدعم المؤسسات و الأنشطة الإنتاجية الفلاحية و أخرى، لتحسين المستوى المعيشي للتنمية المحلية و التنمية البشرية[141].

---

[139]- مرجع سابق، **سياسة الإصلاح الاقتصادي في الجزائر و المؤسسات المالية الدولية**، ص: 118.

[140]- ساطور رشيد، محددات الإنفاق الاستثماري المباشر في الجزائر و أثره على التنمية الاقتصادية حالة الاستثمار الخاص - دراسة قياسية- 1970-2010،أطروحة دكتوراه قسم العلوم الاقتصادية تخصص القياس الاقتصادي، جامعة الجزائر 03، 2012-2013، ص: 134.

[141]- صيفي زهير، برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي و دوره في التنمية المحلية في الجزائر، **مجلة البحوث الجرافية**، العدد 20 بدون سنة، جامعة قسنطينة الجزائر، ص: 321.

عن طريق دفع عجلة التنمية، حيث خصصت ميزانية قدرها 525 مليار دينار، موجهة للقطاع الإنتاجي الفلاحي بالدرجة الأولى وباقي القطاعات الإنتاجية الأخرى، و تدعيم الخدمات العمومية وكذا قطاع النقل و المواصلات[142].

حيث أدى التعديل الذي عرفه مسار الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر إلى التفكير في إيجاد طرق أخرى من اجل تمكين الاقتصاد الوطني من لعب دور مهم في التنمية الشاملة، فكان مخطط الإنعاش الاقتصادي هو السبيل الوحيد للنهوض بالتنمية الوطنية. عن طريق تفعيل ودعم النشاطات المنتجة للقيمة المضافة و المستحدثة للتشغيل و التي تنجر من خلال ترقية الاستثمار الفلاحي و المؤسسة الإنتاجية، لاسيما المحلية منها، و تأهيل الهياكل القاعدية خاصة ما يسمح منها بالانطلاق من جديد في النشاطات الاقتصادية و تلبية الحاجات الأساسية للسكان في مجال تنمية الموارد البشرية[143].

الجدول (4-3): البرنامج الوطني لدعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) لمختلف القطاعات بالمليار دج

توزيع الميزانية	القيمة المخصصة	النسبة %
الإصلاحات المتعلقة بتحديث القطاع الجبائي، تهيئة المناطق الصناعية دعم المنافسة الصناعية.	45،0	8،6
قطاع الفلاحة و الصيد البحري	65،3	12،4
التنمية المحلية	114،0	21،7
تدعيم قطاع الخدمات العمومية وتحسين مستوى المعيشة	210،5	40،1
تنمية الموارد البشرية	90،2	17،2
المجموع	525	100

المصدر: مرجع سابق، محددات الإنفاق الاستثماري المباشر في الجزائر و أثره على التنمية الاقتصادية –دراسة قياسية– 1970–2010

[142]– مرجع سابق، محددات الإنفاق الاستثماري المباشر في الجزائر و أثره على التنمية الاقتصادية حالة الاستثمار الخاص– دراسة قياسية– 1970–2010، ص: 135.

[143]– خوني يوسف، دور القيادة في التنمية المحلية من خلال المجالس المنتخبة، مذكرة ماجستير,كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية، قسم التنظيم السياسي و الإداري تخصص إدارة جماعات محلية، جامعة الجزائر 03، السنة الجامعية 2014-2015، ص:110.

2- برنامج دعم النمو (2005-2009):

جاء برنامج الحكومة الذي صادق عليه المجلس الشعبي الوطني بتاريخ 22 ماي 2004، و هو حقيقة الأمر لا يمثل سوى مجموعة من الأهداف و الآليات التي تعمل على تطبيق برنامج الرئيس، حيث ان برنامج دعم النمو له خمسة محاور أساسية تعكس الجوانب الاقتصادية و الاجتماعية و نوجزها في الجدول التالي[144]:

الجدول (5-3): محاور بناء دعم النمو للفترة (2005-2009)

محاور البرنامج	المبلغ (مليار دج)	النسبة %
تحسين ظروف معيشة السكان	1908،5	45،41
تطوير المنشآت الأساسية	1703،1	40،53
دعم التنمية الاقتصادية	337،2	8،03
تطوير الخدمات العمومية	203،9	4،85
تطوير التكنولوجيا الجديدة و الاتصال	50،0	1،18
	4202،7	100

المصدر: عبد الرحمن تومي، الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص: 243.

ومن بين أهداف البرنامج ما يلي[145]:

1 5 طوال المرحلة، وهو التزام يأخذ بعين الاعتبار %ضمان الحفاظ على نسبة نمو اقتصادي لا تقل عن الاختلالات العديدة الممكنة

2 إنشاء 1000000 مؤسسة اقتصادية جديدة

3 توفير مليوني منصب شغل جديد، نصفه عبر التوظيف في جميع القطاعات او الاستثمار الذاتي و النصف الآخر عبر البرامج العمومية المستهلكة لليد العاملة

4 إنشاء 150000 محل تجاري بمعدل متوسط 100 محل لكل بلدية، عبر التراب الوطني

5 انجار آلاف المنشآت الجديدة في المجالات التربوية الاجتماعية، الثقافية الطاقية و الهياكل القاعدية.

144- مرجع سابق، الاصطلاحات الاقتصادية في الجزائر الواقع وآفاق، ص ص: 243-241.

145- نفس المرجع، ص:245.

3- برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014):

يستلزم برنامج الاستثمارات العمومية الذي وضع للفترة الممتدة مابين 2010-2014 من النفقات 21،214 مليار دج (أو ما يعادل 286 مليار دولار) و هو يمل شقين اثنين هما[146]:

- استكمال المشاريع الكبرى الجارية انجازها على الخصوص في قطاعات السكة الحديدية و الطرق و المياه بمبلغ 97000 مليار دج ما يعادل 130 مليار دولار

- إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 11،534 مليار دج (أي ما يعادل حوالي 156 مليار دولار).

حيث تعتمد سياسة الإنعاش الاقتصادي سواء في جانبها المتعلق بالطلب أو الآخر المتعلق بالعرض على الوسائل التالية[147]:

- التحويلات الاجتماعية المدفوعة للأفراد قصد زيادة الدخل و تحفيز الطلب مثل منح البطالة و المساعدات الاجتماعية المختلفة و دعم بعض السلع ذات الاستهلاك الواسع
- مشروعات البنى التحتية التي تمثل هياكل قاعدية للاقتصاد، التي توفر مناصب شغل دائمة و مؤقتة، مباشرة و غير مباشرة.
- يجب أن تتوفر للمؤسسات الوسائل اللازمة لزيادة الإنتاج و القيام باستثمارات جديدة قصد استيعاب الطلب، أي الرفع من الناتج الداخلي الخام.

[146] - برنامج التنمية الخماسي 2010-2014، بيان اجتماع مجلس الوزراء يوم الاثنين 24 ماي 2010، 10 جمادى الثانية 1431 هـ. ص: 10.

[147] - مرجع سابق، دور القيادة في التنمية المحلية من خلال المجالس المنتخبة، ص: 114.

خلاصة:

عرفت الجزائر في مسيرتها التنموية نجاحات و اخفاقات، في تحقيقها للتنمية من خلال توفيرها القاعدة المادية للاستثمارات التي تندرج ضمن مرحلتها التنموية منذ 1967 في إطار المخططات و البرامج المساعدة في الدعم الاقتصادي، بالرغم من ما وفرته إلا أنها لم تصل إلى الأهداف المسطرة. نظرا لضعف الجانب الإداري و نقص الوعي الشعبي خاصة في المبادرات من القطاع الخاص الذي يجعل من تحقيق التنمية بعيد المدى.

كما اتبعت إستراتيجية التنمية لبناء قاعدة صناعية بهدف النهوض باقتصاد قوي و الدفع بعجلة التنمية و ذلك باستغلال الموارد المتاحة و التوعية بأهمية المشاركة الشعبية نظرا لمدى اهمية العنصر البشري في تحقيق التنمية.

وتجسد هذا في المخططات و البرامج التنموية الهادفة لتحسين المستوى المعيشي و تحقيق التوازن الجهوي من خلال مزج عناصر الإنتاج لتحقيق الكفاءة و التطوير في كافة القطاعات

خاتمة

خاتمة:

إذا خلاصة لموضوع مدى **نجاح الجزائر في تحقيق التنمية الاقتصادية و الوصول إلى التنمية المحلية من خلال الإصلاحات** : فان الجزائر غنية بالموارد الاقتصادية التي تمكنها من الانتقال إلى مستويات أفضل، حيث إخفاقات، إذ تصادمت في ظل البحث عن الكفاءة الاقتصادية بمجموعة عرفت في مسيرتها التنموية نجاحات و من العراقيل على مستوى الإدارة المحلية لسوء تسيرها للمتاح من الموارد، وضعف الحكم الصالح فيها، حيث كانت تهدف من خلال الإصلاحات التي قامت بها في إطار المخططات البلدية و القطاعية إلى تحقيق التنمية المحلية. أما الإصلاحات الممتدة من الفترة (1967-1989) أي مرحلة التخطيط، شهدت تغيير على مستوى البنى التحتية سعيا لتحقيق التنمية و الرفع من المستوى المعيشي و تحقيق نمو على مستوى الاقتصاد الوطني.

وبالتالي اكتساح اقتصاد السوق واهم ما جاء في هذه المرحلة الإصلاحات الهيكلية و العضوية المالية للمؤسسات الاقتصادية. والهدف من هذه الإصلاحات الأخيرة هو الانتقال من اقتصاد موجه إداريا إلى اقتصاد موجه بآليات السوق و المنافسة، وبعد هذه المراحل جاءت البرامج التنموية التي حملت في طياتها برنامج دعم جاء النمو لإنعاش الاقتصاد الوطني فكان السبيل الوحيد للنهوض بالتنمية الوطنية ثم برنامج دعم النمو أهم ما به المحافظة على نسبة النمو و توفير مناصب الشغل، أما برنامج توطيد النمو جاء بالاستثمارات العمومية، وكل هذه البرامج جاءت في إطار تحقيق الكفاءة الاقتصادية.

ويتضح أن القاعدة الأساسية لنجاح التنمية المحلية تكمل بالمشاركة. فنجاح أي دولة في النمو يرجع إلى كيفية استخدامها لمواردها المحلية، و أثمن هذه الموارد العنصر البشري الذي تجاهلته الدولة و ركزت على عناصر أخرى، فهو عنصر يزداد عددا و يقل كفاءة دون أن يقدر على تقديم جهد متزايد لخدمة التنمية.

اختبار الفرضيات:

من خلال ما سبق نحاول الإجابة عن الفرضيات المطروحة في مقدمة البحث التي يمكن إثبات صحتها أو رفضها و منه:

الفرضية الأولى صحيحة لان المورد البشري هو مزيج من المعارف و المهارات و الكفاءات التي تستخدم لتحقيق الأهداف و الوصول إلى اكبر قدر من الكفاءات لتحسين المستوى المعيشي، فإذا صلح المورد البشري تصلح معه الإدارة و بالتالي له دور فعال في اتخاذ القرار الإداري و الحكم الصالح وهذا ما يؤدي إلى نجاح التنمية و تحقيقها.

الفرضية الثانية صحيحة حيث يساهم التخطيط في تحقيق التنمية الاقتصادية عندما يبلغ الاقتصاد حالة الوضع الأمثل أي الاستخدام الكامل للمتاح من الموارد و بالتالي الاستغلال الأمثل لكافة الموارد الاقتصادية.

على بناء الحكم الصالح في الإدارة المحلية لأنها تتميز بالفساد الفرضية الثالثة صحيحة حيث أن الجزائر تعجز الإداري.حيث يتم التصدي لهذه المشاكل بإستراتيجية بديلة لإصلاح الإدارة المحلية من اجل الوصال إلى ترشيد سلوك قيادتها من خلال إصلاحات إدارية مستمرة و متجددة.

نتائج البحث:

- للكفاءة الاقتصادية دور في عملية التنمية فكلما كانت مستويات الكفاءة في استغلال الموارد اكبر تحققت التنمية المحلية.
- تعمل الجزائر على تطوير الاقتصاد الوطني من خلال إتباع التخطيط الاستراتيجي للموارد والتخلص من المشاكل الإدارية.
- رغم الإصلاحات التي اتبعتها الجزائر لتحقيق التنمية المحلية في ظل الوصول إلى الكفاءة الاقتصادية إلا أنها لم تصل لتحقيق ما رسمته بداية هذه الإصلاحات.

الاقتراحات:

- تطوير المورد البشري من ناحية الخبرات و المهارات وذلك بالتدريب، من خلال انتهاج سياسة إصلاحات هادفة إلى تنمية المورد البشري.
- اتخاذ قرارات صارمة من طرف متخذي القرار في شأن الإدارة المحلية للقضاء على المشاكل، وعدم التسامح مع المفسدين
- اللجوء إلى الدول المتقدمة في إتباع إستراتيجية تحقيق الكفاءة الاقتصادية من خلال الاستعانة بالموارد البشرية ذات كفاءة.
- استغلال الموارد المتاحة للدولة و رفع الإنتاج الوطني وعدم الاعتماد الكامل على الدول الأخرى.
- العمل على تجديد مسيري الإدارات المحلية من اجل استمرارية صلاحية الإدارة لتحقيق التنمية.

آفاق البحث:

- دراسة العلاقة بين المورد البشري و أثره في تحقيق التنمية
- الكفاءة الاقتصادية من خلال الإدارة المحلية في الجزائر
- تنوع الموارد الاقتصادية ودورها في تحقيق الكفاءات

قائمة المصادر و المراجع

قائمة المصادر و المراجع

اولا: المراجع بالغة العربية

أ–الكتب:

- إبراهيم سليمان قطف، على محمد خليل، **مبادئ الاقتصاد الجزئي**، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر، 1 الأردن، 2004

2- أحمد فوزي ملوخية، **مبادئ الإقتصاد**، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية- مصر، 2007

3- احمد يوسف دودين، اساسيات التنمية الادارية و الاقتصادية في الوطن العربي، الطبعة الاولى، الاكاديميون للنشر، الاردن، 2014

4- أشواق بن قدور، **تطور النظام المالي و النمو الإقتصادي**، الطبعة الأولى، الراية للنشر، الأردن، 2013

5- إيمان عطية ناصف، **اقتصاديات الموارد البشرية و البيئة**، دار الجامعة الجديدة للنشر،الإسكندري,200،

6- إيمان عطية ناصف، **مبادئ الاقتصاد الجزئي**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2007

7- ايمن عودة المعاني، **الإدارة المحلية**، دار وائل للنشر، الاردن، 2010

8- بشار يزيد الوليد، **التخطيط و التطوير الإقتصادي**، الطبعة الأولى، الراية للنشر، الأردن، 2008

9- بلال خلف السكارنة، **التخطيط الإستراتيجي**، دار المسيرة للنشر، الطبعة الأولى، الأردن 2010

10- ثائر شاكر محمود الهيتي، سامي ذياب الغريري، **التخطيط الإستيراتيجي في إدارة المشاريع التنموية**، الطبعة الأولى، الوراق للنشر، عمان، 2014

11- جمال حلاوة، على صالح، **مدخل إلى علم التنمية**، الطبعة الأولى، الشروق للنشر، الأردن، 2010

12- حسن عبد العزيز حسن، **إقتصاديات الموارد**، الناشر زهراء الشرق، القاهرة- مصر، 1996

13- حمداوي وسيلة، **إدارة الموارد البشرية**، جامعة قالمة للنشر، الجزائر، 2004

14- خالد سمارة الزغبي، **التمويل المحلي للوحدات الإدارية المحلية**، الطبعة الاولى، شركة الشرق الاوسط للنشر، الاردن، 1985

15- راوية حسن، **مدخل استراتيجي لتخطيط و تنمية الموارد البشرية**، دار الجامعة للنشر، الإسكندرية، 2005

16- رشيد حيمران، **مبادئ الاقتصاد و عوامل التنمية في الإسلام**، دار هومه، الجزائر، 2003

17- سعيد عبد العزيز عتمان، **قراءات في:إقتصاديات الخدمات و المشروعات العامة دراسات نظرية– تطبيقية**، الدار الجامعة للنشر، الإسكندرية، 2000

18- سهيلة فريد النباتي، **التنمية الإقتصادية دراسات ومفهوم شامل**، الراية للنشر، الأردن، 2015

19- السيد محمد أحمد السريتي، **الموارد الإقتصادية (طبيعية و بشرية و غذائية و بيئية)**، مؤسسة رؤية للنشر، الإسكندرية، 2011

20- السيد محمد أحمد السريتي، عبد الوهاب نجا، **مبادئ علم الاقتصاد**، الدار الجامعة، الإسكندرية، 2008

21- شنوفي نور الدين، **أنظمة وآلية تسيير الموارد البشرية في المؤسسات و الإدارات العمومية**، بدون دار نشر، الحراش- الجزائر،2011

22- صبحي تادرس قريصة، محمود يونس، **مقدمة في الإقتصاد**، دار النهضة العربية، بيروت، 1984

23- صبري فارس الهيتي، **التنمية السكانية و الإقتصادية في الوطن العربي**، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر، الأردن، 2013

25- صلاح الدين حسن السيسي، **تخطيط و تنمية الموارد البشرية و الإقتصادية**، الطبعة الأولى، دار الكتاب الحديث، القاهرة-مصر، 2012

26- عبد الرازق بني هاني، محمد الروابدة، **إقتصاديات الموارد و البيئة**، الطبعة الأولى، دار الوائل للنشر، عمان- الأردن، 2015

27- عبد الرحمن تومي، **الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر الواقع و آفاق**، دار الخلدونية للنشر، الجزائر، 2011

28- علاء فرج طاهر، **التخطيط الإقتصادي**، الطبعة الأولى، دار الراية للنشر، الأردن، 2011

29- على جدوع الشرفات، **التنمية الإقتصادية في العالم العربي الواقع العوائق سبل النهوض**، الطبعة الأولى، دار جليس الزمان للنشر، الأردن، 2010

30- فارس رشيد البياتي، **مفاهيم وإتجاهات إستراتيجية في التنمية الإقتصادية سياسيا في الوطن العربي**، الطبعة الأولى، دار السوقي العالمية للنشر، االأردن، 2015

31- فليح حسن خلف، **التنمية و التخطيط الإقتصادي**، الطبعة الأولى، عالم الكتب الحديث للنشر، عمان، 2006

32- فؤاد بن غضبان، **التنمية المحلية ممارسة و فاعلون**، الطبعة الأولى، دار الصفاء للنشر، عمان- الأردن، 2015

33- كاتي ويليس ترجمة عبد الله بن جمعان الغامدي، **نظريات التنمية وتطبيقاتها**، جامعة الملك سعود للنشر، المملكة العربية السعودية، 2012

34- كامل بكري، محمود يونس، عبد النعيم مبارك، **الموارد و إقتصادياتها**، دار النهضة العربية للنشر، بيروت، 1986،

35- محب خلة توفيق، **التطور و إقتصاديات الموارد**، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية- مصر،2015

36- محمد بلقاسم حسن بهلول، **سياسة التنمية و إعادة تنظيم مسارها في الجزائر**، الجزء الأول، ديوان المطبوعات الجامعية 03، الجزائر، 1999

37- محمد بلقاسم حسن بهلول، **سياسة تخطيط التنمية و اعادة تنظيم مسارها في الجزائر**، الجزء الثاني، ديوان المطبوعات الجامعية03، الجزائر، 1999

38- محمد مروان السمان، محمد ظافر محبك، احمد زهير شامية، **مبادئ التحليل الإقتصادي الجزئي و الكلي**، الطبعة الخامسة، دار الثقافة للنشر، الأردن، 2011

39- محمد هاني محمد، **الإدارة الإستراتيجية الحديثة**، دار المعتز للنشر، الأردن، 2014.

40- محمود الحمصي، **التخطيط الاقتصادي**، الطبعة الثالثة، دار الطليعة للنشر، بيروت، 1979.

41- محمود حسين الوادي، ابراهيم محمد خريس، نضال على عباس، **مبادئ علم الاقتصاد**، الطبعة الثانية، دار المسيرة للنشر، الأردن، 2013

42- محمود حسين الوادي، احمد عارف عساف، وليد احمد صافي، **الإقتصاد الجزئي**، الطبعة الرابعة، دار الميسرة، الأردن، 2013

43- محمود عبد العزيز عجمية، إيمان عطية، **التنمية الإقتصادية دراسات نظرية و تطبيقية**، الناشر قسم الإقتصاد كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، 2003

44- محمود يونس محمد، عبد النعيم محمد مبارك، **أساسيات علم الإقتصاد**، بدون طبعة، الدار الجامعة، الإسكندرية،

45- مختار عبد الحكيم طلبة، **مقدمة في المشكلة الإقتصادية**، بدون دار نشر، القاهرة، 2007،

46- مدني بن شهرة، سياسة الاصلاح الاقتصادي في الجزائر و المؤسسات المالية الدولية، دار هومه، الجزائر، 2008

47- مصطفى محمد العبد الله، عصام خوري واخرون، **الاصلاحات الاقتصادية وسياسة الخوصصة في البلدان العربية**، الطبعة الاولى، مركز دراسات الوحدة العربية للنشر، بيروت، 1999

48- مصطفى يوسف كافي، **مبادئ العلوم الإقتصادية**، الطبعةالأولى، دار الحامد للنشر، الأردن، 2015

49- منال طلعت محمود، **الموارد البشرية و تنمية المجتمع المحلي**، الطبعة الاولى، المكتب الجامعي الحديث للنشر، مصر، 2003.

50- ناظم محمود نوري، محمد موسى عبد الرحمن، **مدخل في علم الإقتصاد**، دار زهران للنشر، الأردن، 2013

51- نضال علي عباس، سامر عبد الهادي، **مبادئ الإقتصاد الجزئي**، الطبعة الأولى، دار الأيام للنشر، الأردن، 2015

ب- الاطروحات و الرسائل الجامعية:

1. امنصوران سهيلة، الفساد الاقتصادي و اشكالة الحكم الراشد و علاقتهما بالنمو الاقتصادي دراسة تحليلية حالة الجزائر، مذكرة ماجستير، قسم العلوم الاقتصادية فرع تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر، السنة 2006-2005

2. بن جدو محمد الأمين، دور إدارة الكفاءات في تحقيق استراتيجية التميز، رسالة ماجستير في علوم التسيير تخصص الإدارة الاستراتيجية، جامعة سطيف 1، السنة الجامعية، 2012-2013

3. بومدين طاشمة، **الحكم الراشد و مشكلة بناء قدرات الإدارة المحلية في الجزائر**، رسالة ماجستير كلية الحقوق، جامعة أبي بكر بلقايد –تلمسان– غير منشورة

4. خميس خليل، واقع القطاع الخاص في التنمية المحلية، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية تخصص تخطيط، جامعة الجزائر 03، السنةالجامعية 2013-2014

5. خنفري خيضر، تمويل التنمية المحلية في الجزائر واقع وآفاق، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية فرع التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر 03، السنة الجامعية 2010-2011

6. خوني يوسف، دور القيادة في التنمية المحلية من خلال المجالس المنتخبة، مذكرة ماجستير، كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية، قسم التنظيم السياسي و الاداري تخصص ادارة جماعات محلية، جامعة الجزائر 03، السنة الدراسية 2014-2015

7. رزين عكاشة، محاولة إستخدام أسلوب التحليل العاملي في التخطيط للتنمية الإقتصادية المحلية (المكانية)، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، التجارية و علوم التسيير تخصص الإقتصاد و التنمية، جامعة ابن خلدون –تيارت– السنة الجامعية 2010-2011

8. رزين عكاشة، محاولة استخدام أسلوب التحليل العاملي في تخطيط للتنمية الاقتصادية المحلية (المكانية)، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص الاقتصاد و التنمية، جامعة ابن خلدون، تيارت، السنة الجامعية 2010-2011

9. زينب **عمراوي**، قياس الكفاءة النسبية للبنوك باستخدام تقنية التحليل التطويقي للبيانات، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد كمي، جامعة الجزائر03، السنة الجامعية 2012-2013.

10. ساطور رشيد، محددات الانفاق الاستثماري المباشر في الجزائر و اثره على التنمية الاقتصادية حالة الاستثمار الخاص – دراسة قياسية– 1970-2010، اطروحة دكتوراه قسم العلوم الاقتصادية تخصص القياس الاقتصادي، جامعة الجزائر 03، 2012-2013

11. سايح بوزيد، دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة بالدول العربية حالة الجزائر، رسالة دكتوراه في العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير و العلوم التجارية، تخصص إقتصاد التنمية، جامعة أبي بكر بلقايد – تلمسان– السنة الجامعية 2012-2013

12. سعود عبد المجيد، البنوك التجارية و البنوك الإسلامية و دورها في التنمية، اطروحة دكتوراه جامعة الجزائر 03، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية وعلوم التسيير، السنة الجامعية 2013-2014

13. شويح بن عثمان، دور الجماعات المحلية في التنمية المحلية، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة ابي بكر بلقايد –تلمسان– السنة الجامعية، 2010-2011

14. صبيحة محمدي زوجة راحم، تسيير الموارد المحلية في الجزائر –واقع و آفاق– رسالة دكتوراه، تخصص نقود مالية، جامعة الجزائر03، السنة 2012-2013

15. عابد عدة، تشخيص واقع المؤسسات المصغرة في و لاية تيارت ودورها في تفعيل التنمية المحلية، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، تخصص الإقتصاد و التنمية، جامعة إبن خلدون، تيارت، السنة الجامعية 2010-2011

16. عبد المومن قواوسي، اثر سياسات تحرير التجارة الخارجية على التنمية الصناعية في الجزائر خلال مدة 1990- 2010، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد التنمية، جامعة الحاج لخضر – باتنة– السنة الجامعية 2011-2012

17. عيسى عيدة، **مراقبة التسيير كنظام للمعلومات**، مذكرة ماستر، معهد العلوم الإقتصادية التجارية و علوم التسير تخصص إدارة الأعمال الإستيراتيجية، المركز الجامعي العقيد أكلي محند أولحاج–البويرة– السنة الجامعية 2011-2012

18. محمد بالخير، التنمية المحلية وانعكاساتها الاجتماعية، مذكرة ماجستير كلية العلوم الانسانية و الاجتماعية قسم علم الاجتماع، جامعة الجزائر، الموسم الدراسي 2004-2005

19. معتز عبد الله مسالمة، **المشكلة الاقتصادية بين الاقتصاد الإسلامي و الاقتصاد الوضعي**، كلية الشريعة و الدراسات الإسلامية، قسم الاقتصاد و المصاريف الإسلامية، مشروع تخرج 690 لمرحلة الماجستير، جامعة اليرموك

20. يوسفي نور الدين، الجباية و دورها في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر، مذكرة ماجستير جامعة أمحمد بوقرة بومرداس، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير و العلوم التجارية، السنة الجامعية 2009-2010

ج- التقارير:

1. وحدة التنمية المحلية و البنك الدولي، دليل إرشادي سريع حول التنمية الإقتصادية على المستوى المحلي، أكتوبر 2001، واشنطن- مقاطعة كولومبيا

د- ملتقيات و الندوات العلمية :

1. عابدي محمد السعيد، **محاظرات نظرية القرار**، جامعة محمد الشريف مساعدية - سوق أهراس –كلية العلوم الإقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، قسم التسيير السنة الأولى ماستر، تخصص تذقيق و مراقبة التسيير، السنة الجامعية 2014-2015

هـ- المجلات و المقلات الالكترونية:

1. صالح السعيد، الكفاءة الاقتصادية لاستخدام الإمكانيات المتاحة للمؤسسة الإنتاجية، **مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير**، العدد 12، المركز الجامعي خنشلة، لسنة2012

2. الداوي الشيخ، تحليل أثر التدريب و التحفيز على تنمية الموارد البشرية في البلدان الإسلامية، **مجلة الباحث**، العدد، كلية الحقوق و العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2008

3. بن شعيب نصر الدين، شريف مصطفى، الجماعات الاقليمية و مفارقات التنمية المحلية في الجزائر، **مجلة الباحث**، العدد 10 لسنة 2012، جامعة الجزائر

4. صيفي زهير، برنامج دعم الانعاش الاقتصادي و دوره في التنمية المحلية في الجزائر، **مجلة البحوث الجرافية**، العدد 20 بدون سنة، جامعة قسنطينة الجزائر

و– البرامج:

1. برنامج التنمية الخماسي 2010-2014، بيان اجتماع مجلس الوزراء يوم الاثنين 24 ماي 2010، 10 جمادى الثانية 1431 هـ.

ثانيا: المراجع بالغة الفرنسية

LES OUVRAGES:

1 _ Weaver. Le développement par le bas: vers une doctrine de développement terri torial-première Ed:1988.paris. France – page: 176.

ثالثا: المواقع على الانترنيت

http://bouhoot.blogspot.com/2016/07/blog-post_88.html

http ://annabaa.org/nba50/mawared.htm

http: //www.mouwazaf-dz.com/t11565topic

http:\\shawkat.alafdal.net\t96-topic

http:\\bohothe.blogspat .com.\2008\11\blog.post-28.htm

http:\\ar.wikipedia.org\wiki\نظريات التنمية الاقتصادية

http:\\www.djelfa.info\vb\showthread.phpt=292462. أرشيف منتديات الحامعة-إستيراتيجية التنمية المحلية بالجزائر

.http://wwwwadilarab.com./T12569-top

Siteresources.worldbank.org/INTLED/552648. وحدة التنمية المحلية و البنك الدولي

الملخص:

تعتبر الجزائر من بين الدول الغنية بالموارد الاقتصادية التي تسعى جاهدة الى تحقيق الكفاءة الانتاجية، فان هذه الاخيرة تجمع بين محصلة الكفاءة التقنية و كفاءة التكلفة، حيث يتم تحقيق اقصى انتاج ممكن و باقل تكلفة. و الجزائر من بين الدول التي تعاني من هذه المشكلة. لذى قامت بمجموعة من الاصلاحات الهادفة الى تحقيق التنمية المحلية في اطار البحث عن الكفاءة الاقتصادية.

شملت هذه البرامج التنموية اصلاح البنية التحتية للاقتصاد الوطني، الا ان استراتيجية الادارة المحلية الجزائرية تتميز بالمشاكل الادارية و سوء اتخاذ القرار وهذا ما يحكم على فشل الحكم الاداري . وبالتالي التخطيط الاستراتيجي له دور هام في تحقيق الكفاءة الاقتصادية.

ومنه نقول أن الجزائر رغم المجهودات المبذولة لم تصل الى الكفاءة الاقتصادية التي كانت تهدف لها.

الكلمات المفتاحية: الموارد الاقتصادية، الكفاءة الاقتصادية، الإصلاحات، الإدارية المحلية، التخطيط الاستراتيجي.

Résumé

L'Algérie est parmi les pays riches et ressources économiques qui tentent d'atteindre l'efficacité de la production, ce dernier combine les résultats de l'efficacité technique et l'efficacité des coûts, où il est possible d'obtenir un rendement maximum et coût le plus bas. Et l'Algérie sont parmi les pays qui souffrent de ce problème. Le groupe de celui qui vise à réaliser des réformes de développement local dans le cadre de la recherche de l'efficacité économique.

Ces programmes comprenaient le développement des infrastructures de la réforme de l'économie nationale, mais la stratégie de l'administration locale algérienne caractérisée par des problèmes administratifs et une mauvaise prise de décision, ce qui est ce qui gouverne l'échec de la règle administrative. Ainsi, la planification stratégique a un rôle important dans la réalisation de l'efficacité économique.

Et d'Algérie dire que malgré les efforts déployés n'a pas atteint l'efficacité économique, qui vise à la

Mots clés: ressources économiques, l'efficacité économique, les réformes, administratives, la planification stratégique local